

١٢٢
٢٠٠١
١٦

X

المرأة وتنويع مصادر دخل الأسرة الريفية: دراسة ميدانية في قرى بني حميدة - محافظة مادبا

إعداد

رانيا فايز اسماعيل سليم

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ١٢/١٢/٢٠٠١

المشرف

الأستاذ الدكتور مجد الدين خيرى خمش

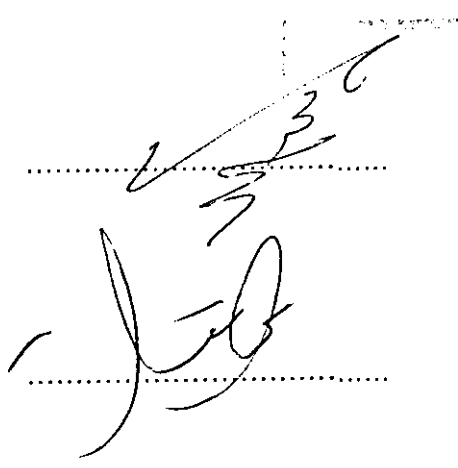
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
دراسات المرأة

كلية الدراسات العليا
الجامعة الاردنية

آب ٢٠٠١

نوقشت الرسالة و أجزت بتاريخ ١٣ / ٨ / ٢٠٠١ م.

التوقيع



د. حياوة

د. ر. النقبدي

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور مجد الدين خيرى خمش / رئيساً

الدكتور محمد الدقس / عضواً

الأستاذ الدكتور أنيس خصاونة / عضواً

الدكتورة بارعة النقشبدي / عضواً

الإهداء

لم أجد و أنا أقت عاجزة عن تجلية الشاء على كل من كان إلى جانبي نبضاً وروحاً
و إحساساً، سوى باقة من ورود الياسمين تعبق بكلمات محملة بقطرات الندى
اعتت انا بالفضل و الجميل و العرفان إلى:

و الذي الحيين إحساناً لهما،،،

إخوتي و أخواتي شكرآ و امثانا،،،،

الصديقة الصديقة و الأخت <بل حبا و ذكرى>،،،،

إلهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي المناضع.

مرانيا

شكر و تقديري

كوكبة عظيمة تلك التي تتلمذت على أيديهم. و ها أنا ذا أقف فخورة بأن أكون واحدة ممن نهلوا من معين علمهم وإخلاصهم لتلاميذهم... كل الشكر و الإمتنان أتقدم به من أستاذي الدكتور مجد الدين خيرى خمش، وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الأستاذ الدكتور أنيس خصاونة و الدكتور محمد الدقس و الدكتورة بارعة النقشبندى و كلى أمل بان أكون قد نلت منهم حسن الظن.

و لا أنسى و أنا أتذكر الجهد الذي بذلت تلك الباقية الرائعة من المؤسسات و الشخصيات التي ما بذلت للحظة في أن تمد لي يد العون و المساعدة و النصيح... كل شكري و تقديري إلى:
الجامعة الأردنية، ممثلة بقسم العمل الإجتماعي و على رأسها الدكتور حمود عليمات الذي ما بخل علي لحظة بسديد رأيه.

مؤسسة نهر الأردن - عمان.

مؤسسة نهر الأردن - فرع مادبا.

المركز الجغرافي الملكي - قسم الوثائق و المخطوطات.

دائرة الإحصاءات العامة.

كافة العاملين في محافظة مادبا.

رئيس بلدية جبل بني حميدة.

مكتب أحوال مدني لب - محافظة مادبا.

كافة موظفي قضاء العريض.

و إلى أهالي قرى جبل بني حميدة على حسن استضافتهم و رحابة صدورهم.

و إلى كافة الفتيات العاملات في مؤسسة نهر الأردن-فرع مادبا اللطيف لقائهن و مفيد مساعدتهن التي قدمن.

إلى إدارة و موظفي شركة ألمنيوم البتراء لما أبدوه من تفهم و إستجابة للظروف التي رافقت هذه الدراسة.

المهندس عمّار الطاهر الذي قد لا أوفيه حقه من الشكر بعبارة موجزة في هذا المقام، إذ كان اليد الأولى التي وضعتني على بداية الطريق.

كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر و الثناء من زملائي باجس العبادي و محمود حشمة من قسم العمل الإجتماعي على موقفهم الأخوي الصادق الذي كان خير عون لي على تحمل عناء هذه الدراسة، و إلى كافة العاملين في قسم العمل الإجتماعي.

وإلى كل من أسدى لي النصيح و صادق الدماء.....

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر و تقدير
هـ	قائمة المحتويات
ز	فهرس الجداول
ط	فهرس الأشكال
ط	فهرس الملاحق
ي	ملخص الرسالة باللغة العربية
٤٨-١	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٢	١-١ مشكلة الدراسة
٥	١-١-١ أهمية الدراسة
٦	١-١-٢ أهداف الدراسة
٩	٢-١ نبذة عن القرى المدروسة في جبل بني حميدة
١٤	٣-١ نبذة عن مشروع نساء بني حميدة للنسيج
١٧	٤-١ الخلفية النظرية
٣٣	٥-١ تعريف المصطلحات
٤٠	٦-١ الدراسات السابقة
٤٨	٧-١ فرضيات الدراسة
٥٦-٤٩	الفصل الثاني: منهجية الدراسة
٥٠	١-٢ منهج الدراسة
٥٠	٢-٢ بيانات الدراسة
٥٠	١-٢-٢ مجتمع الدراسة و عينتها
٥٣	٢-٢-٢ أداة جمع البيانات
٥٥	٣-٢-٢ الأساليب الإحصائية المستخدمة
٥٥	٣-٣ التعريفات الإجرائية
٧٢-٥٧	الفصل الثالث: الخصائص العامة لعينة الدراسة
٥٨	١-١-٣ العمر
٦٠	٢-١-٣ المستوى التعليمي
٦٠	٣-١-٣ الحالة العملية
٦٣	٤-١-٣ الحالة الاجتماعية
٦٣	٥-١-٣ حجم الأسرة
٦٥	٦-١-٣ ملكية السكن
٦٥	٧-١-٣ نوع البناء
٦٦	٨-١-٣ عدد غرف المنزل
٦٦	٩-١-٣ مصادر المياه

الصفحة	الموضوع
٦٧	١٠-١-٣ مصادر الطاقة
٦٧	١١-١-٣ الدخل
٦٩	١٢-١-٣ مصادر دخل الأسرة
٧٠	١٣-١-٣ معيل الأسرة
٧٠	١٤-١-٣ أوجه الإنفاق
٧١	١٥-١-٣ ممتلكات الأسرة
١٠٥-٧٣	الفصل الرابع: تحليل النتائج
٧٤	١-٤ المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مقياس المكانة الاجتماعية للمرأة.
٧٨	٢-٤ مساهمة المرأة العاملة في ميزانية الأسرة
٧٨	٣-٤ تقدير الزوج (رب الأسرة) للمرأة العاملة
٧٩	٤-٤ تقدير الأبناء (أفراد الأسرة) للمرأة العاملة
٧٩	٥-٤ حرية المرأة العاملة في التصرف بدخلها أو جزء منه
٨٠	٦-٤ خصائص و ظروف العمل في مشروع نساء بني حميدة للنسيج
٨٧	٧-٤ نتائج اختبار (ت) T-Test للنساء العاملات وغير العاملات لمقياس المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية.
٨٨	٨-٤ نتائج اختبار (ف) F-Test للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج والعاملات في مجالات أخرى وغير العاملات لمقياس المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية.
٨٩	٩-٤ نتائج اختبار (ف) F-Test لجميع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات دخل الأسرة والمستوى التعليمي و العمر لمكانة المرأة الاجتماعية.
٩١	١٠-٤ نتائج تحليل اختبار (ف) F-Test لمكانة النساء غير العاملات بحسب متغيرات دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر.
٩٣	١١-٤ نتائج تحليل اختبار (ف) F-Test لمكانة نساء العينة العاملات بحسب متغيرات دخل الأسرة والمستوى التعليمي والعمر والمساهمة في ميزانية الأسرة.
٩٥	١٢-٤ نتائج تحليل اختبار (ف) F-Test لمكانة نساء العينة العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب متغيرات دخل الأسرة والمستوى التعليمي والعمر وقيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة.
١٠٤-٩٧	* مناقشة النتائج:
٩٧	- مناقشة خصائص العينة
١٠١	- مناقشة الفرضيات
١٠٥	** التوصيات
١٠٦	- المراجع
١٠٩	- الملاحق
١١٦	- الملخص باللغة الإنجليزية

- فهرس الجداول -

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٥١	مناطق التوزيع السكاني في قرى جبل بني حميدة.	(١/٢)
٥٨	التوزيع النسبي للعينة بحسب العمر.	(١/٣)
٦٠	التوزيع النسبي للعينة بحسب المستوى التعليمي.	(٢/٣)
٦٠	التوزيع النسبي للعينة العاملات و غير العاملات.	(٣/٣)
٦٣	التوزيع النسبي للعينة بحسب الحالة الاجتماعية.	(٤/٣)
٦٣	المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية بحسب حجم الأسرة.	(٥/٣)
٦٥	التوزيع النسبي للعينة بحسب ملكية السكن.	(٦/٣)
٦٥	التوزيع النسبي للعينة بحسب نوع البناء.	(٧/٣)
٦٦	التوزيع النسبي للعينة بحسب عدد غرف المنزل.	(٨/٣)
٦٦	التوزيع النسبي للعينة بحسب مصادر المياه.	(٩/٣)
٦٧	التوزيع النسبي للعينة بحسب مصادر الطاقة.	(١٠/٣)
٦٩	التوزيع النسبي للعينة بحسب الدخل.	(١١/٣)
٦٩	التوزيع النسبي للعينة بحسب مصادر دخل الأسرة.	(١٢/٣)
٧٠	التوزيع النسبي للعينة بحسب معيل الأسرة.	(١٣/٣)
٧١	المتوسطات و الانحرافات لبندود الإنفاق الشهري للأسرة.	(١٤/٣)
٧٢	التوزيع النسبي للعينة بحسب ممتلكات الأسرة.	(١٥/٣)
٧٧	المتوسطات و الانحرافات المعيارية لمقياس المكانة الاجتماعية.	(١/٤)
٧٨	مدى مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة.	(٢/٤)
٧٨	تقدير الزوج (رب الأسرة) للمرأة العاملة.	(٣/٤)
٧٩	تقدير الأبناء (أفراد الأسرة) للمرأة العاملة.	(٤/٤)
٧٩	مدى حرية المرأة في التصرف بدخلها أو جزء منه.	(٥/٤)
٨٠	المتوسطات و الانحرافات للنساء العاملات في مشروع بني حميدة بحسب مدة العمل و الأجر و عدد ساعات العمل.	(٦/٤)
٨١	التوزيع النسبي للعينة العاملات في مشروع النسيج بحسب الأجر.	(٧/٤)

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(٨/٤)	التوزيع النسبي للعينة العاملات في النسيج بحسب طبيعة العمل في المشروع.	٨٢
(٩/٤)	التوزيع النسبي للعينة العاملات في النسيج بحسب درجة تأييد الزوج (ولي الأمر) لعمل المرأة في المشروع.	٨٣
(١٠/٤)	التوزيع النسبي للعينة العاملات في النسيج بحسب درجة تأييد الأبناء (أفراد الأسرة) لعمل المرأة في المشروع.	٨٣
(١١/٤)	التوزيع النسبي للعينة العاملات في النسيج بحسب مدى قدرة المرأة على التوفيق بين عملها وواجبات بيتها.	٨٤
(١٢/٤)	التوزيع النسبي للعينة العاملات في النسيج بحسب مدى تأثير عمل المرأة في المشروع على منزلها و أسرته.	٨٥
(١٣/٤)	التوزيع النسبي لمدى كفاية فرص العمل في المشروع.	٨٥
(١٤/٤)	التوزيع النسبي لمدى نجاح المشروع.	٨٦
(١٥/٤)	نتائج اختبار (ت) للنساء العاملات و غير العاملات لمقياس المكانة الاجتماعية.	٨٧
(١٦/٤)	نتائج اختبار (ف) للنساء العاملات في المشروع و العاملات في قطاعات أخرى و غير العاملات بحسب المكانة الاجتماعية.	٨٨
(١٧/٤)	نتائج اختبار (ف) لمكانة للعينة بحسب دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر.	٩٠
(١٨/٤)	نتائج اختبار (ف) لمكانة النساء غير العاملات بحسب دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر.	٩٢
(١٩/٤)	نتائج اختبار (ف) لمكانة للعينة العاملات بحسب دخل الأسرة، و المستوى التعليمي، و العمر و المساهمة في ميزانية الأسرة.	٩٤
(٢٠/٤)	نتائج اختبار (ف) لمكانة للعينة العاملات في مشروع النسيج بحسب دخل الأسرة، و المستوى التعليمي و العمر و المساهمة في ميزانية الأسرة.	٩٦

- فهرس الأشكال -

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١/٣)	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة بحسب العمر.	٥٨
(٢/٣)	مقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات بحسب العمر.	٥٨
(٣/٣)	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة بحسب المستوى التعليمي.	٦١
(٤/٣)	مقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات بحسب المستوى التعليمي.	٦١
(٥/٣)	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة بحسب الحالة العملية.	٦٢
(٦/٣)	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة بحسب الحالة الإجتماعية.	٦٤
(٧/٣)	مقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات بحسب الحالة الإجتماعية.	٦٤
(٨/٣)	التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة بحسب الدخل.	٦٨
(٩/٣)	مقارنة بين دخل اسر النساء العاملات و غير العاملات	٦٨

- فهرس الملاحق -

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(١/١)	استبانة الدراسة.	١٠٩
(٢/١)	رسم توضيحي يوضح مواقع قرى قضاء العريض	١١٤
(٣/١)	رسم يوضح مواقع القرى المدروسة	١١٥

ملخص

المرأة و تنوع مصادر دخل الأسرة الريفية
(دراسة ميدانية في قرى بني حميدة - محافظة مادبا)

إعداد

رانيا فايز إسماعيل سليم

المشرف

الدكتور / مجد الدين خيرى خمش

تناولت هذه الدراسة موضوع المرأة و تنوع مصادر دخل الأسرة الريفية في قرى جبل بني حميدة. و قد هدفت الدراسة إلى التعرف إلى خصائص المرأة الريفية و مصادر دخل أسرتها، بالإضافة إلى دور المرأة الريفية في تنوع هذه المصادر، و أثر ذلك على مكانتها الاجتماعية، و التعرف بالتالي إلى مكانة المرأة الريفية الاجتماعية داخل الأسرة و في المجتمع المحيط بشكل عام.

و قد تم اعتماد الإستبانة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة الذي أخذت منه عينة ممثلة تكونت من ٢٥٠ سيدة، و تم أخذ هذه العينة بطريقة العينة العشوائية المنتظمة.

تكونت الإستبانة من أربعة أجزاء: يتعلق الجزء الأول بخصائص عينة الدراسة، فيما انصب الجزء الثاني على موضوع مصادر دخل الأسرة وتوزيع إنفاقها الشهري (نفقات الأسرة) و ممتلكاتها، أما الجزء الثالث فقد احتوى على الأسئلة المتعلقة بالمكانة الاجتماعية للمرأة الريفية و مدى تقدير الرجل (رب الأسرة) و المجتمع لها، في حين ركز الجزء الرابع على مشروع تنموي ساعد عدداً من النساء على زيادة مصادر دخلهن هو مشروع نساء بني حميدة للنسيج، و ذلك من خلال بيان مدى أثر العمل في المشروع على المرأة و أسرتها، و كذلك مدى كفاية فرص العمل التي وفرها لكافة القرى، بالإضافة إلى مدى نجاح هذا المشروع في تحقيق أهداف المجتمع المحلي.

و قد طبق في هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي، الذي يظهر أهم خصائص العينة، من خلال: التكرارات، و النسب، و المعدلات، و المتوسطات، و الجداول المتقاطعة التي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة و بين المتغيرات التابعة، بالإضافة إلى استخدام الأشكال و الرسوم البيانية لتوضيح بعض النسب و المعدلات. كذلك طبق اختبار (ت) T-Test و اختبار (ف) F-Test لإختبار الفروق بين النساء العاملات و غير العاملات من حيث المكانة الإجتماعية لكل منهما، و اختبار الفروق بحسب خصائص المرأة الريفية.

و من خلال التحليل أمكن التعرف إلى عدد من خصائص عينة الدراسة و من أهمها: الخصائص الإجتماعية و الديموغرافية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، ملكية السكن، ممتلكات الأسرة)، متوسط دخل الأسرة، مصادر دخل الأسرة، الإنفاق الشهري للأسرة. بالإضافة إلى أنه أمكن التعرف إلى خصائص العاملات في مشروع بني حميدة بشكل خاص.

و أظهر التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مكانة المرأة العاملة و غير العاملة في قرى جبل بني حميدة، كما تبين وجود فروق إحصائية بين مكانة المرأة العاملة في مشروع بني حميدة للنسيج و بين العاملات في قطاعات أخرى من ناحية، و بين غير العاملات من ناحية أخرى. و تبين كذلك عدم وجود فروق دالة إحصائية في مكانة النساء العاملات في مشروع بني حميدة للنسيج بحسب متغيرات الدخل، و المستوى التعليمي، و العمر و قيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة.

و قد توصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها:

- ضرورة زيادة فرص التعليم للمرأة الريفية و إيجاد مراكز محو الأمية.
- ضرورة زيادة عدد المشاريع التنموية التي تساعد المرأة على إيجاد فرص عمل و دخل مناسبين.

- ضرورة زيادة فعالية صناديق الإقراض و التمويل بشروط ميسرة و توعية المرأة بها.
- ضرورة العمل على توعية المرأة من خلال برامج التعليم من أجل بيان فوائد تنظيم الأسرة و توفير الوسائل الضرورية لذلك.

الفصل الأول

(الإطار العام للدراسة)

مشكلة الدراسة.	١-١
أهمية الدراسة	١-١-١
أهداف الدراسة.	٢-١-١
نبذة عن القرى المدروسة في جبل بني حميدة (مكاور، و بلوطة، و الجديدة، و القریات و الدير).	٢-١
نبذة عن مشروع نساء بني حميدة للنسيج.	٣-١
الخلفية النظرية.	٤-١
تعريف المصطلحات.	٥-١
الدراسات السابقة.	٦-١
فرضيات الدراسة.	٧-١

١-١ مشكلة الدراسة:

تشكل المرأة نصف المجتمع و على الرغم من أن دورها فيه إنما يتحدد من خلال درجة مساهمتها في العملية الإنتاجية و مشاركتها في مشروعات التنمية، إلا أنه لا يمكن فصل قضية المرأة و مساهمتها في عملية التنمية عن قضية المجتمع بصورة عامة. أي أنه لا يمكن دراسة وضع المرأة بمعزل عن تأثير العوامل الحضارية و الإجتماعية الأخرى.

إن مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية تمثل دعماً للتنمية الإجتماعية، و هو ما ظهر من خلال المؤتمرات و الندوات التي عقدتها الحكومات و المنظمات لتحل المرأة دورها الحقيقي في عمليات التنمية و في رفاهية و رخاء المجتمعات، فيما ازداد الإهتمام بمساهمة المرأة العربية تحديداً في التنمية، بعد المؤتمر الأول لوزراء الشؤون الإجتماعية العرب الذي نظّمته جامعة الدول العربية عام ١٩٧١ في القاهرة، و انذي أكد على دور المرأة الكبير في عمليات التنمية القومية. كل ذلك دفع بهيئة الأمم المتحدة إلى جعل عام ١٩٧٥ م عاماً عالمياً للمرأة، تدرس فيه مشاكلها و المعوقات التي تحد من إنطلاقها و نشاطها في التنمية (مرعي و آخرون، ١٩٨٣).

٥٤٥٥٨١

و على الرغم من أهمية قضية المرأة و مساهمتها في عملية التنمية على الصعيد العالمي بشكل عام، فإنها تبدو أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، و يعتبر مركز المرأة و دورها في المجتمع مؤشراً مهماً لمعرفة درجة التنمية الحضارية في المجتمع، و قد دلت التجارب على أن هنالك علاقة إيجابية قوية بين مدى مساهمة المرأة في العمليات الإنتاجية و السرعة التي تسير فيها عملية التنمية. لذا، أصبحت قضية المرأة و مساهمتها في العمليات الإنتاجية من

القضايا الأساسية التي تمر بها الدول النامية، مما يعني أن التخطيط السليم لا بد و أن يأخذ دور المرأة وزيادة مشاركتها الفعالة في التنمية بعين الاعتبار (مرعي و آخرون، ١٩٨٣).

و عند حديثنا عن مشاركة المرأة في العملية التنموية وفي قدرتها على تنويع مصادر دخل أسرتها فإن الحديث لا يقتصر بالتأكيد، على المرأة القاطنة في المدينة ، بل يمتد ليشمل المرأة الريفية خصوصاً، بحكم إسهامها في التنمية الإجتماعية و الإقتصادية في آن معاً. فهي تقوم برعاية أطفالها وتربيتهم، وتدير شؤون منزلها، والوفاء بإحتياجاته، و مطالب الأسرة اليومية، كل ذلك إلى جانب العمل في الحقل وكذلك العمل في ميدان الصناعات الريفية وتسويق المحاصيل.

وعلى الرغم من كثرة الأعمال التي تقوم بها المرأة الريفية وقدرتها على تنويع مصادر الدخل لأسرتها، إلا أنها لا زالت تتأثر بعدد كبير من الأمور التي تجعلها تتراجع إلى الوراء، ومن أهم هذه المؤثرات الإعتقاد السائد بأن المرأة الريفية أقل قدرة من الرجل، وهو ما يفضي إلى نظرة متدنية لنفسها قائمة على الإتكالية والإستسلام، وأنها عاجزة عن مشاركة الرجل في تنمية المجتمع، وأن مثل هذه المشاركة سوف تؤدي بها إلى إهمال شؤون بيتها وتفكيك أسرتها.

ويبدو جلياً أن كل هذه الأمور تحد من كفاءة المرأة وفعاليتها ومساهماتها في العمليات التنموية، من خلال الإعتقاد بأن دخل الأسرة معتمد على الرجل فقط، مما يقلل من قدرتها على تنويع مصادر دخل أسرتها. مع العلم بأن المرأة الريفية تساهم في ميزانية الأسرة ليس

فقط في حالات وفاة زوجها أو طلاقها و إنما في حالات ذهاب زوجها إلى العمل في المدينة أو في دول أخرى. فالمرأة الريفية في الريف العربي تقوم بالأعمال الزراعية والرعية و تنتج المنتجات للإستهلاك الأسري و تباع الفائض في القرية. و لا يقتصر دورها على المشاركة في الإنتاج و التسويق، بل يتعداها إلى المشاركة في القرارات الزراعية. يضاف إلى ما سبق، عمل النساء الريفيات في بعض المشاريع الصغيرة مثل النسيج والتطريز، حيث يتم تدريبهن و إكسابهن المهارات المختلفة، ناهيك عن وجود نساء يتعلمن القراءة و الكتابة في مراكز محو الأمية، و هي خطوة جيدة تساعد المرأة على العمل بكفاءة، فهي ستصبح متعلمة و ستستطيع التخلص من بعض العادات السلبية لا سيما حول نظرتها إلى نفسها و نظرة المجتمع لها.

بناء على ما سبق، و بما أن المرأة هي جزء أساسي في الحياة الإجتماعية، تلعب دوراً كبيراً في تنوع مصادر دخل الأسرة، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف إلى مصادر دخل الأسرة الريفية في منطقة بني حميدة، و بيان دور المرأة في تنوع مصادر دخل هذه الأسر، و مدى إستفادة نساء المنطقة من مشاريع التنمية، من حيث الحصول على المهارات و فرص العمل و الدخل المناسبين، وكذلك التعرف إلى مدى إستفادة أسر هؤلاء النسوة من الدخل الذي يحصلنه في تدعيم مكانة المرأة داخل الأسرة و في المجتمع.

١-١-١ أهمية الدراسة:

١- الجانب الأكاديمي : إن للمرأة الريفية دوراً هاماً في التنمية الزراعية و الريفية، حيث نجدها تساهم بمهاراتها العملية في الإنتاج الزراعي و إنتاج الأغذية و تحقيق الدخل للأسرة بقدر أكبر مما هو معروف، إلا أنها تعاني في الكثير من الأحيان من إهمال لها و لدورها الإيجابي، فالمرأة الريفية في العديد من المناطق تشارك في زراعة المحاصيل، و عملية الحصاد، و تخزين المحاصيل و التصنيع و التسويق، إضافة إلى واجباتها البيئية.

إن تنمية المرأة الريفية ليست مجرد زيادة في الدخل و توفير فرص عمل، إنما هي عملية تغيير هادف مخطط له لتحقيق العدالة و الرفاهية، بحيث تشمل كافة الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية (حيمور، ١٩٩٤)، و من هذا المنطلق، فإن عمل المرأة يلقي إهتماماً متزايداً على المستويين العربي و الدولي، خاصة دورها في تنويع مصادر دخل أسرتها و تحسين الوضع المعيشي لهم، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مكانة المرأة الإجتماعية من حيث نظوة الأسرة و المجتمع لها و تقدير مساهمتها في نفقات الأسرة.

٢- الجانب التطبيقي : حاولت هذه الدراسة التعرف إلى أهمية دور المرأة في تنويع مصادر دخل أسرتها و ذلك من خلال المسح الميداني، خاصة وأن مساهمة المرأة في تنويع مصادر دخل الأسرة إنما تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأسرة و رفع قدراتها الإستهلاكية و الإدخارية، بالإضافة إلى تزويد المرأة بالمهارات الإنتاجية و الفنية المناسبة للعمل في مشاريع و مهن مختلفة تدر دخلاً يستخدم لدعم ميزانية الأسرة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مكانة المرأة الإجتماعية.

١-١-٢ أهداف الدراسة:

بعد هذا العرض لأهمية الدراسة لا بد لنا من التعرف على أهداف هذه الدراسة:

١. التعرف إلى خصائص المرأة الريفية و أسرتها في قرى جبل بني حميدة. وكذلك التعرف إلى مصادر دخل هذه الأسر.

٢. التعرف إلى دور المرأة الريفية في تنويع مصادر الدخل، و مدى مساهمتها في تحسين الوضع المعيشي للأسر.

٣. دور مشاركة المرأة الريفية في تنويع مصادر الدخل في دعم مكانتها الإجتماعية داخل الأسرة و في المجتمع.

٤. التعرف إلى مكانة المرأة الإجتماعية في هذه القرى.

و يظهر السبب في اختيار منطقة جبل بني حميدة كموضوع لهذه الدراسة في الدور الكبير الذي لعبه مشروع نساء بني حميدة للنسيج، ذلك المشروع التنموي الريادي و الذي يعتبر من أهم و أكبر المشاريع التي تساهم في تنمية المرأة الريفية و تنويع مصادر دخلها من خلال حصولها على فرص عمل مناسبة في المشروع، ذلك أن حرفة النسيج حرفة تتقنها غالبية نساء بني حميدة و هي تراث تناقلته الأمهات و البنات عبر العصور بمختلف مهاراتها كالغزل، و الصباغ، و مد النول و النسيج، حيث تقوم المشتركات في هذا المشروع بالعمل داخل بيوتهن و ذلك إنسجاماً مع أهداف المشروع الأساسية الرامية إلى تمكين الأمهات من العمل أثناء رعاية أطفالهن و في نفس الوقت إحياء حرفة كانت مهددة بالاندثار.

إن نساء بني حميدة ينتجن يدوياً البسط، و المساند و علاقات الحائط المصنوعة ١٠٠ % من صوف الغنم المتوفر في منطقة جبل بني حميدة، و من مناطق قبائل بدوية أردنية أخرى.

وقد تمثل الهدف الأساسي لهذا المشروع الرائد في تمكين النساء المشتركات من إمتلاك الوسائل التي بواسطتها يستطعن تحسين مستوى معيشة أسرهن، مثل المأكل والملبس والمأوى، وذلك عن طريق إنشاء صناعة منزلية تقوم على أساس العمل الجزئي المنظم بشكل يسمح للنساء فيه بالقيام بواجباتهن المنزلية والإشراف على حقولهن الزراعية في ذات الوقت الذي يساهمن فيه بزيادة دخل الأسرة من خلال عملهن في مشروع النسيج (نشرة توضيحية من مؤسسة نهر الأردن، ١٩٩٨).

حيث تتسم منتجات المشروع بكونها ذات تصاميم حديثة و تقليدية، و ألوان تتدرج من الفاتحة إلى القوية الزاهية بحيث تلائم الأذواق و التصاميم الداخلية لبيوت و مكاتب الزبائن الأردنيين و الأجانب. إن مصممي المشروع يعملون باستمرار على تطوير تصاميم و ألوان جديدة بحيث يجعلون الكثير من القطع المنسوجة قطعاً فنيةً أصليةً و فريدةً.

و السبب الأكثر وضوحاً في اختيار قرى جبل بني حميدة كموضوع للدراسة هو الأثر الجذري و العميق في حياة نساء بني حميدة نتيجة وجود مشروع تنموي هو مشروع نساء بني حميدة للنسيج، حيث حول المشروع النساء إلى صاحبات قرار، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا المصيرية بحياتهن كالأزواج والتعليم، و مكنهن من تقديم المساعدة المادية لإخوانهن وأخواتهن و أبنائهن و بناتهن. كما استخدمت النساء الدخل الذي حصلن عليه في

تحسين أوضاع بيوتهن الإنشائية وإضافة مطبخ وغرف أخرى وفي زيادة وتنويع كمية الطعام المقدم للعائلة، وكذلك تعلمن السواعة وكن الأوائل في قيادة السيارات في مجتمعهن.

كما و أن المشروع ومن خلال رفع كفاءتهن العملية والإدارية، زودهن بالمقدرة و الدراية الكافيتين، و وسع مداركهن بشكل مكنهن من حل مشاكلهن الخاصة و مشاكل أطفالهن و عائلتهن، مما رفع اعتبارهن داخل أسرهن. بالإضافة إلى أن ارتباط المنتجج باسم بنسي حميدة جعل اسم القبيلة معروفاً على الصعيدين الدولي و الوطني، فكن بعملهن المتقنن و إبداعهن خير سفيرات للأردن في كل مكان تم عرض أنتاجهن فيه.

٢-١ نبذة عن قرى جبل بني حميدة*:

تتبع منطقة جبل بني حميدة إدارياً لواء مادبا/قضاء ذيبان. وتتسم طبيعة معظم أراضيها بكونها جبلية وعرة مع كمية أمطار قليلة. والمحاصيل التي تزرع فيها هي المحاصيل الحقلية التي تتناسب كمية الأمطار كالشعير والحبوب لذلك نجد أن طبيعة المنطقة الجغرافية والطبوغرافية صعبة.

وتعمل الغالبية العظمى من سكانها في قطاعي الخدمات و الزراعة. و يتوزع السكان على تجمعات سكانية هي العريض - مكاور - الزينة - القريات - الزهراء - بلوطة - النامية - الدير - عطروز - الجديدة - الجروان.

أما طبيعة النظام الاجتماعي في المنطقة فهو عشائري، قائم على رابطة الدم بكل ما يتضمنه من عادات و تقاليد و قيم. و بالنسبة للأوضاع الاقتصادية للسكان فهي تدل على مستوى متدنٍ من الدخل، حيث أن غالبية الأسر تعيش تحت خط الفقر خاصة و أن عدد أفراد هذه الأسر كبير إلى حد ما و بعضهم بلا عمل.

وتتوفر في المنطقة المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، ومركز صحي، ومساجد ومجالس قروية و مجلس تنمية و بقالات صغيرة و شعب بريدية و شبكات ماء و كهرباء و لكن هذا لا يشمل جميع القرى. و يوجد في المنطقة أماكن أثرية سياحية.

تجدر الإشارة إلى أن عدد السكان قليل في هذه المناطق بسبب هجرة الأفراد منها إلى القرى المجاورة أو إلى مدينة مادبا و باقي مدن المملكة.

* مديرية التنمية الاجتماعية - مركز تنمية المجتمع المحلي جبل بني حميدة، دراسة المسح الاجتماعي الشامل لقرى جبل بني حميدة، ١٩٩٤ .

١-٢-١ قرية مكاور (١).

تقع قرية مكاور، إحدى التجمعات السكانية لقرى بني حميدة في الجهة الجنوبية للواء مادبا وتتبع قضاء ذيبان. ويحدها من الشمال حمامات ماعين، و من الجنوب الدير، ومن الشرق عطورز، و من الغرب فلسطين و البحر الميت.

تمتاز القرية بالزراعة البعلية والرعي وبموقعها الجغرافي الذي ميزها بمناخ حار صيفاً ومعتدل شتاءً. وتكتسب القرية، بالنظر إلى وجود العديد من المواقع الأثرية قيمة دينية كبيرة عند المسيحيين لوجود قلعة الملك هيرودس - ملك الروم- والتي شق فيها يوحنا المعمدان، حيث يؤمها السواح من بلدان مختلفة لرؤية المشنقة، وقد قامت وزارة السياحة و الآثار بترميم بعض الآثار الموجودة فيها.

١-٢-٢ قرية القريات.

تقع هذه القرية في الجهة الجنوبية من لواء مادبا و هي تابعة لقضاء ذيبان، يحدها من الشمال وادي الزرداب، و من الجنوب وادي البئر، و من الغرب قرى العريض، و من الشوق وادي الهيدان. و يبلغ عدد سكان هذه القرية ٢٠٠٧٥ نسمة.

(١) بلغ عدد سكان قريتي مكاور و الدير ٢١٠٦ نسمة، و قد تم الحصول على المعلومات من خلال محافظة مادبا و هذه الأرقام لغاية تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ .

١-٢-٣ قرية الجديدة^(١).

تقع هذه القرية في جبل بني حميدة و هي تابعة للواء مادبا / قضاء ذيبان، و يحدها من الشمال قرية بلّوطة، و من الجنوب وادي الهيدان، و من الشرق الجروان و من الغرب الدير.

١-٢-٤ قرية الدير.

هي إحدى قرى بني حميدة و يحدها من الغرب البحر الميت، و من الشرق العريض، و من الشمال حمام قصب و من الجنوب قرية مكاور. و تمتاز هذه القرية بالزراعة البعلية والرعي.

١-٢-٥ قرية بلّوطة.

تقع في جبل بني حميدة و هي تابعة للواء مادبا / قضاء ذيبان، و يحدها من الغرب قرية الزينة، و من الشمال قرية العريض، و من الجنوب قرية الجديدة و من الشرق قرية الشقيق.

* بلغ عدد سكان قرىتي الجديدة و بلّوطة ٢٣٠٨ نسمة، و قد تم الحصول على المعلومات من خلال محافظة مادبا و هذه الأرقام لغاية تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٠ .

و من الجدير بالذكر أن هناك بعض الأمور المشتركة بين هذه القرى، فمن الناحية الاجتماعية يلاحظ إنتشار ظاهرة الهجرة المؤقتة بشكل واضح لاسيما بين الشباب القادرين على العمل، وذلك بسبب عوامل الدفع (الطرد) من القرية و المتمثلة في الفقر و البطالة من ناحية، وعوامل الجذب إلى الأماكن المهاجر إليها، و على رأسها الرغبة في الحصول على فرص عمل لتحسين الأوضاع المعيشية.

وتصطبغ الأوضاع الاجتماعية في القرية بالعادات والتقاليد والقيم والظواهر الاجتماعية السائدة فيها، والذي يشكل النظام العشائري القائم على رابطة الدم فيها حجر الأساس، ففي الزواج مثلاً نجد أن للأهل دور كبير في الإختيار، ويتراوح سن زواج الفتاة ما بين ١٥-٢٥ سنة مع شيوع ظاهرة زواج الأقارب بشكل كبير. بالإضافة إلى إنحسار نمط الأسرة الممتدة، و ظهور نمط الأسرة النووية. و تنتشر في أنحاء هذه القرى مساكن تم إنشاؤها من مادتي الإسمنت الطوب.

وفيما يختص بالوضع الاقتصادي، فإن معظم الأراضي في هذه المنطقة غير صالحة للزراعة نظراً لوعورتها وعدم توفر المياه فيها، حيث تستخدم هذه الأراضي كمراع للماشية، ويعتمد ري المساحة المزروعة على مصادر مختلفة أهمها مياه الأمطار و الآبار، حيث يقوم السكان بزراعة الحبوب مثل القمح و الشعير و كذلك الأشجار المثمرة مثل الزيتون والعنب وغيرها، و كذلك الخضراوات مثل البندورة والبصل وغيرها، ويقوم الأهالي بسد احتياجاتهم واكتفائهم ذاتياً. ويوجد في القرية العديد من رؤوس الغنم والماعز والأبقار والطيور وبعض الدواب المستخدمة في الزراعة.

- و فيما يتعلق بالدخل المحلي لهذه القرى فإنه يتركز في ثلاثة محاور:
- الدخل الناتج عن تسويق المنتجات الزراعية لمدينة مادبا.
 - الأموال المتأتية من عمل أبناء القرية في قطاع الخدمات.
 - الأموال المتأتية من عمل المرأة في غزل الصوف و نسج البسط في مشروع مؤسسة نهر الأردن.

و تعاني هذه القرى من العديد من المشاكل و التي يمكن تلخيصها فيمايلي:

١. إتجاهات الأهالي السلبية نحو العمل اليدوي، حيث يفضل معظم الشباب العمل في الوظائف الحكومية.
٢. تناثر المساكن في هذه القرى و تباعدها عن بعضها البعض.
٣. إفتقار هذه القرى إلى المشاريع التنموية، باستثناء مشروع مؤسسة نهر الأردن.
٤. إفتقار بعض هذه القرى إلى بعض الخدمات العامة مثل المواصلات، الكهرباء، المياه، تمديدات الصرف الصحي، المرافق الصحية، الهواتف.
٥. إرتفاع نسبة الأمية.
٦. إرتفاع معدل الإعالة.
٧. تدني المستوى المعيشي لغالبية الأسر بسبب تدني مستوى الدخل.
٨. عدم صلاحية بعض الأراضي للزراعة كونها جبلية.
٩. قلة عدد العائلات في مشروع النسيج التابع لمؤسسة نهر الأردن.

٣-١ نبذة عن مشروع نساء بني حميدة للنسيج*.

يعتبر مشروع نساء بني حميدة للنسيج مشروعاً أنتاجياً قائماً بذاته، إذ وفر فرص عمل لـ ١٦٤٤ امرأة في ٤٥٠ عائلة يعيشون في جبل بني حميدة منذ سنة التأسيس عام ١٩٨٥.

ابتدأ العمل بمشروع نساء بني حميدة عام ١٩٨٥ بموجب إتفاقية بين مؤسسة إنقاذ الطفل ووزارة التنمية الإجتماعية و بدعم من جلالة الملكة نور الحسين، بهدف إحياء الحرف التقليدية عن طريق جعلها مصدراً للدخل يساهم في زيادة دخل الأسر المنتجة. وفي عام ١٩٨٧ مكنت منحة مقدمة من وكالة الولايات المتحدة للأنماء الدولي (USAID) المؤسسة من توسيع المشروع لتغطي خدماته عدداً أكبر من النساء في منطقة جبل بني حميدة. وفي عام ١٩٩٦ إنتقل الإشراف على المشروع من مؤسسة إنقاذ الطفل الأمريكية إلى جمعية الأردن للتنمية التي تم تأسيسها لهذه الغاية، و من ثم انضمت هذه الجمعية إلى مؤسسة نهر الأردن.

الإدارة :

يدير المشروع فريقان: فريق في جبل بني حميدة مؤلف من ٢٣ موظفة في كل مركز من مراكز المشروع في مكاور و القریات و الجديدة و بلوطة، و هن الكادر المسؤول عن إدارة عمليات الإنتاج هناك، بحيث يقمن بتوجيه عمل ٣٧ مشرفة نسيج و ٢٣ مشرفة غزل. و لقد تم تدريب هذا الفريق من قبل نظيراتهم في الفريق الإداري العامل في عمان بموجب برنامج تدريبي مكثف، غطى كافة جوانب العمل بالإنتاج كضبط المخزون، و مسك الحسابات، و ضبط الجودة، و تحضير كشوفات الدفع و غيرها. و يقوم هذا الكادر الإداري بالعمل مع عاملات في الغسيل و الغزل و الصباغ و مد النول و النسيج.

أما الفريق الثاني العامل في عمان فيتألف من:

- مديرة المشروع. - سكرتيرة. - مديرة تسويق.
- منسق التسويق ونظم المعلومات. - بائع. - مديرة إدارية و مالية.
- مديرة إنتاج/قسم طلبيات الزبائن والتصدير. - محاسب. - مراسل
- مسؤولة قسم الصباغ. - منسق المشروع / سائق.

* نشرة توضيحية من مؤسسة نهر الأردن، مشروع نساء بني حميدة للنسيج، ١٩٩٨.

التسويق:

يتم تسويق منتوجات المشروع عبر عدة أفنية تعتبر من أهمها و أنجحها " دار بني حميدة للنسيج " في عمان، و التي افتتحت في أيلول ١٩٨٩، في منطقة جبل عمان - الدوار الأول. كما تم في نيسان عام ١٩٩٦ افتتاح دار بني حميدة للنسيج / مكاور، و التي تستهدف المجموعات السياحية التي تزور المواقع الدينية و الأثرية في مكاور، كما و توجد أماكن عرض أخرى يتم فيها عرض منتوجات بني حميدة و بيعها، مثل المراكز السياحية و فنادق الخمس نجوم في عمان و المدن الأردنية الأخرى.

كذلك يعتمد المشروع في تسويق منتجاته على المعارض الفصلية، مثل معارض فصلي الربيع والخريف السنوية، التي يتم إقامتها بطريقة فنية جميلة في قاعات عرض متميزة يؤمها مئات الزوار. ومنذ شهر تشرين الثاني عام ١٩٩١ بدأ المشروع بالإشتراك بعدة معارض دولية متميزة في الدول العربية، وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حقق من خلالها صلات تسويقية بحيث أصبح ما يصدر للخارج يشكل ما نسبته ٢٠,٤ % من مجموع مبيعات المشروع، وبذلك فعن طريق التصدير-بالإضافة إلى طلبات الزبائن المحليين-، تم ضمان تسويق المفارش قبل إنتاجها مما جنب المشروع مخاطر تراكم المخزون (موسم نهر الأردن، ١٩٩٨).

لقد تمكن المشروع و منذ حزيران عام ١٩٩٠ من تغطية نفقاته من الدخل الذي تدره عليه المبيعات، ما عدا بعض الأنشطة التسويقية (التصدير) التي بقيت بحاجة لدعم مالي إضافي لتغطية تكلفتها.

النتائج التي حققها المشروع حتى الآن:

منذ بداية المشروع في أيلول عام ١٩٨٥ اشتركت ١٦٤٤ امرأة من قرى جبل بني حميدة في المشروع، حيث حصلن على دخل بلغ مجموعه حتى نهاية كانون الثاني عام ١٩٩٨ ما مقداره ١,٠٤٦,١٥٨ دينار أي ١,٥٤٩,٥٨٢ دولار أمريكي كأجور.

ولقد تم تأسيس برنامج توفير و قروض وذلك بالإعتماد على عائدات المشروع ، ومع نهاية شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٨ تم توزيع ٤٦ قرصاً بقيمة ١٦,٥٨٥ دينار أي ٢٤,١٢٥ دولار، كما أصبح عدد المشتركات ٧٩ امرأة قمن بتوفير ١٨,٣٧٣ دينار ٢٧,٧٩٥ دولار حتى عام ١٩٩٨.

و لقد تميز هذا المشروع الريادي و كما هو واضح بالعديد من المزايا، فلقد ساهم في توسع دائرة الوعي لدى المرأة في مجتمع بني حميدة بما هو مطروح أمامها من فرص تساهم في خلق إمكانية لتحسين وضعها ووضع أسرتها المعيشي، الأمر الذي عزز من مكانتها بين أفراد هذا المجتمع، و على الرغم من العديد من المزايا التي تميز بها المشروع إلا أن بعض العوامل في هذا المشروع طرحت العديد من النقاط السلبية للمشروع* و أهمها:

١. قلة فرص العمل المتاحة في المشروع حالياً، إذ لوحظ أن هناك العديد من أفراد العينة يرغبون بالعمل في المشروع نظراً لحاجتهم المادية، إلا أن قلة فرص العمل الآن تحول دون قيامهم بذلك.

٢. تدني مستوى الأجور التي تدفع للعاملات في المشروع لا سيما إذا ما قورنت بمستوى أسعار بيع القطع التي يتم إنتاجها، ناهيك عن عدم مراعاة الجهد الجسدي و الذهني المبذول في إنتاج القطعة الواحدة.

٣. استمرارية ارتفاع أسعار القطع المنتجة في الوقت الذي لا تلاحظ فيه العوامل حصول أي تحسن على أجورهن. إذ أن الأمر يقدر بناء على وزن الكيلو الواحد من مادة الصوف بمعدل ٦,٥ دينار للكيلو تقريباً بغض النظر عن مقاييس القطعة التي تنتجها المرأة العاملة.

٤. ترى بعض النساء العاملات في المشروع أن ارتفاع أسعار القطع المنتجة يحول دون زيادة حجم المبيعات مما لا يعطي مجالاً لتحسين مستوى أجورهن.

٥. أفادت بعض النساء اللواتي واكبن العمل في المشروع منذ بداياته الأولى أنهن لم يكافأن وبعد سنوات خدمتهن الطويلة و لو بمجرد الحصول على تأمين صحي لا سيما و أن معظمهن تركن العمل بسبب إصابتهن ببعض أمراض العظام في اليدين و الظهر جراء طبيعة العمل بالنسيج.

* تم الحصول على مجمل هذه النقاط من خلال اللقاءات الشخصية التي تم إجراؤها مع نساء العينة أثناء تعبئة الاستبانة، الأمر الذي توافق إلى حد ما مع دراسة Sue Jones التقييمية لمشروع بني حميدة للنسيج عام ١٩٩٩ .

Bani Hamida Weaving Project. Impact Assessment Study with the women interim report, Sue Jones.

١-٤ الخلفية النظرية:

تشمل عملية التنمية تطوير موارد الدخل في المجتمع، كما تشمل توزيع الدخل بشكل يؤمن الإحتياجات الأساسية للإنسان، بما يسمح له بتحقيق ذاته والتمتع بالرفاهية و السعادة. والتنمية الحقيقية المستقلة تكون بمشاركة الإنسان في المجتمع في إتخاذ القرار بشأن ترشيد مسيرة هذه العملية. و من ثم، و فيما يعتبر الإنسان هو هدف التنمية، فإنه يعتبر، من ناحية ثانية العامل الأساسي في تخطيط مسارها. و أحد أهم مواردها الإنتاجية (زريق، ١٩٩٩).

وعلى الرغم من أن النشاط الإقتصادي حق لكل إنسان بالغ في المجتمع في سبيل رفع شأنه وتحقيق ذاته وتأمين إستقلاله المادي، إلا أن نشاط المرأة في البلدان العربية لا يزال ضئيلاً بشكل كبير مقارنة بنشاط الرجل، بحيث لا تتجاوز في غالبية البلدان العربية نسبة ٢٠% (سليم، ١٩٩٩). حيث لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة جداً نتيجة للعادات والتقاليد ونتيجة لعدم حصولها على التعليم و التدريب، كما أن معدل الإعالة مرتفع جداً نتيجة لكبر حجم الأسرة وعدم مشاركة المرأة في القوى العاملة وطول فترة تعليم الأبناء (خمش، ١٩٩٤).

و يبدو أن كثيراً من النشاطات التي تقوم بها المرأة، و خاصة في المجتمع الريفي، تشمل إنتاجاً تسويقياً، و لكنها لا تلاحظ بسهولة لكونها غير منظمة على أساس ساعات عمل كاملة. و تتخذ هذه النشاطات واحداً أو أكثر من المظاهر التالية: أعمال عائلية، عمل جزئي، أعمال غير منتظمة، أعمال فصلية. إن هذه المظاهر الخاصة بنشاطات المرأة الإقتصادية تؤدي إلى خلل قياس مشاركة المرأة في مسوحات القوى العاملة التي تشكل مصدر الإحصاءات بشؤون النشاط الإقتصادي.

إضافة إلى ذلك، فإن بعض العادات و تقاليد و النظرة السلبية تجاه عمل المرأة تؤدي أيضا إلى خطأ في قياس مشاركتها الإقتصادية. و من ذلك إعتبار عمل المرأة داخلا ضمن إطار الواجبات المنزلية، و الخجل من التصريح عن عمل المرأة. و على صعيد مماثل، فإن الشخص الذي يقوم بعملية المسح، ذكرا كان أم أنثى، قد يقبل بسهولة إعتبار المرأة التي لا تقوم بعمل كامل خارج منزلها، كربة منزل دون الإكتراث بمعرفة ما إذا كانت تقوم بعمل جزئي أو فصلي، أو بأي عمل آخر لا يندرج ضمن إطار الوظائف المتعارف عليها. الأمر الذي يدعو إلى بذل الجهود في تحسين عمليات جمع المعلومات في مسوحات القوى العاملة سواء من حيث الإستبانة المستعملة أم من حيث طريقة تدريب عاملي المسوحات.

و تعتبر التنمية الريفية و الزراعية في مقدمة أولويات الخطط الوطنية في الوقت الحالي، و تسعى التنمية الريفية إلى تحقيق هدف أساسي هو رفع المستوى المعيشي للأسر الريفية دون الإقتصار على زيادة الإنتاج الزراعي. و لا يجب أن تقتصر التنمية على الوقت الحاضر فحسب، بل ينبغي أن تستمر بشكل متزايد لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة و أن التنمية الريفية المستدامة بمفهومها الواسع تهدف إلى زيادة الدخل أو الناتج الزراعي و رفع مستوى معيشة الأسرة الريفية. و على هذا الأساس يعتبر دور المرأة أساسيا بصفقتها مشاركا رئيسيا في رفع مستوى معيشة الأسرة. و تتضمن التنمية الريفية مجموعة من الأهداف المرغوب فيها لا تقتصر على زيادة الدخل و الناتج، بل تشمل رفع المستوى المعيشي للأفراد صحيا و تعليميا و إجتماعيا (الحكيم ، ١٩٩٦).

و لقد تميزت السنوات الأخيرة للقرن الحالي بتحويلات إقتصادية، و إجتماعية، و سياسية و بيئية كبيرة، أثرت و تؤثر على كافة المجتمعات. بغض النظر عما إذا كانت هذه المجتمعات نامية أو متقدمة. و تتأثر المرأة الريفية أكثر من الرجل بكل هذه التغيرات، ذلك أن المرأة لها أدوار أساسية تؤثر على تقدم المجتمع الريفي و رفايته. فالمرأة الريفية لها أدوارها التي تنفرد بها بحكم الطبيعة، ولها أدوارها التي تشارك فيها الرجل من أجل إستمرار المجتمع وتقدمه ورفاهيته.

و تلعب المرأة أدوارا شديدة التأثير في تنمية المجتمع الريفي، من خلال دورها الأساسي في التنشئة الإجتماعية، بكل ما يقتضيه ذلك من إعداد و تنمية لقدرات المرأة كأم و راعية للأطفال. و على كل حال هناك علاقة وثيقة بين ما يمكن أن تعطيه المرأة الريفية لأولادها و بين درجة و مستوى ثقافتها.

و لقد تعاظم دور المرأة الإقتصادي بعد هجرة عدد من الرجال إلى المدينة أو البلاد العربية أو الأجنبية تاركين مسؤولية العمل الزراعي و إدارة المنزل للمرأة التي تحملت عبء إتخاذ القرارات و خرجت تتعامل مع مجتمع القرية للبيع و الشراء و التسويق (منصور، ١٩٩٦).

و يمكن إجمال أهم المشاكل التي تواجه المرأة الريفية بشكل عام (منصور، ١٩٩٦):

- الفقر.

- إرتفاع نسبة الأمية.

- بعض العادات و التقاليد السلبية السائدة.

- عدم المساواة في إقتسام السلطة و إتخاذ القرار.
- عدم كفاية الخدمات الإرشادية الموجهة للمرأة الريفية.
- ضعف فرص تملك المرأة الريفية للأراضي الزراعية و إستغلالها مقارنة بفرص تملك الرجل.
- عدم توفر التكنولوجيا الحديثة التي تناسب المرأة بالذات، و تساعد على أداء أعمالها بشكل أفضل و جهد أقل.
- عدم وعي المرأة الريفية بحقوقها.
- عدم كفاية المؤسسات التي تعمل على تقدم المرأة الريفية.
- ضعف فرص حصول المرأة على الخدمات و مدخلات الإنتاج مقارنة بفرص الرجل.
- صعوبة الحصول على مصادر تمويل و قروض إنتمانية.
- ضعف فرص المرأة في الحصول على التعليم و العمل.
- إنخفاض مستوى المعيشة و الخدمات في المناطق الريفية بشكل كبير عن المستوى المطلوب.
- ضعف المعلومات و الإحصاءات التي تتعلق بوضع المرأة و دورها.
- إزدياد الأعباء الملقاة على كاهل المرأة نتيجة للوضع الإجتماعي و الإقتصادي، و هجرة الرجل إلى المدينة.
- ليس للمرأة الريفية غالبا حرية التصرف بربحها من إنتاجها الإقتصادي، حيث أن بعض العادات و التقاليد المسيطرة في هذه المجتمعات تعطي الرجل و العائلة و المجتمع حق تقرير مصيرها (سليم، ١٩٩٩).

لقد دفع واقع المرأة هذا، في الريف وفي مناطق الدخل المتدني في المدن، بعضاً من المؤسسات القطرية والإقليمية والدولية المهتمة بشؤون المرأة، إلى تشجيع إقامة مشاريع تتوجه إلى المرأة تؤمن لها فرص العمل المربح ضمن واقعها التعليمي والحيوي (سليم، ١٩٩٩).

ففي الأردن مثلاً يلاحظ أن معظم سكان الأردن يتركزون في المناطق المرتفعة التي تعتمد على الزراعة المطرية. وتعتبر المرأة الركيزة الأساسية في المجتمع الريفي، سواء من خلال مساهمتها في النشاط الزراعي أو النشاط الإقتصادي المنزلي مثل حفظ المواد الغذائية بحيث تسهم بالتالي، بشكل مباشر أو غير مباشر، توفير دخل للأسرة (الصراف، ١٩٩٦). على الرغم من أن المجتمع الريفي هو بصورة أساسية مجتمع الرجل، فالرجال هم الذين يعولون أسرهم وهم الذين يتخذون القرارات. وعلى الرغم من أن المرأة في القرية تعمل إلى جانب الرجل في الزراعة، بالإضافة إلى عملها في تربية الماشية كذلك، إلا أن عملها لا يعتبر إنتاجياً لكنه يعتبر واجباً عليها، فالإنتاجية تعود للرجل وأسرته (النقشبندي، ٢٠٠١).

و يتأثر دور المرأة الريفية و مشاركتها في جميع النشاطات بالظروف المحيطة بها، سواء الظروف الصحية و رعاية الطفولة و التعليم و التدريب و الإرشاد و التشريعات و القوانين التي تكفل لها الحصول على جميع حقوقها. أو البنية التحتية من مياه صحية نظيفة و طرق مواصلات سهلة و مسكن ملائم و بيئة نقية خالية من التلوث حتى نستطيع دمج المرأة في التنمية الريفية.

و تعتبر اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية المؤسسة الحكومية و المرجعية الرسمية للنهوض بالمرأة في الأردن، و ترأسها سمو الأميرة بسمة بن طلال سفيرة الأمم المتحدة للتنمية، و تمثل هذه المؤسسة المنظمات الحكومية و غير الحكومية. و تتخذ اللجنة من صندوق الملكة علياء للعمل الإجتماعي، إحدى أكبر و أقوى المنظمات الأهلية مقر لها*.

و للمؤسسة نظام أساسي يوضح الأهداف و المهام الواجب القيام بها، و كان من أهمها تحسين مكانة المرأة الإجتماعية، زيادة و تطوير مكانة المرأة في الحياة الإقتصادية و تعزيز مكانة المرأة القانونية و تحقيق أوسع للمشاركة السياسية.

أما الميزانية المقدرة للمشاريع المقترحة فقد بلغ مجموعها حوالي (١٠ ملايين دينار أردني) للأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٥، و يلاحظ أن هناك مشاريع ذات ميزانية محددة يمكن لبعض الوزارات المعنية تنفيذها بمواردها الذاتية، بالإضافة إلى بعض المشاريع التي تتطلب دعماً وطنياً و دولياً لتمويلها و تنفيذها. و لقد لوحظ وجود وعي و رغبة في العمل للنهوض بالمرأة بشكل متزايد من الجهات الرسمية (النجار، ١٩٩٨).

* يعتبر صندوق الملكة علياء بالإضافة إلى صندوق الملكة نور الحسين أهم منطمتين (غير حكوميتين) تعملان في مجال النهوض بالمرأة والعمل الاجتماعي، و يتوزع نشاطهما ليعطي مناطق جغرافية واسعة تصل إلى المرأة في الريف و البادية (النجار، ١٩٩٨)

ابتدأ التعاون الفني الذي يدعم المجتمع الريفي في بداية الخمسينات بمشروع لإنشاء البنية التحتية لوادي الأردن، و بدعم الأبحاث الزراعية و الإرشاد الزراعي بدعم من وكالة الولايات المتحدة للإئماء الدولي (USAID). و من النشاطات الرئيسة لهذا المشروع: التدبير المنزلي في المناطق الريفية، بهدف تحسين كفاءة المرأة في الإستفادة من المصادر المتوفرة من خلال تطبيق تقنيات ملائمة (الصراف، ١٩٩٦).

و في منتصف الستينات ابتدأت مشاريع حفظ التربة، و الحصاد المائي، و زراعة الأشجار المثمرة التي كانت مدعومة من برنامج الغذاء العالمي. و ما زال تأثير هذا المشروع على المرأة في الريف واضحا حتى الآن من خلال تحويل إستخدام الأرض في المناطق الجبلية من زراعة محاصيل الخضراوات إلى زراعة الزيتون و أشجار الفواكه و التي تأخذ من المرأة وقتا أقل في العمل، و تسهم في نفس الوقت في زيادة دخل الأسرة و تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية.

وفي بداية السبعينات نفذ مشروع حفظ التربة وزراعة الأشجار المثمرة في منطقة الكرك والبقعة، وأيضا مشروع التحريج السنوي الذي مول من المساعدات الفنية الألمانية. وفي بداية الثمانينات ابتدأ تمويل المشاريع على شكل ثنائي وثلاثي، ومن أهم هذه المشاريع: مشروع تطوير حوض نهر الزرقاء، وتطوير حوض الحماد، والمشروع الوطني للتنمية الزراعية، ومشاريع صغيرة أخرى. علما بأنه لم يكن أيا من هذه المشاريع يخص المرأة الريفية مباشرة.

و في بداية التسعينات وقّعت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مشروع تنويع مصادر الدخل، كان الهدف الرئيسي منه تحسين مستوى المعيشة للفقراء في المناطق الريفية و ذلك بتربية الماعز الشامي، و الأغنام، و تصنيع الألبان و زراعة المحاصيل الخضرية. و يتضمن هذا المشروع الترتيبات و الضمانات للمرأة التي ترأس البيت، و هو مشروع ممول من الإيفاد IFAD و الصندوق العربي، و ينفذ من قبل وزارة الزراعة (الصراف، ١٩٩٦).

و من أهم مشاريع تنويع مصادر الدخل لدى الأسرة الريفية و زيادة دخلها و تحسين المستوى الغذائي لها:

- مشروع تدريب النساء الريفيات على تربية حيوانات المزرعة، و قد هدف هذا المشروع إلى توفير المواد ذات القيمة الغذائية العالية و تحسين دخل الأسرة الريفية عن طريق:

١. تدريب المرأة على رعاية و تربية الحيوانات لتقوم بدورها بتعميم المهارات على النساء الريفيات في مناطقهن.

٢. توفير الحليب و منتجات الألبان و اللحوم الحمراء للأسر الريفية.

و من بين المشاريع الأخرى:

- مشروع تدريب النساء الريفيات على تربية النحل.

- مشروع تدريب المرأة الريفية على تربية الدواجن و الأرانب.

- مشروع دراسة تطوير برامج الإقراض الزراعي بما يكفل منح قروض لربات الأسر غير

المالكات للأراضي (الصراف، ١٩٩٦).

وقد أخذ الأردن زمام المبادرة في العمل على مساواة المرأة بالرجل كسياسة وطنية، وظهرت في خطة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية الخمسية (١٩٩٩-٢٠٠٣)، علماً بأن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية قد شاركت في أعمال اللجنة التوجيهية التي أنشئت لوضع الخطة الخمسية (النجار، ١٩٩٨).

أما من حيث مشاركة المرأة في الحياة السياسية*، فقد أصدرت الحكومة الأردنية عام ١٩٧٤ قانوناً معدلاً لقانون إنتخاب مجلس النواب و أعطيت المرأة بموجبه حق الإنتخاب و الترشيح أسوة بالرجل، إضافة إلى عضويتها في المجلس الوطني الاستشاري.

و قد تم تكليف السيدة أنعام المفتي عام ١٩٧٩ حقيبة وزارة التنمية الإجتماعية في حكومة عبد الحميد شرف لتكون بذلك أول إمراة أردنية تشغل منصباً وزارياً.

و رغم مشاركة المرأة في الإنتخابات التكميلية عام ١٩٨٤ من خلال التصويت كناخبة، إلا أن ذلك أعطى مؤشراً إيجابياً على دورها و نشاطها في الحياة السياسية. ومنذ عام ١٩٨٩ استطاعت المرأة المشاركة في السلطة التشريعية من خلال تعيين سيدة في مجلس الأعيان، ومن ثم فوز أول سيدة أردنية بالإنتخابات النيابية عام ١٩٩٣.

و لقد أظهرت نتائج الإنتخابات هذه رغبة قوية من قبل الأردنيين لرؤية التغيير. و قد انعكس ذلك من خلال انتخاب امرأة متحررة كعضو في البرلمان للمرة الأولى (النقشبندي، ٢٠٠١).

* لقد وضع Huntington مجموعة من المؤشرات الشاملة والمحيطة بمفهوم المشاركة السياسية وهي : النشاط الإنتخابي (التصويت، المشاركة في الحملات الإنتخابية)، وأنشطة الضغط والتأثير وهي الجهود الفردية أو الجماعية للإتصال بالمسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين، والنشاط التنظيمي أي مشاركة الفرد في تنظيم يكون هدفه ممارسة التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، والإتصال والأنشطة العنيفة (الشريعة، ١٩٩٩).

أما فيما يتعلق بوضع المرأة في فلسطين فلا يوجد مجال للمقارنة بين المرأة في العالم العربي وبين المرأة الفلسطينية، فقد كانت القضية الفلسطينية و لا تزال تحتل مركز الصدارة في إهتمامات كافة منظمات العمل العربية، خاصة أن الجميع يدرك تماما حجم المعاناة التي تعانيها المرأة الفلسطينية جراء إستشهاد زوجها، و أعباء تربية أفراد الأسرة، و بث روح الوطنية فيهم، و توفير عوامل البقاء و الإستمرار في مواجهة الإحتلال (منظمة العمل العربية، ١٩٩٣).

وتقوم السلطة الوطنية بعملية بناء المؤسسات الحكومية، ووضع هياكل تنظيمية وإدارية لوزاراتها ودوائرها الناشئة، و يبدو أن هناك التزاما واضحا بمائسة النهوض بالمرأة و دورها في المجتمع.

و قد تطورت اللجنة الوطنية التحضيرية المشتركة ما بين الهيئات الحكومية و المنظمات غير الحكومية، لتصبح أقرب إلى مؤسسة حكومية ذات هيكل تنظيمي يتكون من إدارات و دوائر. و تعتبر وزارة التخطيط و التعاون الدولي إدارة تخطيط و تطوير مشاركة المرأة و الجهة المسؤولة و المرجعية لقضاياها. و كمؤسسة لها أهداف محددة، فقد أعدت اللجنة التنسيقية خطة للحكومة الفلسطينية عام ١٩٩٦، و وضعت إستراتيجية للنهوض بالمرأة تستند إلى المحاور الأساسية الوطنية السياسية و التشريعية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية. و فيما يتعلق بميزانية النشاطات المتعلقة بالمرأة، لا زالت السلطة الوطنية تعتمد على المساعدات الدولية، و الإتفاقيات الثنائية في عملية التنمية الفلسطينية و التي يؤمل أن تسهم في بناء المؤسسات لدولة فلسطينية مستقلة (النجار، ١٩٩٨).

باعترادي أن دولة مثل فلسطين و نتيجة للظروف التي مرت و لا زالت تمر بها، فإن وضع المرأة و عملها غير مستقر لدرجة تجعلنا نتحدث عن التنمية في مثل هذه البلاد. و نقارنها بغيرها من الدول.

في المقابل فإن وضع المرأة في سوريا أفضل من مثيلاتها في بعض الدول العربية، و يختلف الوضع في سورية نسبياً، حيث يعتبر الإتحاد النسائي العام شريكاً أساسياً للحكومة في العمل على النهوض بالمرأة، حيث يلعب الإتحاد دوراً مؤسسياً ناجحاً في المجالات المتعلقة بالمرأة. و تعتبر اللجنة الوطنية، بالإضافة إلى الإتحاد، المؤسسة و المرجعية الرسمية فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة. و يلاحظ أن سوريا هي الدولة الوحيدة التي أوجدت علاقة مع وزارة الخارجية في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التي يمثلها الإتحاد العام النسائي و عددها ١١ جمعية أهلية.

و للجنة الوطنية أهداف تنبثق عن الإستراتيجيات و المحاور الحاسمة، و التي وضعت في المؤتمرات الدولية للنهوض بالمرأة مع إختيار الأولويات المتعلقة بإحتياجات المرأة في سوريا. و أهم هذه الأهداف مواصلة العمل للقضاء على الأمية، و تحسين نوعية الحياة للأُم و الطفل و خاصة المرأة الريفية، و دمج المرأة في عملية التنمية الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية، و خلق وعي لحقوقها القانونية. و التشريعية.

أما الموازنة الحكومية المتعلقة بالنهوض بالمرأة فتمثل أقل من ١ % من مجموع موازنة الدولة، و هي نسبة لا تتلاءم مع الطموحات في الإستراتيجية الوطنية و أهدافها. و تعتمد المؤسسات السورية لتنفيذ برامجها على دعم و مساعدة المنظمات الدولية المتخصصة، و التي قامت بتمويل المشاريع التي تتعلق بالنهوض بالمرأة في المجالات الإجتماعية و الإقتصادية و الصحية و الثقافية و شؤون اللاجئين (النجار، ١٩٩٨).

و لنضرب الآن مثلاً بوضوح التطور الحاصل على قضية المرأة و هي المرأة المصرية، حيث تعد قضية التنمية إحدى التحديات التي تواجه الدول النامية، ويتطلب الإسهام الفعال للمرأة في عملية التنمية توفير البرامج الملائمة لإعدادها لتحمل المسؤولية كعضو عامل في المجتمع.

و قد تنبعت الحكومة المصرية، إضافة إلى العديد من المنظمات الدولية إلى هذه الحقيقة، فأوجدت الكثير من برامج التنمية و خاصة تلك الموجهة للمرأة منذ أوائل السبعينات، و ذلك من خلال إيمانها بأن هذه البرامج إذا ما حققت أهدافها فإنها ستؤدي إلى رفع مكانة المرأة و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية المطلوبة (الديب، ١٩٩٠).

ففي السبعينات كان هناك العديد من المشاريع الموجهة للمرأة في صورة برامج لزيادة دخلها و محو الأمية الوظيفية و التدريب على خلق الدخول الجديدة، و ذلك من خلال مشروعات الأسر المنتجة، بالإضافة إلى بعض المشروعات الممولة من جهات أجنبية مثل مشروع الغذاء العالمي WFP و الذي وجه جزء منه إلى تدعيم بعض مراكز الإستقرار الجديدة و تدعيم الأنشطة النسائية في هذه المراكز، و ذلك بإمداد السيدات ببعض المعدات مثل ماكنات خياطة و تريكو و العمل على تدريبهن لخلق دخول جديدة.

وخلال الثمانينات كان هناك العديد من المشروعات الموجهة بصفة أساسية إلى المرأة، و التي تسهم في تنفيذها العديد من الجهات الأجنبية بجانب مساهمة الحكومة المصرية أهمها:

- مشروع خدمات صحة الأسرة.
- مشروع الأسر المنتجة.

- مشروع الرائدات الريفيات بالفيوم لتدريب و إعداد الريفيات في الفيوم.
- يعد هذا المشروع من المشاريع الإجتماعية الريفية البناءة، و الذي تقوم عليه وزارة الشؤون الإجتماعية في مصر، يهدف إلى النهوض بالمرأة الريفية و معاونتها على القيام بدورها في المجتمع. و يقوم هذا المشروع على أساس إختيار إحدى فتيات القرية التي تتمتع بمواصفات خاصة؛ درجة معينة من الثقافة، و من وسط عائلي متميز بالإحترام، و ذات شخصية قوية، حيث تعد الفتاة وفقاً لبرنامج تدريبي مدته خمسة أشهر، لتعود بعد ذلك إلى القرية لتؤدي دورها المرسوم تطوعاً لخدمة أهل الريف (مرعي و آخرون، ١٩٨٣).
- مشروع رفع كفاءة المرأة الريفية في إنتاج الغذاء، و الذي يهدف إلى رفع كفاءة المرأة الريفية في إنتاج الغذاء عن طريق إزالة القصور بالنسبة لأصول تربية الدواجن و الأرناب و إعداد الأطعمة و بيعها في الأسواق.
- مشروع تدعيم دور المرأة في الإنتاج.
- مشروع الرعاية الصحية الأولية.
- مشروع تدريب النساء الريفيات على خلق الدخل، و على مهارات الحياة الأساسية و إعداد سلع قابلة للتداول بالأسواق.
- مشروع المرأة الريفية و الذي يهدف إلى زيادة دخل الأسرة و تحسين الحالة الغذائية و العادات الصحية.
- ٥٤٥٥٨١
- مشروع إنتاج المزارع الصغيرة و الذي يساعد على منح القروض للسيدات.
- و تعتبر مصر من الدول التي شجعت على نمو سوق عمل مختلط، إذ تشير الإحصاءات إلى أن المرأة تعمل إلى جانب الرجل في المصانع التي تتطلب مهارة فائقة (اليونسكو، ١٩٨٤).

و وضع المرأة في مصر قريب إلى حد ما من وضع المرأة في تونس، حيث تعتبر تونس من الدول الرائدة في مجال النهوض بالمرأة، وهو ما ظهر واضحاً من خلال تميز مشاركة المرأة التونسية في النشاطات السياسية و الإقتصادية مقارنة بوضع المرأة العربية عموماً. فقد حظيت المرأة التونسية و منذ الاستقلال بعدة مكاسب و حوافز ذلكت أمامها الصعاب ورشحتها لأن تلعب دوراً إيجابياً في الحياة الإقتصادية و السياسية و الإقتصادية أسوة بالرجل.

أما على صعيد المجتمع الريفي، فتلعب المرأة التونسية دوراً فاعلاً. إذ يبلغ عدد النساء الريفيات ٢٦,٤٠٠ أي ما نسبته ٥,٦% من عدد المشتغلين في القطاع الزراعي في البلاد، و تسهم فيما نسبته ٣٧% من العمل الموسمي. و يبلغ عدد صاحبات المشاريع في القطاع الزراعي و الحاصلات على إمتيازات الدولة ضمن المخطط الثامن (١٩٩٢-١٩٩٦)، ٣٠١ امرأة من أصل ٩٠١١ صاحب مشروع، بمبلغ إستثمار مقداره ١٥,٥ مليون دينار من أصل ١١٧٥ مليون دينار، فيما يبلغ حجم الإستثمار لكل مشروع بالنسبة للنساء صاحبات المشاريع ٥١ ألف دينار مقابل ١٣٠ ألف دينار بالنسبة للرجال، كما يبلغ عدد المشاريع المتعلقة بالمرأة في قطاع الغابات ضمن المخطط الثامن (١٩٩٢-١٩٩٦)، ٢١٢ مشروع (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦).

و قد دفعت أهمية مساهمة المرأة في تنمية القطاع الزراعي و وزارة الفلاحة التونسية إلى التفكير في منهجية تنموية تأخذ بعين الإعتبار دور المرأة الريفية في النهوض بهذا القطاع و تحسين ظروفها المعيشية، كما تجلى ذلك في إعتماد منهجية إدماج المرأة الريفية في الدورة الإقتصادية عبر تأهيلها و مدها بالقروض (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦).

وعدا عن الدور الحكومي، فقد لعبت المنظمات غير الحكومية دوراً نشطاً في هذا المجال، حيث قام الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، وضمن المخطط الثامن (١٩٩٢-١٩٩٦)، بإنجاز مركز للتكوين الفلاحي العصري للفتيات بفوشانة، والذي دخل طور العمل عام ١٩٩٥، وكذلك إنشاء نيابة إقليمية للمرأة الريفية سنة ١٩٩٢، و مشروع تشجير منطقة العيون بولاية القصرين سنة ١٩٩٥.

و قد تابعت المنظمات غير الحكومية نشاطاتها في هذا المجال بالتعاون مع المؤسسة الحكومية التي أسست عام ١٩٨٨ لتكون مركز السلطة و المرجعية الرسمية، وهي وزارة المرأة والأسرة و مقرها الوزارة التي تتبع النظام الحكومي الذي ينظم العمل، الأمر الذي أنفردت به تونس عن بقية الدول العربية (النجار، ١٩٩٨).

و قد تم خلال الفترة من (١٩٩٢-١٩٩٦) إنجاز تسعة مشاريع تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية و الرفع من الإنتاج و الإنتاجية و تحسين الظروف المعيشية، و ذلك عبر الإستغلال الرشيد للثروات الطبيعية المتاحة، و الذي تتمثل أهم عناصره في المحافظة على المياه و التربة و الإنتاج النباتي و الحيواني، و إدماج المرأة الريفية في الدورة الإقتصادية.

من خلال هذا العرض الموجز عن دور المرأة في بعض الدول العربية نجد أن تونس كانت و لا زالت في طليعة الدول العربية في الاهتمام بقضية المرأة، و أن مركز المرأة في تونس هو أعلى ما وصلت إليه المرأة في العالم العربي.

برأي الباحثة أن تونس و مصر نموذجين مثاليين لوضع المرأة، على الرغم من أن المرأة الأردنية خطت و لا زالت تخطو خطوات واسعة نحو مزيد من التنمية، فالمرأة الأردنية تعمل داخل المنزل و خارجه و تساعد الرجل لتحسين الوضع المعيشي لأبنائها، و لتحصل على مكانة إجتماعية، خاصة أن المرأة الأردنية حصلت على الثقة و الإحترام من قبل الرجل الأردني.

٥-١ تعريف المصطلحات:

المجتمع المحلي، عرفه لندبرج " أي جمع يوجد فيه الحد الأدنى من التجانس الجغرافي وأنماط التفاعل العديدة، و يتضمن ثلاثة أبعاد؛ الزمان و المكان و التفاعل ". أما ماكيفر فقد عرفه على " أنه منطقة تسود فيها حياة مشتركة، بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى. ذلك أن حياة الأفراد معاً في المجتمع المحلي تعمل على تطوير خصائص متميزة، تتمثل في الطباع و التقاليد و اللهجات، مع بقائه في نفس الوقت جزءاً من المجتمع الكبير " (مرعي و آخرون، ١٩٨٣).

و عرفه محمد علي قطان على أنه " تجمع من المواطنين، يعيشون معاً فوق منطقة من الأرض، و يؤلفون جماعة إجتماعية، و يتحقق ذلك من خلال إرتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق من الروابط و العلاقات، و إشتراكهم في مصالح مشتركة، وفي أنماط مقبولة من المعايير و القيم، و إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم من الجماعات ".

المجتمع الريفي، حاز المجتمع الريفي والذي تمثل القرية وحدة أساسية فيه، إهتماماً متزايداً من قبل العلماء. و مع ذلك فليس ثمة تعريف متفق عليه لهذا النوع من المجتمعات، حيث يختلف التعريف من مجتمع إلى آخر، و مع ذلك يبقى هنالك بعض العناصر المشتركة لتحديد المجتمع الريفي. فقد عرفه رد فيلد بأنه " نموذج أو طبقة غير محددة تماماً " (مرعي و آخرون، ١٩٨٣).

و الريف، هو المناطق التي تحدها دولة في تقسيمها الإداري على أنها ليست مناطق حضرية. و تشمل القرى و توابعها المنتشرة على طول البلاد و عرضها، و يسكن فيها طبقة

من الفلاحين المتعاونين المتكافلين الذين تسود بينهم علاقات الإحترام، و الذين يتخذون من الزراعة عملا رئيسيا لهم، و لا يشكلون كثافة سكانية.

و عليه، فإن المجتمع الريفي هو مجتمع صغير نسبيا، يعمل غالبية سكانه بالزراعة و يقل متوسط دخل الفرد فيه. و يتميز هذا المجتمع بالعلاقات، الوطيدة القوية و يخضع لعمليات الضبط الإجتماعي و المعايير والقوانين السلوكية والشعور القوي بالإنتماء للمجتمع.

مصطلح التنمية: يعتبر مصطلح التنمية من أكثر المصطلحات شيوعا في العصر الحديث، كنتيجة للرجبة الأكيدة في تحسين ظروف الحياة، وسعي الغالبية العظمى من دول العالم إلى السير قدما نحو التنمية الشاملة. ويقصد بمصطلح التنمية المستخدم دوليا وعلى نطاق واسع "عملية تغيير مقصودة، تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات حكومية مسؤولة تعاونها هيئات أهلية على المستوى المحلي، وتستهدف إدخال نظم جديدة أو خلق قوى إجتماعية جديدة مكان القوى الإجتماعية الموجودة بالفعل، أو إعادة توجيهها وتنشيطها بطرق جديدة، وتهيئة الظروف المتعددة لهذا الجانب من التغيير الإجتماعي الذي يطلق عليه اسم التنمية " (المقدم، ١٩٧٨).

و ينظر الإجتماعيون إلى التنمية على أنها عملية توافق إجتماعي. و يعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع. أو أنها إشباع الحاجات الإجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريق إشباع إحتياجات الفرد.

وقد عرفها المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالأمم المتحدة على أنها تلك العمليات التي تتوحد بها الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية لأجل تحسين وتطوير المجتمعات المحلية من مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية حتى تتكامل هذه المجتمعات في إطار المجتمع الكلي الشامل، ومن ثم تستطيع أن تسهم مساهمة فعالة في إحداث التقدم الوطني. ومن ثم، يظهر هنا أن التنمية تبنى على جهود الأفراد من جهة والجهود الحكومية من جهة أخرى، و أن عملية التنمية لا تمثل هدفا في حد ذاته بل محاولة لتكييف السلوك و توجيه الرغبات و المطامح لتحقيق التغيرات المرغوب إحداثها في نسق إجتماعي إقتصادي معين. وعليه، سيظل الهدف الأساسي لأي برنامج تنموي، هو تنمية الموارد الإنسانية من خلال زيادة إعتقاد الأعضاء في المجتمع على أنفسهم في التعرف على مشكلاتهم و مواجهتها و البحث عن حلول لها و التأثير في هؤلاء بما يغير من اتجاهاتهم أو مواقفهم السلبية و بالتالي تنمية التضامن و زيادة العمل التعاوني فيما بينهم، مع العلم بأن كل مجتمع له ظروفه المتباينة و الثقافة الخاصة به. وقد عرفها كوداك على أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية (مرعي و آخرون، ١٩٨٣).

و قد عرفها خمش على أنها " تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الإجمالي، يصحبه نمو مستمر في متوسط دخل الفرد الإجمالي، يؤدي الى تحسين في مستوى المعيشة للأسر والأفراد (خمش، ١٩٩٩).

فالتنمية إذا هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية و المادية المتاحة في وسط إجتماعي معين يهدف إلى تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي و الدخل الفردية، و مستويات أعلى للمعيشة و الحياة الإجتماعية في نواحيها المختلفة مثل التعليم و الصحة، و من ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاه الإجتماعي. أي أن التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية و الإقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الإنتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة يرغب بالوصول إليها (المرسومي و آخرون، ١٩٨٩).

التنمية الإجتماعية: فقد عرفها البعض بأنها عبارة عن: عملية تغير إجتماعي تستهدف تغيير الخصائص الإجتماعية للبلاد النامية، و تعمل على إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين، لتقييم علاقات جديدة و نظم مستحدثة مكانها تفي بإحتياجات الأفراد و تلبى رغباتهم، و تهدف إلى إستثمار أكبر قدر ممكن من الطاقات و الإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع، بحيث تساعد على دفع عجلة التنمية الإقتصادية و السير بها نحو النمو و التقدم (المرسومي و آخرون، ١٩٨٩).

و في تعريف آخر، يقصد بالتنمية الإجتماعية: مجموعة الإجراءات المتخذة لتحديث و تطوير المجموعات المترابطة و المتداخلة، بهدف تحقيق و ضمان الإستقرار الإجتماعي الذي يحقق أفضل مستويات التنمية، حيث تتحقق التنمية الإجتماعية عندما يتمكن المجتمع من زيادة الإنتاج و تحسين الأنتاجية و تحقيق أهداف عمليات التنمية التي ترغبها الجماعات المختلفة داخل المجتمع الواحد (الشعبي، ١٩٨٦).

تنمية المجتمع المحلي: و هو حسبما عرفته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦: " تلك العملية التي تستهدف الربط بين الجهود الأهلية و جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية، و تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم و الشعوب و تمكينها من الإسهام الفعال في التقدم الوطني " (مرعي و آخرون، ١٩٨٣).

و من ناحية أخرى، فإنه يمكن تعريف تنمية المجتمع المحلي، بأنها: " عملية تعبئة و تنظيم جهود أفراد المجتمع و جماعته و توجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع و رفع مستوى أبنائه إجتماعيا و إقتصاديا و ثقافيا، و مقابلة إحتياجاتهم بالإنتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية، و البشرية، و الفنية و المالية المتاحة ".

التنمية الريفية: هي مجموعة من البرامج و المشروعات و العمليات التي تنفذ لإحداث تغيير إجتماعي ريفي مرغوب، نتيجة لتطوير و تنظيم بيئة المجتمع الريفي و موارده المتاحة و تتميتها إلى أقصى حد مستطاع، بالإعتماد على الجهودات المحلية و الحكومية، بحيث يكتسب كل منها قدرة أكبر على الإستمرار و مواجهة المشكلات الموجودة في هذا المجتمع. و عليه، فالتنمية الريفية هي عملية ديناميكية تهدف إلى زيادة قدرة أفراد المجتمع الريفي على الإسهام في تحقيق رفاهيتهم (مرعي و آخرون، ١٩٨٣).

مفهوم الدخل: يعتبر الدخل من المفاهيم التي تثير جدلا بين الإقتصاديين، فقد عرفه البعض على أنه التيار النقدي السنوي الذي يحصل عليه الفرد من مختلف مصادر الدخل، أو الدخل

الذي يحصل عليه نتيجة لملكيته في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصناعة والبناء والتجارة و النقل و الخدمات الأخرى، بالإضافة إلى الإعانات أو التقاعد (الجالودي، ١٩٩٦).

و دخل الأسرة هو الدخل النقدي و العيني المتجمع من دخول جميع أفراد الأسرة، و الذي يتاح للأسرة لتنفق منه على إحتياجاتها الإستهلاكية من السلع والخدمات. و تتمثل مصادر الدخل في (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٨٧):

١. صافي الدخل من الرواتب والأجور والعمل الإضافي، وهي مجموع صافي الأجور والمرتببات التي يتقاضاها الفرد خلال الفترة المحددة لجمع البيانات و ذلك بعد استيفاء الضرائب و التامينات الإجتماعية.

٢. صافي الدخل من المهن الخاصة و هو صافي ما يتقاضاه من يعمل في مهنة خاصة خلال فترة معينة مثل الطبيب أو المحامي، و يجب أن تستبعد المصاريف الإدارية الخاصة بالعيادة على سبيل المثال.

٣. صافي الدخل من التقاعد و الضمان الإجتماعي، أي الراتب التقاعدي الذي يتقاضاه الموظف المحال على التقاعد، و كذلك الموظفون الخاضعون لنظام الضمان الإجتماعي و يتقاضون مخصصاتهم من الضمان.

٤. صافي الدخل من ملكية منشآت تجارية.

٥. صافي الدخل من ملكية منشآت صناعية أو خدمات مثل ورشة ميكانيكية.

٦. صافي الدخل من الزراعة أو صيد الأسماك.

٧. صافي الدخل من إيجارات ممتلكات العقارات أو أراضي زراعية أو منشآت مؤجرة للآخرين.

٨. صافي الدخل من أرباح الأسهم و السندات و الفوائد البنكية.
٩. صافي الدخل من الإعانات والتحويلات، حيث تشمل التحويلات من الأردنيين في الخارج، أما الإعانات فهي المبالغ التي ترد إلى الأسرة من الآخرين و من مؤسسات كمساعدات.
١٠. إيرادات من مبيعات أراض و مبان من أملاك الأسرة.
١١. إيرادات من مصادر أخرى مثل القروض.

المشاركة السياسية: عرفها فیربا على أنها "النشاطات القانونية من قبل المواطنين في القطاعات الخاصة والذين يهدفون بشكل أو بآخر من خلال هذه النشاطات إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة" (النقشبندي، ٢٠٠١) في حين عرفها وینر بأنها فعل تطوعي ناجح و منظم على شكل سلسلة متصلة، يوظف بصورة شرعية أو غير شرعية الطرق التي تهدف للتأثير على اختيار السياسات العامة.

٦-١ الدراسات السابقة:

ركزت الغالبية العظمى من الدراسات السابقة على المرأة الريفية و دورها في التنمية الزراعية فقط و لم تركز على دورها في تنويع مصادر الدخل، و أن الزراعة ليست مصدرا وحيدا للدخل، و من تلك الدراسات:

- الدراسات المحلية و العربية:

- دراسة أعدها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بعنوان "متابعة و تقييم مبادئ توجيهية للتنمية الريفية" و التي ركزت على مشاريع التنمية الريفية، و أكدت هذه الدراسة أنه يمكن دراسة تأثير مشاريع التنمية الريفية على المرأة من خلال عدد من المتغيرات مثل الدخل، فرص الاستفادة من الأرض و الموارد الإنتاجية و المشاركة في المنظمات (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ١٩٨٤).

- و في دراسة قام بها أبو السندس و آخرون حول الخصائص الديموغرافية و الاقتصادية و الإجتماعية للإناث العاملات في الأردن (دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٨٩)، و التي تناولت أحد جوانب المشكلة السكانية المتعلقة بتدني مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أدى ارتفاع نسبة الأطفال دون سن ١٥ سنة في المجتمع الأردني إلى تقليل نسبة القوى العاملة إلى مجمل السكان، و بالتالي إنخفاض حجم مساهمة المرأة في قوة العمل و ارتفاع مستويات الإعالة.

٢. ارتفاع نسبة القوى العاملة من ١٩,٦ % عام ١٩٧٦ إلى ٢٣,٣ % عام ١٩٧٩، كما

ارتفعت نسبة النساء النشيطات إقتصادياً من ٣,٥ % عام ١٩٦١ إلى ٨,٣ % عام ١٩٧٩.

٣. تصل أعلى نسبة مساهمة للإناث في النشاط الإقتصادي في الفئتين العمريتين

(٢٠-٢٤ سنة) و (٢٥-٢٩ سنة) حيث تصل النسبة إلى ٢٢,٦ و ١٨,١ على التوالي، لتبدأ

بعدها بالانخفاض.

٤. تعمل أعلى نسبة من الإناث في القطاع الزراعي ٦٣ % من مجموعهن، ثم في قطاع

الخدمات العامة ٢٨,٥ %.

و توصل أبو السندس إلى توصيات أهمها ضرورة زيادة حجم مساهمة المرأة في النشاط

الإقتصادي من خلال توفير فرص التعليم والعمل، و كذلك ضرورة إطالة مدة بقاء المرأة في

سوق العمل من خلال توفير الحوافز والتسهيلات، و العمل على فتح مجالات عمل جديدة

غير تقليدية أمام الإناث.

- و في دراسة مشابهة قام بها كل من بني هاني و الروابدة بعنوان " الخصائص الإجتماعية

و الإقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة إربد"، حول الأسرة الأردنية في محافظة إربد

التي لا زالت تعاني من الكثير من المعوقات، مثل إنخفاض الدخل وغيرها من المعوقات التي

تؤثر على مستوى معيشتها، فقد أظهرت الدراسة أن متوسط حجم الأسرة هو ٨,١٣ فرداً،

فيما بلغ متوسط عدد العاملين في الأسرة ١,٦٢ شخصاً، وبعض الأسر سجلت صفراً من

العاملين. مما يدل على وجود بعض الأسر التي تتم إعالتها عن طريق الإعانات أو مصادر أخرى، و عليه، فإن العديد من الأسر تعتمد في معيشتها على شخص واحد. و أن حجم الأسرة الممتدة قد تضاعف نتيجة لزيادة الفاعلية الإقتصادية و التعليمية للأسرة النووية.

و من النتائج الأخرى لهذه الدراسة، أن دخل الأسرة يعتبر من أهم خصائصها الإقتصادية حيث بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة ١٨٦,٥ دينار وهذه قيمة عالية، أي أن هناك العديد من الأسر التي تتمتع بدخل مرتفع مقابل عدد من الأسر التي تعاني من تدنٍ في دخلها إلى مستويات غير مقبولة. أما فيما يتعلق بمصادر الدخل للأسر في هذه القرية فقد أثبتت الدراسة أنها متنوعة، أولها الرواتب من وظائف أخرى، و ثانيها الزراعة، و ثالثها إيجارات، و رابعها مساعدات. مع العلم بأن هناك عدداً من الأسر تتمتع بمصادر مزدوجة من الدخل و أن الغالبية العظمى من الأسر تمتلك المسكن الذي تقطن فيه. و أظهرت الدراسة كذلك أن ازدياد المستوى التعليمي للإناث يؤدي إلى زيادة احتمال مشاركتهم في العمل (بنى هاني و الروابدة، ١٩٩٣).

- وهناك دراسة قام بها عايد وريكات حول " إتجاهات المرأة العاملة نحو القيم الأسرية والإجتماعية والإقتصادية للعمل في محافظة الكرك " و التي هدفت إلى معرفة إتجاهات المرأة العاملة و غير العاملة نحو العمل بشكل عام و عمل المرأة بشكل خاص، و إلى معرفة الفروق بين إتجاهات المرأة العاملة و غير العاملة نحو القيم الأسرية و الإجتماعية و الإقتصادية

للعمل. وكان من نتائج هذه الدراسة الكشف عن اتجاهات إيجابية نحو العمل عند النساء العاملات و غير العاملات على السواء مع التأكيد على ملائمة مهنتي التعليم و التمرين، كنتيجة للقيم الإجتماعية التقليدية السائدة في المحافظة (وريكات، ١٩٩٨).

- وفي دراسة قام بها أحمد العموش بعنوان "الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المعاصرة لقرية في جنوب الأردن -دراسة ميدانية- لقرية محي في لواء المزار الجنوبي / الكرك"، و قد هدفت إلى تحليل الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المعاصرة لقرية محي. حيث شملت الدراسة على ١٦٧ أسرة تضم بمجموعها ٥٣٢ فرداً أُختيروا على أساس العينة العشوائية. و بينت الدراسة أن غالبية أرباب الأسر كانوا من الذكور، بالإضافة إلى وجود تنوع في مصادر الإنتاج الإقتصادي في القرية، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدل الدخل الشهري. و كان من نتائج الدراسة، أن هناك تحولاً واسعاً نحو المزيد من مشاركة المرأة و الأولاد في إتخاذ القرارات المهمة داخل الأسرة، و خصوصاً في مجال الإستهلاك و الإستثمار. و كذلك أظهرت نتائج هذه الدراسة تراجع عادة تفضيل أرباب الأسر للأبناء على حساب البنات في مجال توفير فرص التعلم. و أثبتت الدراسة أن متوسط دخل الأسرة بلغ ٢٠٨,٨ دينار شهرياً، و يظهر السبب في إرتفاع متوسط الدخل في تقاضي بعض أفراد العينة راتباً تقاعدياً بالإضافة إلى راتب عملهم الحالي، بالإضافة إلى عمل بعض أفراد العينة في شركة الفوسفات، و التي تمنح موظفيها رواتب مرتفعة. أما فيما يتعلق بحجم الأنفاق الشهري فقد بلغ ١٧٢,٧ ديناراً و يتراوح الأنفاق بين ٤٠-٣٥٠ دينار و نسبة الإدخار هي ١٧,٣% و هي نسبة ضئيلة جداً و السبب في ذلك يعود إلى إرتفاع مؤشر الإعالة في القرية.

في المحصلة النهائية، أظهرت الدراسة أن أهم المتغيرات في الخصائص الاجتماعية والإقتصادية يتمثل في كبر حجم الأسرة، و سيادة نمط الأسرة النووي في القرية، و تدني نسبة الأمية، و أن العمل في الزراعة لا يعتبر مصدراً رئيسياً للدخل (الموش، ١٩٩٦).

- وقد خلصت دراسة ثالثة قام بها جميل الجالودي بعنوان " تباين الدخل في الأردن "، و التي كانت تهدف إلى دراسة التغير في تباين الدخل الفردي في الأردن من الناحية المكانية و النوعية و العمرية للفترة من ١٩٨٧-١٩٩٢، إلى العديد من النتائج، وكان من أهمها:

١. إنخفاض متوسط الدخل السنوي الحقيقي للفرد في الأردن في الريف والحضر على السواء.
٢. إنخفاض متوسط الدخل السنوي الحقيقي للفرد في جميع المحافظات باستثناء محافظة البلقاء و معان.

٣. إستمرار التباين في متوسط الدخل السنوي للفرد بين المحافظات، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط الدخل السنوي للفرد بلغ أعلى حد له في عمان وأدنى حد له في الكرك و الطفيلة.

٤. إزدياد درجة عدم المساواة في توزيع الدخل في الأردن. أما على مستوى المحافظات، فإن عدم المساواة أخذت بالإزدياد في كل من عمان و البلقاء و معان، في مقابل انخفاضها في المفرق و الكرك و الطفيلة و إربد و الزرقاء.

٥. إستمرار التباين في متوسط الدخل السنوي للفرد بين الذكور و الإناث، حيث ما زالت نسبة مشاركة المرأة إقتصادياً في الأردن متدنية، لذلك فإن ما تحصل عليه الإناث من دخل أقل مما يحصل عليه الذكور (الجالودي، ١٩٩٦).

- في دراسة قامت بها عفاف العساف حول مدى تغير مكانة المرأة الإجتماعية للمرأة الريفية الأردنية لمحافظة البلقاء، و التي كان من نتائجها أن المرأة تشارك في ميزانية الأسرة بنسبة ٦٧% و بقرارات الأسرة فيما يتعلق بزواج الأبناء ٨٢,٢ %، بالإضافة إلى مشاركتها في الانتخابات، حيث بلغت نسبة مشاركة أفراد العينة في الانتخابات ٨٨,١% و للمرأة حرية في التصويت بنسبة ٨٠,١% (العساف، ١٩٩٦).

- في دراسة قامت بها بارعة النقشبندي حول تقييم المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، و التي كان من نتائجها ان هناك حاجة لزيادة عدد النساء في قوة العمل و ذلك لإنهاء أي نوع من التمييز ضد المرأة العاملة، و لا بد أن يكون للمرأة فرص عمل أوسع من فرص العمل التقليدية، و لا بد أن يكون هناك حاجة إلى تطوير التعليم بالنسبة للمرأة لتقوية أوضاعها وتعزيز دورها من خلال تحديث المناهج، و لا بد أن تعمل وسائل الإعلام لتغيير صورة المرأة الأردنية (النقشبندي، ٢٠٠١).

- و هناك دراسة أخرى قام بها هيثم مقابلة حول العوامل التي تؤثر في الدور القيادي و المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الأردني، و التي كانت نتیجتها أن نصف أفراد العينة تؤيد أن المجتمع الأردني سينتقل المرأة كقيادية، و أن سبب عدم مشاركة المرأة في السياسة هو عدم وجود تنشئة سياسية (مقابلة، ١٩٩٥).

في دراسة مشروع تدريب المرأة الريفية على الأنشطة التي تزيد من دخلها في السودان و التي هدفت إلى عرض العديد من المشروعات الصغيرة للمرأة الريفية و إمكانية تطبيقها في

الدول النامية و تقييم هذه المشروعات و الأسس التي يتم عليها اختيار المستفيدات من هذه المشاريع. و من نتائج هذه الدراسة أن هذه المشروعات نجحت في تحقيق أهدافها لزيادة دخل المرأة الريفية، و تبين أن نجاح مثل هذه المشاريع يعود إلى الدورات التدريبية التي تحصل عليها النساء الريفيات. و على الرغم من هذا النجاح للمشاريع إلا أنها لا زالت تفتقر إلى التمويل و تعتمد على القروض الدولية (هدى مبارك، ١٩٩٤).

- الدراسات الأجنبية:

في دراسة قام بها Ross أثبت فرضيتين رئيسيتين في دراسته هما: كلما ارتفعت مكانة الزوجة في الثقافة و العمل كانت أكثر طموحاً في أن تكون إلى جانب زوجها بالتشاور في شؤون الأسرة و المشاركة في اتخاذ القرارات، و كلما انخفضت مكانة الزوجة في الثقافة و العمل في الحياة الاجتماعية كلما قلت مشاركتها في اتخاذ قرارات الأسرة (أبو صايمة، ١٩٩٧).

و نخلص إلى القول بأن الدراسات السابقة ركزت على مايلي:

١. تأثير مشاريع التنمية الريفية على المرأة من خلال عدد من المتغيرات مثل الدخل و فرص الاستفادة من الأرض و الموارد الإنتاجية المختلفة كما ورد في الدراسة الأولى.

٢. تدني مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي و هذا ما ركزت عليه الدراسة الثانية.

٣. الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للأسر الأردنية، و يظهر ذلك واضحاً بالدراسة

الثالثة.

٧-١ فرضيات الدراسة:

بعد هذه الدراسات التي تم التطرق إليها، تم التوصل إلى عدد من الفرضيات:

١. هنالك فروق دالة إحصائياً بحسب مكانة المرأة الإجتماعية بين النساء العاملات والنساء غير العاملات في قرى جبل بني حميدة.
٢. هنالك فروق دالة إحصائياً بحسب مكانة المرأة الإجتماعية بين النساء العاملات في مشروع بني حميدة للنسيج والعاملات في مجالات أخرى وبين النساء غير العاملات في قرى جبل بني حميدة.
٣. هنالك فروق دالة إحصائياً بحسب مكانة المرأة الإجتماعية في قرى جبل بني حميدة بحسب متغيرات دخل الأسرة، والمستوى التعليمي والعمر.
٤. هنالك فروق دالة إحصائياً بحسب مكانة المرأة الإجتماعية غير العاملة في قرى جبل بني حميدة بحسب متغيرات دخل الأسرة، والمستوى التعليمي والعمر.
٥. هنالك فروق دالة إحصائياً بحسب مكانة المرأة الإجتماعية العاملة في قرى جبل بني حميدة بحسب متغيرات دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والعمر وقيمة مساهمة المرأة في دخل الأسرة.
٦. هنالك فروق دالة إحصائياً بحسب مكانة المرأة الإجتماعية العاملة في مشروع نساء بني حميدة للنسيج في قرى جبل بني حميدة بحسب متغيرات دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، والعمر وقيمة مساهمة المرأة في دخل الأسرة.

الفصل الثاني

(منهجية الدراسة)

منهج الدراسة.	١-٢
بيانات الدراسة.	٢-٢
مجتمع الدراسة و عينتها.	١-٢-٢
أداة جمع البيانات.	٢-٢-٢
الأساليب الإحصائية المستخدمة.	٣-٢-٢
التعريفات الإجرائية.	٣-٣

١-٢ منهج الدراسة:

قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، باتباع أسلوب المسح الإجتماعي لأغراض إجراء الدراسة ميدانياً. و يعرف المنهج الوصفي بأنه محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة، بهدف الوصول إلى فهم أفضل وأدق، و المنهج الوصفي يتسم بقدرته على تمكين الباحث من الاقتراب من الظاهرة ودراستها بشكل دقيق كما هي على أرض الواقع (الرفاعي، ١٩٩٨).

٢-٢ بيانات الدراسة:

١-٢-٢ مجتمع الدراسة و عينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من السيدات في الأسر الموجودة في قرى جبل بني حميدة، حيث بلغ عدد الأسر في القرى الخمس (مكاور، وبلوطة، والجديدة، والدير والقريات) ١٠٢٧ أسرة*، و قد قامت الباحثة بزيارات ميدانية إلى هذه القرى للتعرف على طبيعتها و تقسيماتها. كما استعانت الباحثة بخريطة، تم الحصول عليها من المركز الجغرافي الملكي - قسم المخطوطات و الوثائق - توضح توزيع القرى، لتسهيل عملية سحب العينة، بطريقة العينة العشوائية المنتظمة. و هذه القرى هي:

* مقابلة شخصية مع سكرتيرة عطوفة محافظ مادبا بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١

جدول رقم (١/٢)

مناطق التوزيع السكاني في قرى جبل بني حميدة و حجم العينة المطلوب من كل منطقة.

اسم القرية	عدد الوحدات السكنية	النسبة المئوية	حجم العينة المطلوب
قرية مكاور	١٢٠	٢٠,٣	٥١
قرية القريات	١٧٠	٢٨,٨	٧٢
قرية بلوطة	٥٠	٨,٥٠	٢١
قرية الجديدة	١٨٠	٣٠,٥	٧٦
قرية الدير	٧٠	١١,٩	٣٠
المجموع	٥٩٠	١٠٠	٢٥٠

و نتيجة للتوزيع الموجود في الجدول رقم (١/٢) و لإستخدام طريقة العينة العشوائية المنتظمة، عملت الباحثة على توزيع إستمارة البحث من بين كل وحدتين سكنيتين، أي زيارة البيت الأول ثم البيت الرابع.

و لإستخراج حجم العينة المناسب، و الممثل للمجتمع، تم إستخدام المعادلة التالية:

$$N = \frac{Z^2 \times \sigma^2}{E^2}$$

حيث أن:

N = حجم العينة الكلي.

Z = درجة أو حجم الثقة.

E = مقدار أو حجم الخطأ المسموح به.

σ = الإنحراف المعياري.

و لتطبيق هذه المعادلة لجأت الباحثة إلى إجراء مسح استطلاعي في قرى جبل بني حميدة، لإستخراج المتوسطات و الإنحراف المعياري لمتغيرات الدراسة و تطبيق المعادلة السابقة.

و قد تكونت العينة الاستطلاعية من (٧٠ أسرة)، حيث تم توزيع إستبانة الدراسة عليها، ثم عملت الباحثة على إستخراج المتوسطات و الإنحرافات المعيارية لمجموعة من المتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة.

و قد تم استخدام متغير الدخل لغايات استخراج العينة، حيث بلغ متوسط الدخل ٢٠٤,٦٩٢٦ دينار. و بتطبيق معادلة إستخراج العينة، و حيث أن مستوى الثقة هو ٩٥% و حجم الخطأ المسموح فيه هو ٥%، أي أن العينة تمثل المجتمع بنسبة ٩٥% و باحتمال خطأ مقداره ٥%.

و حيث أن قيمة Z عند ٩٥% = ٢

$$\sigma = ٨٠,٨٠٦٢٤$$

$$E = ٥\% \text{ من متوسط الدخل} = ١٠,٢٣٤٦٣ \text{ دينار}$$

و كانت النتائج كالتالي:

$$N = \frac{Z^2 \times \sigma^2}{E^2} \quad .١$$

$$\frac{٤ \times ٦٥٢٩.٦٤٨٤}{(١٠.٢٣٤٦٣)^2} = ٢٤٩.٣٥ \quad .٢$$

$$١٠٤.٧٤٧٦٥$$

تبين أن (٢٥٠ أسرة) هي عينة كافية لتمثيل مجتمع القرى، حيث يشكل هذا الرقم حوالي ٢٤,٣% من عدد الأسر في القرى. و من ثم، فقد قامت الباحثة بجمع ٢٥٠ إستبانة من السيدات المقيمت في القرى الخمس. بعد استبعاد الاستبانات غير الدقيقة و التي كانت من ضمن العينة الاستطلاعية.

٢-٢-٢ أداة جمع البيانات (الإستبانة):

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة الإستبانة كأداة لقياس أهداف و متغيرات الدراسة. و قد اشتملت الإستبانة على أربعة أجزاء، بحيث اشتمل الجزء الأول على أسئلة حول معلومات عامة عن الأسرة. فيما انصب الجزء الثاني. منها على موضوع مصادر دخل الأسرة و توزيع إنفاقها الشهري (نفقات الأسرة) و ممتلكاتها.

أما الجزء الثالث من الإستبانة فقد اشتمل على الأسئلة التي تقيس مكانة المرأة الريفية داخل الأسرة و في المجتمع الريفي، و مدى تقدير الأسرة و المجتمع لها سواء أكانت عاملة أم غير عاملة.

أما الجزء الرابع فقد تضمن الأسئلة المتعلقة بالمرأة العاملة في مشروع نساء بني حميدة للنسيج تحديدا و التابع لمؤسسة نهر الأردن، و مدى نجاح هذا المشروع في تعزيز قدرة المرأة على زيادة و تنويع مصادر دخل أسرتها.

صدق الأداة :

قامت الباحثة و لغاية التحقق من صدق الإستبانة بعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين الذين أجروا بعض التعديلات المناسبة عليها بما يتلاءم و موضوع الدراسة، حيث تم أخذ هذه التعديلات بعين الإعتبار، مما كان له دور في تطوير الإستبانة.

تجربة الأداة:

احتوت إستبانة الدراسة على أسئلة مفتوحة أثناء توزيعها، و قد تم توزيعها على ٧٠ سيدة كعينة استطلاعية، وعلى ضوء إجابات هذه العينة تمت إعادة صياغة الأسئلة التي تبين أن بعض فقراتها غير واضحة، فيما تم إلغاء الأسئلة غير الضرورية و إضافة أسئلة جديدة أظهرت الدراسة الاستطلاعية ضرورة وضعها في الإستبانة و تم إخراجها على شكل أسئلة مغلقة.

ثبات الأداة

تم حساب ثبات الأداة عن طريق إعادة الاختبار بعد أسبوعين و حساب إرتباط معامل بيرسون لمقياس المكانة الإجتماعية بين الإختبار القبلي و البعدي فكانت قيمته (٨٧,٩ %)، مما يدل على درجة ثبات عالية للمقياس.

و قد قامت الباحثة بجمع بيانات الدراسة من خلال المقابلة الشخصية مع السيدات في هذه القرى و تدوين الإجابة مباشرة على الإستبانة، حيث تم إستبعاد ٢٠ إستبانة شابتها بعض الأخطاء و عدم الدقة.

٣-٢-٢ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب إحصائية متعددة لمعالجة بيانات الدراسة، وقد اختلفت هذه الأساليب الوصفية البسيطة، مثل التكرارات و النسب و المعدلات و المتوسطات و الجداول المتقاطعة التي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة و بين المتغيرات التابعة، بالإضافة إلى استخدام الأشكال و الرسوم البيانية لتوضيح بعض النسب و المعدلات.

كما و تم استخدام إختبار ت (T-Test) و إختبار ف (F-Test) لإختبار الفروق بين النساء العاملات و غير العاملات حسب المكانة الإجتماعية للمرأة الريفية، و إختبار الفروق حسب خصائص المرأة الريفية.

٣-٣ التعريفات الإجرائية.

تنويع مصادر الدخل: تعني وجود أكثر من مصدر للدخل يساهم في دعم ميزانية الأسرة و تحسين المستوى المعيشي لها أو وجود أكثر من معيل للأسرة الواحدة.

مكانة المرأة الاجتماعية: تتمثل مكانة المرأة الاجتماعية في نظرتها إلى نفسها و اكتشافها لقدرات الكامنة بداخلها و ثققتها المتزايدة بهذه القدرات، مما يساعد على فرض وجودها في حضور قوي ينعكس تلقائياً على أسرتها و المجتمع المحيط بها، الأمر الذي سيساهم في تغيير نظرة هؤلاء إليها و تقدير قيمة مساهمتها في إعالتهم و توفير احتياجاتهم الأساسية، من خلال دورها في سوق العمل أو في إطار واجباتها البيئية أو في كليهما معاً. و مدى مشاركتها في قرارات الأسرة و ثققتها بنفسها.

- دخل الأسرة: هو الدخل النقدي و العيني الذي تحصل عليه الأسرة من دخول جميع أفرادها و الذي تستطيع الأسرة من خلاله أن تنفق على احتياجاتها من السلع و الخدمات. و قد يكون لدى الأسرة أكثر من مصدر للدخل.
- نفقات الأسرة: هي عملية قيام أي فرد من أفراد الأسرة بالإنفاق مقابل حصوله على السلع و الخدمات التي تحتاجها الأسرة.
- رب الأسرة: هو أحد أفراد الأسرة المسؤول عن ترتيب المعيشة للأسرة و المسؤول عن اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها.

الفصل الثالث

الخصائص العامة لعينة الدراسة.

الخصائص الإجتماعية و الديموغرافية.	١-٣
العمر.	١-١-٣
المستوى التعليمي.	٢-١-٣
الحالة العملية.	٣-١-٣
الحالة الإجتماعية.	٤-١-٣
حجم الأسرة.	٥-١-٣
ملكية السكن.	٦-١-٣
نوع البناء.	٧-١-٣
عدد غرف المنزل.	٨-١-٣
مصادر المياه.	٩-١-٣
مصادر الطاقة.	١٠-١-٣
الدخل.	١١-١-٣
مصادر دخل الأسرة.	١٢-١-٣
معيّل الأسرة.	١٣-١-٣
أوجه الإنفاق.	١٤-١-٣

١-٣ الخصائص الإجتماعية و الديموغرافية:

١-١-٣ العمر:

تبين نتائج الجدول رقم (١/٣) أن أعلى نسبة من النساء العاملات تدرج ضمن الفئة العمرية ٢٩-٢٥ سنة حيث بلغت نسبتهن ٢٧,٨%، تليها الفئة العمرية ٣٠-٣٤ سنة والتي بلغت ٢٠,٤%، في حين أن أعلى نسبة من النساء غير العاملات هي عند سن ١٨-٢٤ سنة وبلغت ٢٨,٩%، تليها الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة و التي بلغت ٢٤,٦%. أما أقل نسبة من النساء العاملات فتقع ضمن فئة ٥٠ سنة فما فوق حيث بلغت نسبتها ١٠,٢%. فيما بلغت أقل نسبة من غير العاملات ٩,١٠% وتقع ضمن الفئة العمرية ٤٠-٤٩ سنة (أنظر الشكل رقم ١/٣).

وقد بلغ متوسط أعمار أفراد عينة الدراسة من النساء العاملات وغير العاملات ٣٢,٦٣٢ سنة بانحراف معياري مقداره ١٠,٥٨٦١.

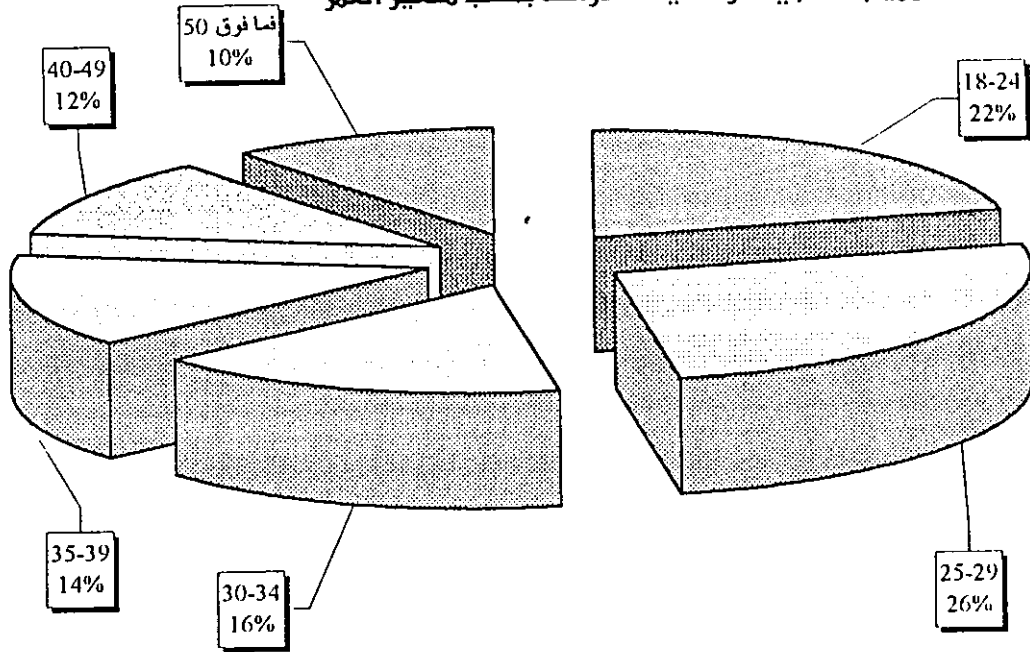
الجدول رقم (١/٣)

التوزيع النسبي للعينة حسب متغير العمر.

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		الفئات العمرية
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٢١,٦	٥٤	٢٨,٩	٤١	١٢,٠	١٣	٢٤-١٨
٢٦,٠	٦٥	٢٤,٦	٣٥	٢٧,٨	٣٠	٢٩-٢٥
١٦,٤	٤١	١٣,٤	١٩	٢٠,٤	٢٢	٣٤-٣٠
١٤,٠	٣٥	١٣,٤	١٩	١٤,٨	١٦	٣٩-٣٥
١١,٦	٢٩	٩,١٠	١٣	١٤,٨	١٦	٤٩-٤٠
١٠,٤	٢٦	١٠,٦	١٥	١٠,٢	١١	٥٠ فما فوق
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

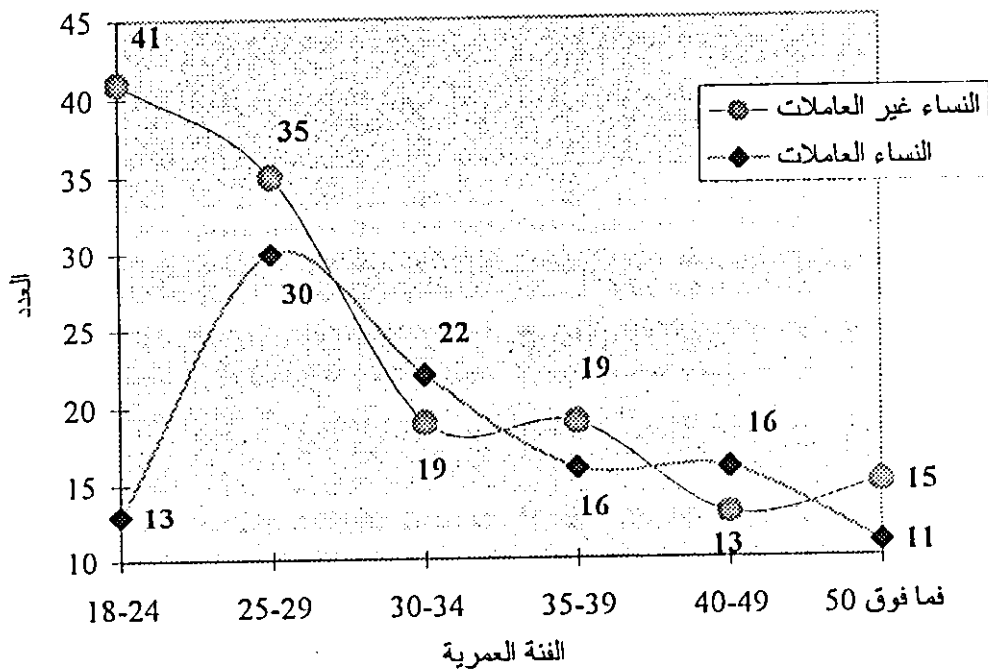
الشكل رقم (1/3)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة بحسب متغير العمر



الشكل رقم (2/3)

مقارنة بين النساء العاملات و النساء غير العاملات بحسب متغير العمر



٣-١-٢ المستوى التعليمي.

تبين نتائج الجدول رقم (٢/٣) أن الغالبية العظمى من النساء غير العاملات أميات بنسبة تبلغ ٣٤,٥%، فيما تبلغ نسبة الأميات ضمن النساء العاملات ٢٩,٦%. في المقابل فإن النسبة التي تليها من النساء غير العاملات هن من الحاصلات على الثانوية العامة، أما النساء العاملات فكانت نسبة الحاصلات على الابتدائي هي النسبة التي تلي الغالبية العظمى وبلغت ٢٥% (انظر الشكل رقم ٣/٣).

جدول رقم (٢/٣)

التوزيع النسبي للعينة حسب متغير المستوى التعليمي

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		المستوى التعليمي
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٣٢,٤	٨١	٣٤,٥	٤٩	٢٩,٦	٣٢	أمي
١٤,٨	٣٧	٧,٠٤	١٠	٢٥,٠	٢٧	ابتدائي
١٥,٦	٣٩	٢٠,٤٢	٢٩	٩,٣٠	١٠	إعدادي
٢٧,٢	٦٨	٣١,٠	٤٤	٢٢,٢	٢٤	ثانوي
١٠,٠	٢٥	٧,٠٤	١٠	١٣,٩	١٥	دبلوم فما فوق
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-٣ الحالة العملية.

تظهر بيانات الجدول رقم (٣/٣) أن معظم نساء القرية هن ربات بيوت، حيث تبين أن ٥٧% من النساء لا يعملن، ونسبة ٤٣% يعملن خارج منازلهن بوظيفة تؤمن أو تزيد من دخل أسرهن وتساعدن على قضاء حوائجهن وحوائج أسرهن (انظر الشكل رقم ٥/٣).

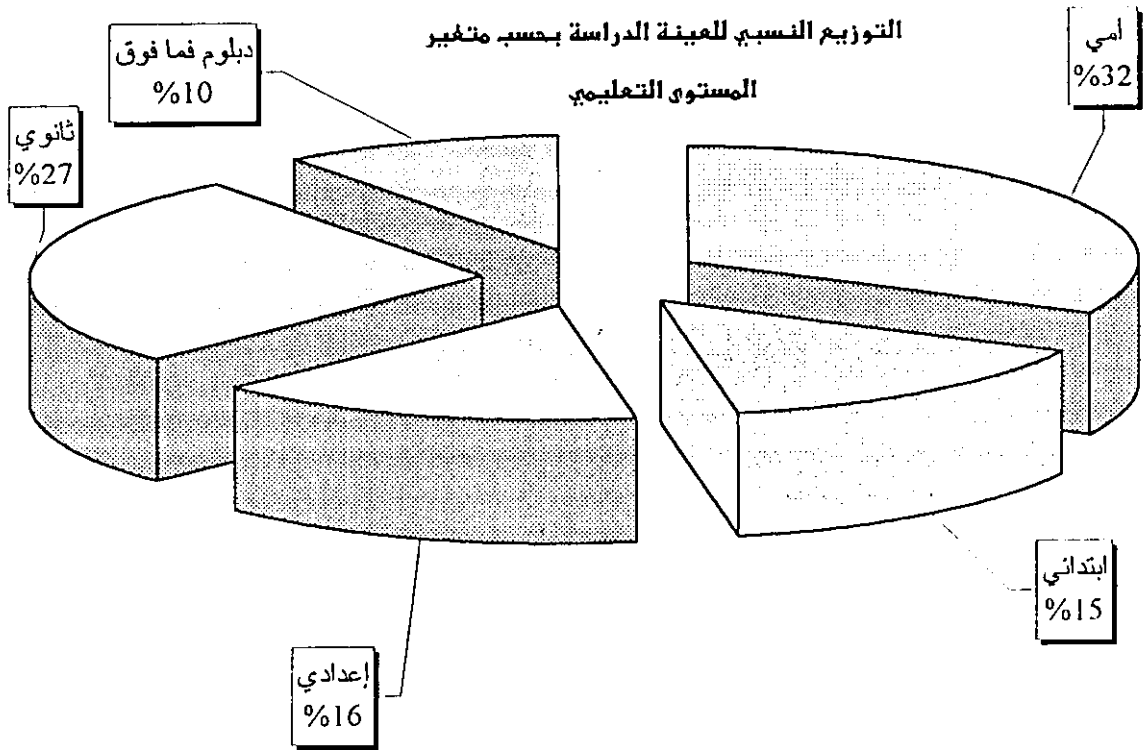
جدول رقم (٣/٣)

التوزيع النسبي لعينة الدراسة العاملات و غير العاملات

النسبة المئوية	العدد	الحالة العملية
٤٣,٠	١٠٨	تعمل
٥٧,٠	١٤٢	لا تعمل
١٠٠	٢٥٠	المجموع

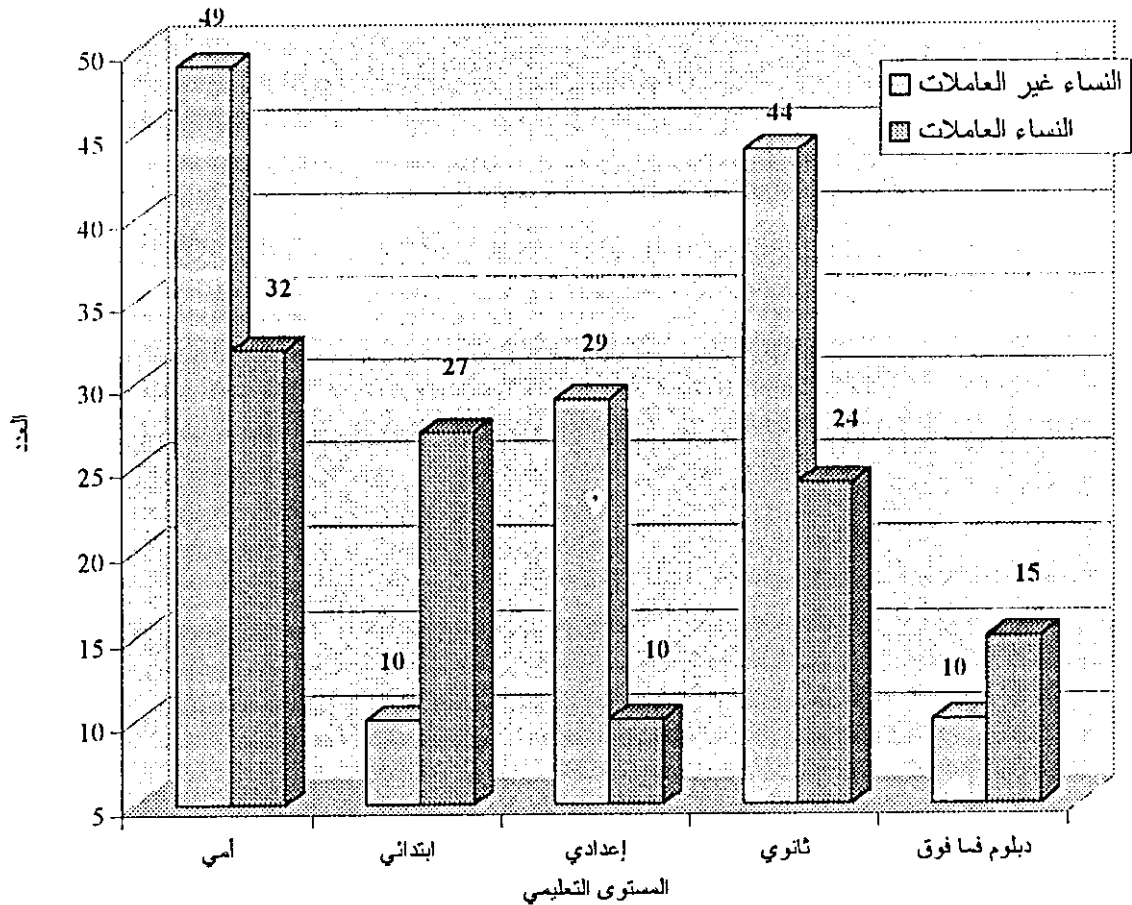
الشكل رقم (3/3)

التوزيع النسبي للعينة للدراسة بحسب متغير
المستوى التعليمي

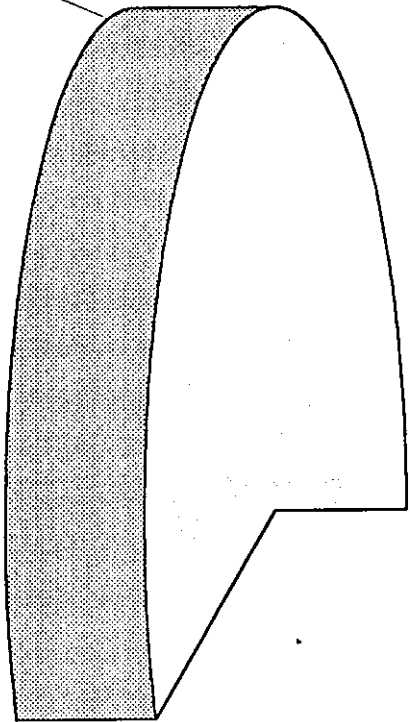


الشكل رقم (4/3)

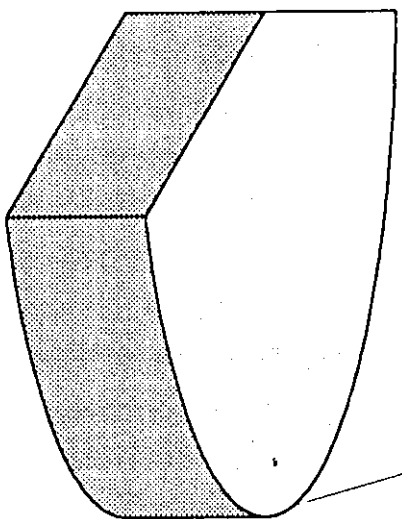
مقارنة بين النساء العاملات و النساء غير العاملات بحسب متغير المستوى التعليمي



النساء غير العاملات
%57



النساء العاملات
%43



التوزيع النسبي لأفراد الهيئة الدراسية بحسب الحالة العملية

الشكل رقم (4/3)

٣-١-٤ الحالة الإجتماعية.

أظهرت نتائج الجدول رقم (٤/٣) أن الغالبية العظمى من النساء العاملات هن من المتزوجات، حيث بلغت نسبة النساء العاملات من المتزوجات ٧١,٣%، يليها مباشرة العازبات بنسبة ٢١,٣%، كذلك جاءت المتزوجات كأعلى نسبة من النساء غير العاملات بنسبة ٧٠,٤% تليها العازبات بنسبة ٢٥,٤% (أنظر الشكل رقم ٦/٤).

جدول رقم (٤/٣)

التوزيع النسبي للعينة حسب الحالة الإجتماعية

المجموع		النساء الغير عاملات		النساء العاملات		الحالة الإجتماعية
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٧٠,٨	١٧٧	٧٠,٤	١٠٠	٧١,٣	٧٧	متزوجة
٢٣,٦	٥٩	٢٥,٤	٣٦	٢١,٣	٢٣	عزباء
٢,٨٠	٧	٢,١٠	٣	٣,٧٠	٤	أرملة
٢,٨٠	٧	٢,١٠	٣	٣,٧٠	٤	مطلقة
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-٥ حجم الأسرة

تشير نتائج الجدول رقم (٥/٣) أن متوسط عدد أفراد الأسرة ٧,١٩٢ فرداً بإنحراف معياري مقداره ٣,٤٢٧٣، حيث بلغ متوسط عدد الذكور ٣,٨٤٧٧ في حين أن متوسط عدد الإناث ٣,٣٢٥٢، بالإضافة إلى أنه قد بلغ متوسط عدد الذكور العاملين في الأسرة ١,٤١٧٤ ومتوسط عدد الإناث العاملات ١,١٨٥٥ .

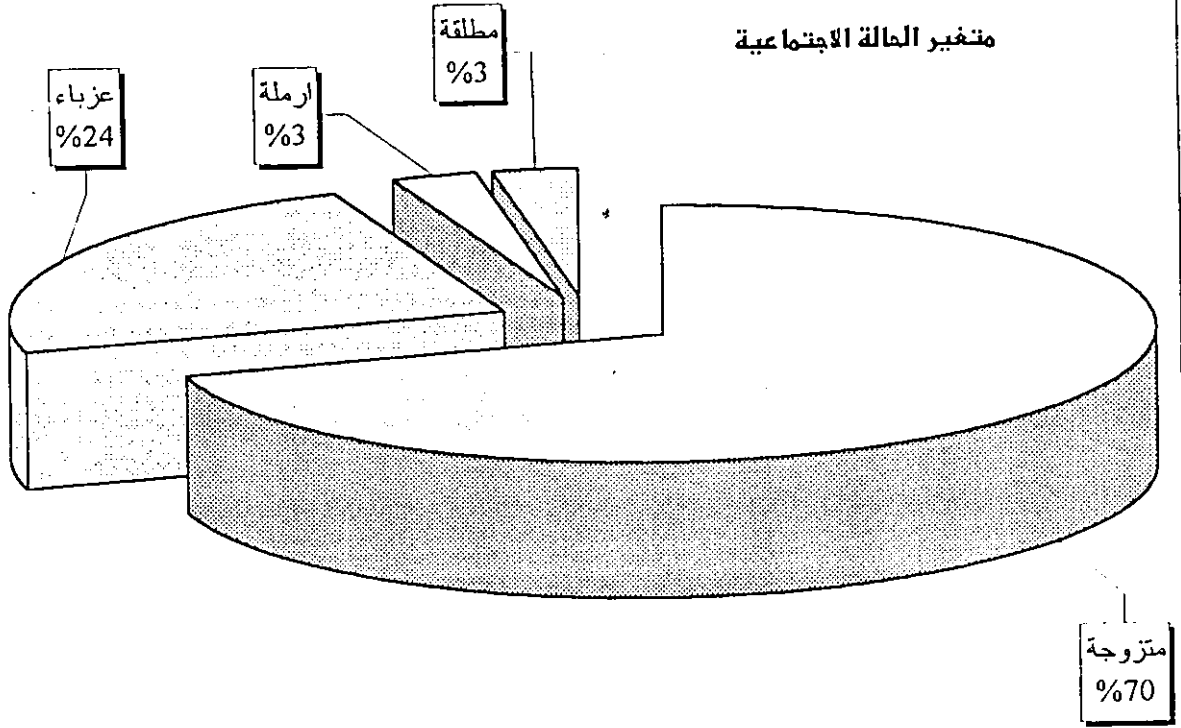
جدول رقم (٥/٣)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية بحسب متغير حجم الأسرة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير
٣,٤٢٧	٧,١٩٢	حجم الأسرة
٢,٠٨٦	٣,٨٤٧	أفراد الأسرة من الذكور
١,٨٤٩	٣,٣٢٥	أفراد الأسرة من الإناث
٠,٧٣٥	١,٤١٧	أفراد الأسرة من الذكور العاملين
٠,٧٠٢	١,١٨٥	أفراد الأسرة من الإناث العاملات

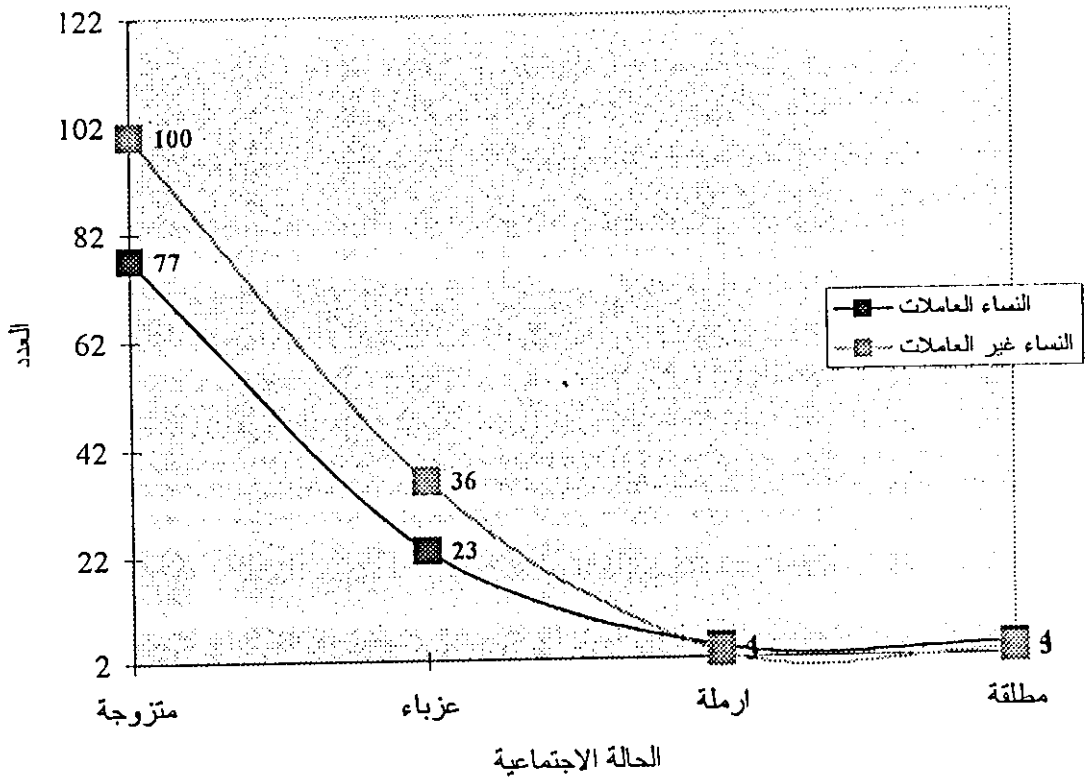
الشكل رقم (6/3)

التوزيع النسبي العينة الدراسة بحسب
متغير الحالة الاجتماعية



الشكل رقم (7/3)

مقارنة بين النساء العاملات و النساء غير العاملات بحسب متغير الحالة الاجتماعية



٣-١-٦ ملكية السكن.

من خلال الجدول رقم (٦/٣) تبين أن الغالبية العظمى من النساء العاملات وغير العاملات يملكن المنزل الذي يعشن فيه، ففيما بلغت نسبة غير العاملات ٩٤,٤%، بلغت نسبة العاملات ٩٣,٥%. كذلك تبين أن نسبة قليلة من أفراد عينة الدراسة هم من المستأجرين لمساكنهم. و كذلك تبين من نتائج هذه الدراسة أن متوسط قيمة الإيجار هو ٣٣,٦٦٦٧ دينار.

شكل رقم (٦/٣)

التوزيع النسبي للعينة بحسب ملكية السكن

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		ملكية السكن
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٩٤,٠	٢٣٥	٩٤,٤	١٣٤	٩٣,٥	١٠١	ملك
٦,٠٠	١٥	٥,٦٠	٨	٦,٥٠	٧	مستأجر
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-٧ نوع البناء.

يظهر من الجدول رقم (٧/٣) أن الغالبية العظمى من النساء يملكن بيوتاً من الإسمنت، فقد بلغت نسبة ملكية النساء العاملات لمساكن من الإسمنت ٩٣,٥%، في مقابل ٩٦,٥% للنساء غير العاملات.

و نلاحظ أيضاً أن نسبة بسيطة من النساء العاملات يملكن بيوتاً من الحجر، حيث بلغت نسبتهن ٦,٥% و هن، مع ذلك أكثر من نسبة غير العاملات و التي بلغت ٣,٥%.

شكل رقم (٧/٣)

التوزيع النسبي للعينة بحسب نوع البناء

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		نوع البناء
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٤,٨٠	١٢	٣,٥٠	٥	٦,٥٠	٧	حجر
٩٥,٢	٢٣٨	٩٦,٥	١٣٧	٩٣,٥	١٠١	إسمنت
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-٨ عدد غرف المنزل.

يلاحظ أن الغالبية العظمى من مساكن أفراد عينة الدراسة تتكون من ٤ غرف حيث بلغت النسبة للنساء العاملات ٣٨,٩ %، أما نسبة غير العاملات فقد بلغت ٣٣,٨ % .
و قد بلغ متوسط عدد الغرف ٣,٦٦٤ و بإنحراف معياري ١,٣٤١ .

شكل رقم (٨/٣)

التوزيع النسبي للعينة بحسب عدد غرف المنزل

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		عدد غرف المنزل
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٢,٤٠	٦	٢,٨٠	٤	١,٩٠	٢	غرفة واحدة
١٦,٠	٤٠	١٨,٣	٢٦	١٣,٠	١٤	غرفتان
٢٦,٤	٦٦	٢٧,٥	٣٩	٢٥,٠	٢٧	ثلاث غرف
٣٦,٠	٩٠	٣٣,٨	٤٨	٣٨,٩	٤٢	أربع غرف
١٩,٢	٤٨	١٧,٦	٢٥	٢١,٢	٢٣	خمس غرف فما فوق
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-٩ مصادر المياه.

يوضح الجدول رقم (٩/٣) أن مصادر مياه الغالبية العظمى من النساء العاملات و غير العاملات تتمثل في أنابيب المياه، حيث تبلغ النسبة في حالة غير العاملات ٩١,٥ %، في حين بلغت هذه النسبة للعاملات ٨٨ % . بالإضافة إلى أن نسبة غير العاملات واللواتي تشملهن شبكة أنابيب المياه و الآبار معا ٥,٦ %، في مقابل ٣,٧ % للنساء العاملات .

شكل رقم (٩/٣)

التوزيع النسبي للعينة حسب مصادر المياه

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		مصادر المياه
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٩٠,٠	٢٢٥	٩١,٥	١٣٠	٨٨,٠	٩٥	أنابيب
٥,٢٠	١٣	٢,٨٠	٤	٨,٣٠	٩	بئر ماء
٤,٨٠	١٢	٥,٦٠	٨	٣,٧٠	٤	أنابيب + بئر
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-١٠ مصادر الطاقة.

يلاحظ من الجدول رقم (١٠/٣) أن الغالبية العظمى من عينة أفراد الدراسة يستخدمون الكهرباء كمصدر للطاقة، فقد بلغت نسبة النساء غير العاملات اللواتي يستخدمن الكهرباء ٩٢,٣%، في مقابل ٨٤,٣% للنساء العاملات. في حين أن الغاز أقل مصادر الطاقة استخداماً، حيث بلغت نسبة استخدامه من قبل النساء غير العاملات ١,٤%، في مقابل ٤,٦% لدى النساء العاملات.

شكل رقم (١٠/٣)

التوزيع النسبي للعينة حسب مصادر الطاقة

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		مصادر الطاقة
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٢,٨٠	٧	١,٤٠	٢	٤,٦٠	٥	غاز
٨٨,٨	٢٢٢	٩٢,٣	١٣١	٨٤,٣	٩١	كهرباء
٨,٤٠	٢١	٦,٣٠	٩	١١,١	١٢	كهرباء + غاز
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-١١ الدخل.

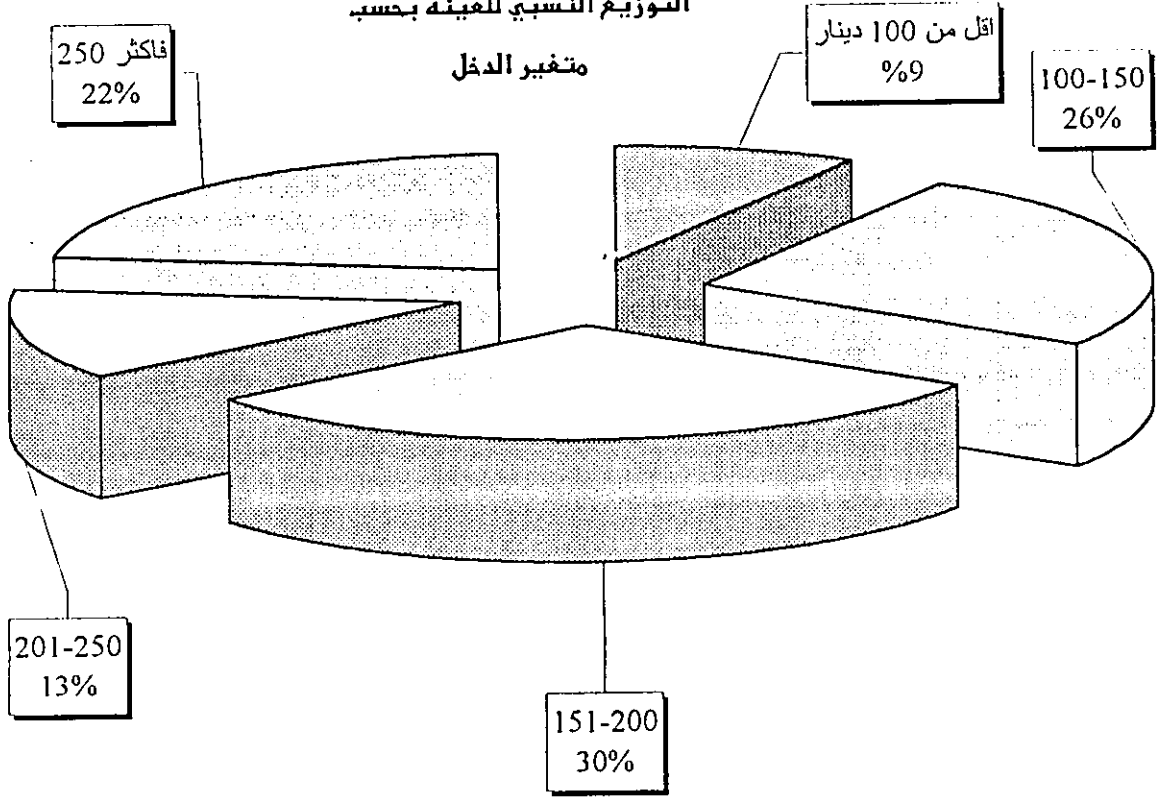
يتبين من خلال الجدول رقم (١١/٣) أن دخل أغلب أفراد عينة الدراسة من النساء العاملات يقع ضمن الفئة ١٥١-٢٠٠ دينار، وبنسبة تبلغ ٣٢,٤%، يليها مباشرة الدخل من ٢٥٠ دينار فأكثر بنسبة تبلغ ٣١,٥%، أما النساء غير العاملات فقد جاء دخل الغالبية العظمى منهن ضمن الفئة ١٥٠-١٠٠ دينار، و بنسبة ٣٢,٤%، يليها مباشرة الفئة من ١٥١-٢٠٠ دينار حيث بلغت النسبة ٢٨,٩% (أنظر الشكل رقم ١١/٣).

ويلاحظ أن أقل فئة من فئات الدخل لأفراد عينة الدراسة هي أقل من ١٠٠ دينار حيث بلغت نسبة النساء العاملات عند هذه الفئة ٦,٥% أما غير العاملات فقد بلغت نسبتهن ١٠,٥%. وقد بلغ المتوسط الحسابي للدخل بالنسبة للنساء العاملات ٢١٧,٢٦٩ دينار بانحراف معياري مقداره ٩٤,٣٦٠ في حين بلغ متوسط الدخل بالنسبة للنساء غير العاملات ١٨٦,٨٨٧ دينار بانحراف معياري مقداره ٨٢,٦.

الشكل رقم (8/3)

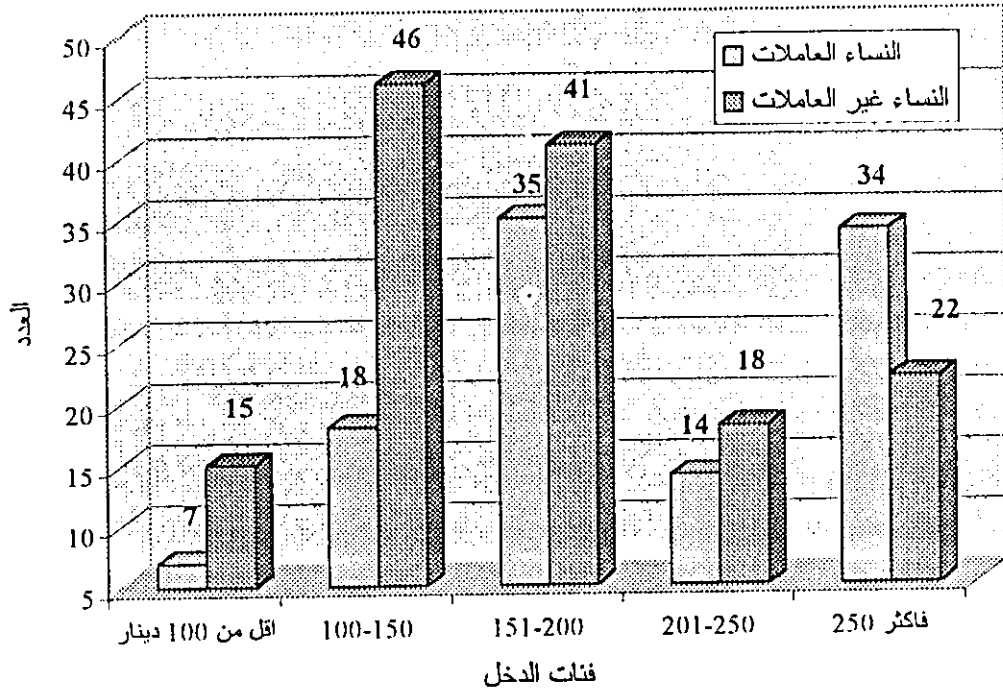
التوزيع النسبي للعينة بحسب

متغير الدخل



الشكل رقم (9/3)

مقارنة بين دخل أسر النساء العاملات و غير العاملات



جدول رقم (١١/٣)

التوزيع النسبي للعينة بحسب متغير دخل الأسرة

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		فئات الدخل
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٨,٨٠	٢٢	١٠,٥	١٥	٦,٥٠	٧	اقل من ١٠٠ دينار
٢٥,٦	٦٤	٣٢,٤	٤٦	١٦,٧	١٨	١٥٠-١٠٠
٣٠,٤	٧٦	٢٨,٩	٤١	٣٢,٤	٣٥	٢٠٠-١٥١
١٢,٨	٣٢	١٢,٧	١٨	١٢,٩	١٤	٢٥٠-٢٠١
٢٢,٤	٥٦	١٥,٥	٢٢	٣١,٥	٣٤	٢٥٠ فأكثر
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-١٢ مصادر دخل الأسرة.

يلاحظ من الجدول رقم (١٢/٣) أن مصدر دخل الغالبية العظمى من أسر النساء العاملات تتمثل في راتب العمل وذلك بنسبة ٩٨,١%، و يليه راتب التقاعد الذي بلغت نسبته ١٩,٤%، أما في حالة النساء غير العاملات فقد كان راتب العمل أيضاً هو مصدر دخل رئيسي للأسرة وذلك بنسبة ٨٣,١% يليه راتب التقاعد أيضاً بنسبة ١٣,٤%.

جدول رقم (١٢/٣)

التوزيع النسبي للعينة بحسب مصادر دخل الأسرة

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		مصادر الدخل
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٧٨,٩	٢٢٤	٨٣,١	١١٨	٩٨,١	١٠٦	راتب العمل
١٤,١	٤٠	١٣,٤	١٩	١٩,٤	٢١	تقاعد
٦,٧٠	١٩	١١,٣	١٦	٢,٨٠	٣	زراعة / زيتون
٥,٦٠	١٦	٨,٥٠	١٢	٣,٧٠	٤	عقارات تجارية
٩,٩٠	٢٨	١٢,٠	١٧	١٠,٢	١١	مساعدات

٣-١-١٣ معيل الأسرة.

يلاحظ من الجدول رقم (١٣/٣) أن الزوج هو المعيل الرئيسي للنساء غير العاملات وبنسبة ٧٠,٤%، في حين أن الزوج و الزوجة معاً هما المعيلان للأسرة عند النساء العاملات حيث بلغت النسبة ٧٠,٤%.

جدول رقم (١٣/٣)
التوزيع النسبي للعينة حسب معيل الأسرة

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		معيال الأسرة
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٤٠,٠	١٠٠	٧٠,٤	١٠٠	-	-	الزوج
٢,٠٠	٥	-	-	٤,٦٠	٥	الزوجة
٣٠,٤	٧٦	-	-	٧٠,٤	٧٦	الزوج و الزوجة معا
١٢,٤	٣١	٢١,٩	٣١	-	-	الأبناء
١٠,٨	٢٧	-	-	٢٥,٠	٢٧	الزوج و الزوجة و الأبناء
٤,٤٠	١١	٧,٧٠	١١	-	-	الزوج و الأبناء
١٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٤٢	١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-١-١٤ اوجه إنفاق الأسرة:

يظهر الجدول رقم (١٤/٣) إن إنفاق أغلب أفراد عينة الدراسة إنما يتجه إلى الطعام والشراب حيث بلغ متوسط الإنفاق بالنسبة للنساء العاملات ٧٧,٧٢٣ دينار، بانحراف معياري مقداره ٤٧,٤٩. أما متوسط إنفاق النساء غير العاملات على الطعام و الشراب فقد بلغ ٦٨ دينار بانحراف مقداره ٣٠,١٨.

جدول رقم (١٤/٣)

المتوسطات و الانحرافات المعيارية للإنفاق على كل بند من اوجه الإنفاق الشهري للأسرة.

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		البند
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
١٦,٢٧٧	٢٣,٨٤٤	١٨,١٥٠	٢٣,٣٢٠	١٣,٦٤٨	٢٤,٥٠٠	ملابس
١٩,٠٢٦	٢١,٥٤٦	٢٢,١٤٧	٢٢,٠٣٩	١٣,٥٠	٢٠,٨٠٢	مواصلات
٣٨,٨٠٣	٧٢,١٨٤	٣٠,١٨٠	٦٨,٠٠	٤٧,٤٨٩	٧٧,٧٢٤	طعام و شراب
٩,٠٢٢	١٤,٣٧٢	٩,٥١٦	١٤,٢٧٨	٨,٦٢٧	١٤,٤٥٨	رعاية صحية
٦,٢٠٩	٥,٢١٤	٩,٠٤٠	٧,٠٨٣	٢,١٣٦	٣,٨١٣	صحف و مجلات
٢٢,٠٧٢	٢٠,٦١٢	٢٠,٣٢٦	٢٠,٣٨١	٢٤,٢٢٤	٢٠,٩٠٤	تعليم الأبناء
١٤,٨٤٧	٢٠,٧٣٦	١٢,٩٢٠	١٨,٦٦٢	١٦,٧٧	٢٣,٥٣٤	خدمات
١٦,٥٥٥	١٩,٨١٤	١٥,٥٨٢	١٨,٣٤٧	١٧,٦٨٩	٢١,٨١٧	مناسبات اجتماعية
٢٠,٤٢٥	٤٤,٦٣٦	٢٠,٨٤٥	٤٧,٢١١	٢,٨٨٧	٢٨,٣٣٣	أخرى

٣-١-١٥ ممتلكات الأسرة الريفية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (١٥/٣) امتلاك الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة للتلفاز بنسب متقاربة. حيث بلغت نسبة النساء العاملات على هذا الصعيد ٩٦,٣% في مقابل ٩٥,٨% للنساء غير العاملات. يلي ذلك مباشرة امتلاك أفراد عينة الدراسة للتلاجة وبنسب متقاربة أيضاً، حيث بلغت نسبة النساء العاملات اللواتي يمتلكن التلاجة ٩٥,٤%، في مقابل ٩٥,٨% بالنسبة للنساء غير العاملات.

جدول رقم (١٥/٣)

التوزيع النسبي للعينة بحسب متغير ممتلكات الأسرة الريفية

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		المادة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
٩٦,٠٠	٢٤٠	٩٥,٨	١٣٦	٩٦,٣	١٠٤	تلفاز
٤٨,٠٠	١٢٠	٤٤,٤	٦٣	٥٢,٨	٥٧	هاتف
٧٣,٢٠	١٨٣	٦٩,٧	٩٩	٧٧,٨	٨٤	راديو و مسجل
٢٧,٦٠	٦٩	٢٦,١	٣٧	٢٩,٦	٣٢	سيارة
٣,٦٠٠	٩	-	-	٨,٣	٩	لاقط / ستالايت
٩٥,٦٠	٢٣٩	٩٥,٨	١٣٦	٩٥,٤	١٠٣	ثلاجة
٨٧,٦٠	٢١٩	٨٨,٠	١٢٥	٨٧,٠	٩٤	غسالة
١٢,٤٠	٣١	١١,٣	١٦	١٣,٩	١٥	سخان شمسي
٨٤,٠٠	٢١٠	٨١,٧	١١٦	٨٧,٠	٩٤	مكواة
٥,٢٠٠	١٣	٤,٢	٦	٦,٥	٧	مكنسة كهربائية
٣٣,٦٠	٨٤	٣١,٠	٤٤	٣٧,٠	٤٠	خلاط / مولينيكس
١٧,٦٠	٤٤	١٥,٥	٢٢	٢٠,٤	٢٢	مجفف شعر / سشوار
-	-	-	-	-	-	مايكرويف
٢,٠٠	٥	٠,٧٠	١	٣,٧٠	٤	جهاز حاسوب / كمبيوتر

الفصل الرابع

تحليل النتائج

- ١-٤ المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مقياس المكانة الاجتماعية للمرأة.
- ٢-٤ مساهمة المرأة العاملة في ميزانية الأسرة.
- ٣-٤ تقدير الزوج (رب الأسرة) للمرأة العاملة.
- ٤-٤ تقدير الأبناء (أفراد الأسرة) للمرأة العاملة.
- ٥-٤ حرية المرأة العاملة في التصرف بدخلها أو جزء منه.
- ٦-٤ خصائص و ظروف العمل في مشروع نساء بني حميدة للنسيج.
- ٧-٤ نتائج اختبار (ت) T - Test للنساء العاملات و غير العاملات لمقياس المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية.
- ٨-٤ نتائج اختبار (ف) F - Test للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج و العاملات في مجالات أخرى و غير العاملات لمقياس المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية.
- ٩-٤ نتائج اختبار (ف) F - Test لجميع أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر لمكانة المرأة الاجتماعية.
- ١٠-٤ نتائج تحليل اختبار (ف) F - Test لمكانة النساء غير العاملات بحسب متغيرات دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر.
- ١١-٤ نتائج تحليل اختبار (ف) F-Test لمكانة نساء العينة العاملات بحسب متغيرات دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر و المساهمة في ميزانية الأسرة.
- ١٢-٤ نتائج تحليل اختبار (ف) F- Test لمكانة نساء العينة العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب متغيرات دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر و قيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة.

٤-١ المتوسطات و الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مقياس المكانة الاجتماعية للمرأة.

- يلاحظ من خلال الجدول رقم (١/٤) و المتعلق بالفقرة الأولى من فقرات الإستبانة حول مقياس مكانة المرأة الاجتماعية في هذه القرى تتمتع المرأة العاملة بمكانة أعلى من المرأة غير العاملة، و ذلك نتيجة لإسهام المرأة العاملة بشكل كبير في نفقات أسرتها إلى جانب الرجل، مما ينعكس إيجاباً على المستوى المعيشي لأسرتها، و قد بلغ متوسط المكانة لهذه الفقرة ٤,٥١ بانحراف معياري مقداره ٠,٨٨٠. أما المرأة غير العاملة و إزاء انعدام إسهامها في نفقات الأسرة، فقد بلغ متوسط مكانتها ١,٠٩٨ بانحراف معياري مقداره ٠,٥٣٦.

- أما على صعيد مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بأوجه الإنفاق، فقد أظهرت الدراسة أن النساء العاملات يشاركن في هذه القرارات أكثر من النساء غير العاملات، و بمتوسط يبلغ ٤,٢٩ و بانحراف معياري مقداره ٠,٩٧٦. فيما بلغ متوسط مشاركة المرأة غير العاملة في هذه القرارات ٣,٥ بانحراف معياري مقداره ١,٥٠٤. و قد يعود السبب في ذلك إلى تقدير الرجل لإسهام المرأة العاملة في ميزانية الأسرة بحيث يظهر ذلك من خلال السماح لها بالمشاركة في مثل هذه القرارات، خاصة و أنها هي التي تتحمل مسؤولية أوجه الإنفاق بالإضافة إلى مكانتها الكبيرة التي تتمتع بها في هذه القرى.

- و في مجال مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بتعليم أفراد الأسرة، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة العاملة تشارك في اغلب الأحيان في هذه القرارات، حيث بلغ متوسط مشاركة المرأة العاملة ٤,١٢ بانحراف معياري مقداره ١,٢١٣، فيما بلغ متوسط مشاركة المرأة غير العاملة ٣,٤١٥ بانحراف معياري ١,٥٥٨.

- فيما يتعلق بمشاركة المرأة في قرارات تنظيم الأسرة والإنجاب، فيظهر الجدول رقم (١/٤) مشاركة المرأة العاملة في هذا النوع من القرارات بشكل أكبر منه عند النساء غير العاملات، حيث بلغ متوسط مشاركة المرأة العاملة ٤ بانحراف معياري ١,٤٥٦، فيما بلغ متوسط مشاركة النساء غير العاملات ٣,١٦٢ بانحراف مقداره ١,٧٢٤، وقد يعود السبب في ذلك إلى تولد الوعي لدى المرأة العاملة، بضرورة نباعة فترات الحمل، نتيجة عملها واختلاطها مع الآخرين.

- أما على صعيد مشاركة المرأة في القرارات المتعلقة بعمل أحد أفراد الأسرة، فقد تبين من خلال الجدول رقم (١/٤) مشاركة المرأة العاملة في هذه القرارات بصورة اكبر مما هو الأمر في حالة المرأة غير العاملة، حيث بلغ المتوسط في حالة الأولى ٤,٠٤٦ و انحراف معياري مقداره ١,٢٩٢، في مقابل ٢,٧٦٧ و بانحراف معياري ١,٦٣٥ بالنسبة للثانية (المرأة غير العاملة).

- و فيما يتعلق بمدى مشاركة المرأة في قرارات الأسرة المتعلقة بزواج الإناث و الذكور، فيلاحظ من خلال الجدول رقم (١/٤) أن النساء غير العاملات اقل مشاركة في مثل هذه القرارات من النساء العاملات، و هو ما يمكن أن يعزى إلى درجة الوعي التي وصلت إليها فتيات هذه القرى، بالإضافة إلى أن الذكور، و نتيجة عملهم في العاصمة، أصبح لديهم قدرة أكبر على اختيار الشريك المناسب.

- أما على صعيد مشاركة المرأة في الانتخابات، فقد ظهر أن النساء غير العاملات يشاركن في الانتخابات بدرجة أقل من النساء العاملات، و فيما بلغ المتوسط في حالة النساء العاملات ٤,٠٣٧ و بانحراف معياري ١,٤٣٩، و ذلك نتيجة لوعي المرأة العاملة، جراء اختلاطها بالآخرين، بحقوقها السياسية، فقد بلغ المتوسط ٣,٨٠٢ و بانحراف معياري ١,٥٣١ في حالة النساء غير العاملات. و كذلك فإن اغلب أفراد عينة الدراسة يتمتعن بحرية التصويت أحياناً.

- أما بالنسبة للإحترام و التقدير الذي تعامل به النساء في هذه القرى داخل الأسرة و في المجتمع المحيط بها، فقد تبين من خلال الجدول رقم (١/٤)، أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة سواء أكنّ عاملات أم غير عاملات يتمتعن بمعاملة تتسم بالإحترام و التقدير في أغلب الأحيان، سواء من قبل أسرهن أو من قبل المجتمع المحيط بهن، هو ما يدل على درجة عالية من الترابط و التماسك بين أفراد المجتمع في هذه القرى، الأمر الذي قلما نراه في المدينة.

- كما يلاحظ أن ارتفاع ثقة أفراد عينة الدراسة بأنفسهن، و مع ذلك فإن ثقة المرأة العاملة بنفسها أعلى مما هي لدى المرأة غير العاملة، حيث بلغ متوسط ثقة المرأة العاملة بنفسها ٤,٦٤٨ و بانحراف معياري ٠,٦٦، أما المرأة غير العاملة فبلغ متوسط ثقتها بنفسها بلغ ٤,٣٣١ و انحراف معياري ٠,٨٦٤.

- و قد تبين من خلال الجدول رقم (١/٤) أن النساء العاملات أكثر قدرة على المشكلات التي تعترضهن من غير العاملات، حيث بلغ المتوسط في حالة النساء العاملات ٤ بانحراف معياري مقداره ٠,٩٨، في مقابل ٣,٨٠ بانحراف مقداره ٠,٩٨ في حالة النساء غير العاملات، و قد يعود السبب في ذلك إلى تحمل المرأة العاملة للمسؤولية بالإضافة إلى ازدياد درجة وعيها نتيجة الاختلاط مع الآخرين.

- و فيما يتعلق بمدى رضا أفراد عينة الدراسة عن تصرفاتهن، فقد تبين أن النساء العاملات أكثر رضى عن تصرفاتهن من غير العاملات، و لكن بنسبة قليلة. حيث بلغ المتوسط لدى العاملات ٢.٩١ في مقابل ٢,٨٨ عند غير العاملات مع العلم بأنهن (أفراد عينة الدراسة) يحاولن قدر المستطاع أن يكن أفضل مما هن عليه الآن.

- يلاحظ من خلال الجدول أن المرأة العاملة لديها قدرة أكبر على مواجهة أي موقف مقارنة بالمرأة غير العاملة، و هو ما يمكن أن يعزى إلى تحمل المرأة العاملة للمسؤولية و ظروف العمل التي تفرض عليها التعامل مع الجميع. و قد بلغ المتوسط في حالة العاملات ٣,٩٣ في مقابل ٣,٦٧ في حالة غير العاملات.

- و يلاحظ أيضاً أن النساء غير العاملات أقل قدرة من النساء العاملات على تغيير تصرفاتهن بحسب الموقف الذي يواجهنه، حيث بلغ المتوسط للمرأة العاملة ٣,٨١ أما لدى غير العاملة ٣,٦٥.

جدول رقم (١/٤)

جدول يبين المتوسطات و الانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات مقياس المكانة الاجتماعية للمرأة.

المجموع		النساء غير العاملات		النساء العاملات		الفقرة
الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
١,٨٣	٢,٥٧	٠,٥٤	١,١٠	٠,٨٨	٤,٥١	١. تساهمين في نفقات أسرتك.
١,٣٥	٣,٨٦	١,٥٠	٣,٥٤	٠,٩٨	٤,٢٩	٢. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بأوجه الإنفاق.
١,٥٠	٣,٧٢	١,٥٦	٣,٤٢	١,٢١	٤,١٢	٣. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بتعليم أفراد الأسرة.
١,٦٧	٣,٥٤	١,٧٢	٣,١٦	١,٤٦	٤,٠٣	٤. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.
١,٦٢	٣,٣٢	١,٦٤	٢,٧٧	١,٢٩	٤,٠٥	٥. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بعمل أحد أبناء الأسرة.
١,٧٣	٣,٢٢	١,٧٧	٢,٩٣	١,٦١	٣,٥٩	٦. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بزواج الإناث.
١,٥٨	٢,٨٤	١,٤٨	٢,٤٠	١,٥٢	٣,٤٢	٧. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بزواج الذكور.
١,٤٩	٣,٩٠	١,٥٣	٣,٨٠	١,٤٤	٤,٠٤	٨. لي الحق في المشاركة في الانتخابات.
١,٤٥	٣,٧٥	١,٤٩	٣,٥٨	١,٣٦	٣,٩٧	٩. لك الحرية في التصويت.
٠,٣٠	٤,٩٣	٠,٣٦	٤,٩٠	٠,١٩	٤,٩٦	١٠. يعاملني أفراد أسرتي باحترام و محبة و تقدير.
٠,٥٤	٤,٧٩	٠,٥٣	٤,٧٦	٠,٥٦	٤,٨٢	١١. يعاملني أفراد المجتمع باحترام و محبة و تقدير.
٠,٨٠	٤,٤٧	٠,٨٦	٤,٢٣	٠,٦٦	٤,٦٥	١٢. قراراتي و تصرفاتي تتبع من ثقة عالية بنفسي.
٠,٩١	٤,٢٣	٠,٩٨	٤,١٠	٠,٧٦	٤,٤٠	١٣. لدي القدرة على اتخاذ القرارات حسب قناعاتي بها.
٠,٩٨	٣,٨٩	٠,٩٨	٣,٨٠	٠,٩٨	٤,٠٠	١٤. لدي القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجهني.
١,٠٨	٤,٠٦	١,٠٧	٤,٠٠	١,١١	٤,١٥	١٥. لدي الإصرار على تحقيق أهدافي مهما كانت الصعاب.
٠,٨٣	٤,٤٦	٠,٨١	٤,٥١	٠,٨٦	٤,٣٩	١٦. اترك انطبعا إيجابيا عند الآخرين.
١,١٢	٢,٨٩	٠,٩٤	٢,٨٨	١,٣٢	٢,٩١	١٧. أنا راضية عن تصرفاتي.
٠,٩٤	٤,٤١	١,٠٢	٤,٢٨	٠,٨٠	٤,٥٧	١٨. أحاول أن أكون شخصا أفضل مما أنا عليه.
١,٠٣	٣,٧٨	١,٠٣	٣,٦٧	١,٠١	٣,٩٣	١٩. أواجه المواقف المحرجة دون خوف أو حرج.
١,١١	٣,٧٢	١,٠٦	٣,٦٥	١,١٩	٣,٨١	٢٠. أُغير من تصرفاتي حسب الموقف الذي يواجهني.

٢-٤ مساهمة المرأة العاملة في ميزانية الأسرة

أظهرت نتائج الجدول رقم (٢/٤) مساهمة أغلب النساء العاملات في ميزانية الأسرة عند فئة ٩٩-٥٠ دينار، وذلك بنسبة ٣٥,٢%، في حين بلغت أقل مساهمة للمرأة العاملة في ميزانية الأسرة عند فئة ١٠٠ دينار فأكثر، وذلك بنسبة ١٣,٠%.
وقد أظهرت نتائج الدراسة إسهام المرأة العاملة في ميزانية الأسرة بمتوسط مقداره ٥٣,٦٥ دينار بانحراف معياري مقداره ٣٧,٧.

جدول رقم (٢/٤)

جدول يبين مدى مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة

النسبة المئوية	العدد	قيمة المساهمة بالدينار
٢١,٣	٢٣	أقل من ٢٥
٣٠,٦	٣٣	٤٩-٢٥
٣٥,٢	٣٨	٩٩-٥٠
١٣,٠	١٤	١٠٠ فاكثر
١٠٠	١٠٨	المجموع

٣-٤ تقدير الزوج (رب الأسرة) للمرأة العاملة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣/٤) تمتع الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة باحترام وتقدير أزواجهن (رب الأسرة) حيث بلغت النسبة ٥١,٩%، يلي ذلك إظهار الزوج (رب الأسرة) دعمه المعنوي لزوجته العاملة، حيث بلغت النسبة ٢٧,٨%.

جدول رقم (٣/٤)

جدول يبين كيفية إظهار الزوج (رب الأسرة) تقديره للمرأة العاملة

النسبة المئوية	العدد	نوع التقدير
٢٧,٨	٣٠	دعم معنوي
٧,٤٠	٨	الارتياح و الفرح
٥١,٩	٥٦	الاحترام و التقدير
٩,٣٠	١٠	معارضة
٣,٧٠	٤	المساعدة في أعمال المنزل
١٠٠	١٠٨	المجموع

٤-٤ تقدير الأبناء (أفراد الأسرة) للمرأة العاملة.

يظهر الجدول رقم (٤/٤) تمتع الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة باحترام وتقدير أبنائهم (أفراد الأسرة)، حيث بلغت النسبة ٤٦,٣%، يلي ذلك إظهار هؤلاء الأبناء (أفراد الأسرة) دعمهم المعنوي لمهاتهم العاملات حيث بلغت النسبة ٢٥,٠%، بالإضافة إلى قيامهم بمساعدة أمهاتهم في أعمال المنزل أحيانا، حيث بلغت النسبة على هذا الصعيد ١٣,٩%.

جدول رقم (٤/٤)

جدول يبين كيفية إظهار الأبناء (أفراد الأسرة) تقديرهم للمرأة العاملة

النسبة المئوية	العدد	نوع التقدير
٢٥,٠	٢٧	دعم معنوي
٩,٢٠	١٠	الارتياح و الفرح
٤٦,٣	٥٠	الاحترام و التقدير
٥,٦٠	٦	معارضة
١٣,٩	١٥	المساعدة في أعمال المنزل .
١٠٠	١٠٨	المجموع

٤-٥ حرية المرأة العاملة في التصرف بدخلها أو جزء منه.

يظهر من خلال الجدول رقم (٥/٤) تمتع اغلب أفراد عينة الدراسة بحرية التصرف بدخلهن أو بجزء منه، ففي مقابل ما نسبته ٩٥,٤%، هنالك ٤,٦% ممن ليس لهن حرية التصرف بأي شئ من دخلهن.

جدول رقم (٥/٤)

جدول يبين مدى حرية المرأة في التصرف بدخلها أو جزء منه

النسبة المئوية	العدد	حرية المرأة في التصرف بدخلها
٩٥,٤	١٠٣	نعم
٤,٦٠	٥	لا
١٠٠	١٠٨	المجموع

٤-٦ خصائص و ظروف العمل في مشروع نساء بني حميدة للنسيج.

٤-٦-١ المتوسط و الانحراف المعياري للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج لمتغيرات مدة العمل في المشروع، و الأجر و عدد ساعات العمل.

يتضح من خلال الجدول رقم (٦/٤) أن متوسط مدة العمل في المشروع هي ٦,٣٣٢٧ سنة بانحراف معياري مقداره ٤,٠٠٧٨، و هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن العاملات في المشروع قد يتركن العمل و قد تعين موظفات أخريات.

و قد بلغ متوسط اجر العمل من المشروع ما مقداره ٤٩ دينار بانحراف معياري ٣٧,٥١٢٨.

و تظهر نتائج الجدول رقم (٦/٤) أن متوسط عدد ساعات العمل هو ٧,٧٥٧٦ بانحراف معياري مقداره ١,٤٠٤٠، وهي ذات ساعات العمل التي نص عليها قانون العمل الأردني (المادة رقم ٥٦ - قانون العمل الأردني، ١٩٩٦). حيث يظهر تدني الأجور مقارنة بالجهد المبذول و طبيعة العمل المتبعة.

جدول رقم (٦/٤)

جدول يوضح المتوسط و الانحراف المعياري للنساء العاملات في مشروع بني حميدة للنسيج لمتغيرات مدة العمل في المشروع و الأجر و عدد ساعات العمل

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري
مدة العمل في المشروع	٦,٣٣٢٧	٤,٠٠٧٨
الأجر	٤٩,٠٤٥٥	٣٧,٥١٢٨
عدد ساعات العمل	٧,٧٥٧٦	١,٤٠٤٠

٤-٦-٢ التوزيع النسبي لأفراد العينة العاملات في مشروع بني حميدة للنسيج بحسب راتب العمل.

يلاحظ أن أعلى نسبة اجر من المشروع هي ٣٢,٤%، وهي عند الأجر من ٣١-٥٠ دينار، يليها ٢٠ دينار فاقل بنسبة ٢٥%، ثم ٥٠ دينار فاكثر، بنسبة ٢٣,٨%. في حين كانت اقل نسبة عند الفئة من ٢١-٣٠ دينار بنسبة ١٨,٨%، وهذا يدل على أن أجور العاملات في المشروع قليلة.

جدول رقم (٧/٤)

التوزيع النسبي لأفراد العينة العاملات في مشروع بني حميدة للنسيج بحسب الأجر

النسبة المئوية	العدد	راتب العمل من المشروع بالدينار
٢٥,٠٠	٢٠	٢٠ فاقل
١٨,٨٠	١٥	٣٠-٢١
٣٢,٤٠	٢٦	٥٠-٣١
٢٣,٨٠	١٩	٥٠ فاكثر
١٠٠	٨٠	المجموع

٤-٦-٣ التوزيع النسبي لنساء العينة العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب طبيعة العمل في المشروع.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٨/٤) أن اغلب العاملات في المشروع هن ممن يعملن في الغزل و هي المرحلة الأولى في عملية النسيج و التي تبدأ من الخيط، حيث بلغت نسبة العاملات في الغزل ٢٨,٧٥%، يلي ذلك مرحلة الإنتاج، حيث تقوم المرأة العاملة بتحضير الطلبات و مستلزماتها و توزيعها بنسبة ١٦,٢٥%.

جدول رقم (٨/٤)

التوزيع النسبي للعينة العاملات في مشروع نساء حميدة للنسيج بحسب طبيعة العمل في المشروع

النسبة المئوية	العدد	طبيعة العمل في المشروع
١٦,٢٥	١٣	إنتاج
٢٨,٧٥	٢٣	غزل
١٢,٥٠	١٠	مشرفة تدريب
٣,٧٥٠	٣	ضبط الجودة
٦,٢٥٠	٥	صباغة
٣,٧٥	٣	إدارية - سكرتيرة و محاسبة -
١٣,٧٥	١١	رسم (حتو)
١٥,٠٠	١٢	نسيج
١٠٠	٨٠	المجموع

٤-٦-٤ التوزيع النسبي للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب درجة تأييد الزوج (ولي الأمر) لعمل المرأة في المشروع.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٩/٤) حصول الغالبية العظمى من نساء العينة العاملات في المشروع على تأييد أزواجهن لعملهن، حيث بلغت أعلى نسبة ٥٦,٢٥% يليها موقف الزوج المحايد والذي يشكل ما نسبته ٢٣,٧٥%. في المقابل تظهر معارضة بنسبة بسيطة تشكل ٦,٢٥%.

و قد يعود السبب في تأييد رب الأسرة (ولي الأمر) لعمل المرأة في المشروع إلى أن المرأة في الوقت الذي تساهم فيه في ميزانية الأسرة، فإنها تقوم بواجباتها المنزلية على اكمل وجه دون أي تقصير. و قد يعزى السبب في معارضة ٦,٢٥% من أرباب الأسر لعمل زوجاتهم في المشروع إلى الآثار الجسدية و الصحية الواضحة نتيجة العمل المرهق سواء الغزل أو النسيج وهذا ما تم ملاحظته على النساء العاملات و اللواتي تركن العمل.

جدول رقم (٩/٤)

التوزيع النسبي للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب درجة تأييد الزوج (ولي الأمر) لعمل المرأة في المشروع.

النسبة المئوية	العدد	الدرجة
١٣,٧٥	١١	مؤيد بشدة
٥٦,٢٥	٤٥	مؤيد
٢٣,٧٥	١٩	محايد
٦,٢٥٠	٥	معارض
١٠٠	٨٠	المجموع

٤-٦-٥ التوزيع النسبي للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب درجة تأييد الأبناء (أفراد الأسرة) من عمل المرأة في المشروع.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠/٤) أن ٦٦,٢٥% من نساء العينة العاملات في المشروع أفراد أسرهن مؤيدين لعملهن و ١٧,٥% مؤيدين بشدة لعملهن في المشروع، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن العديد من النساء العاملات في المشروع يعملن في منازلهن حيث يتم توزيع العمل عليهن للغزل والنسيج في المنازل فهذا لا يؤثر سلبا على أسرهن.

جدول رقم (١٠/٤)

التوزيع النسبي للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب درجة تأييد الأبناء (أفراد الأسرة) من عمل المرأة في المشروع.

النسبة المئوية	العدد	الدرجة
١٧,٥	١٤	مؤيد بشدة
٦٦,٢٥	٥٣	مؤيد
٨,٧٥	٧	محايد
٧,٥٠	٦	معارض
١٠٠	٨٠	المجموع

٤-٦-٦ التوزيع النسبي للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب مدى قدرة المرأة على التوفيق بين عملها وواجبات بيتها.

أظهرت بيانات الجدول رقم (١١/٤) قدرة الغالبية العظمى من النساء العاملات في المشروع على التوفيق بين متطلبات عملهن وواجبات منزلهن و تربية أبنائهن بشكل دائم بنسبة تبلغ ٦٥,٠٠%. ويمكن إرجاع السبب كما ذكرنا سابقا إلى عمل المرأة في اغلب الأحيان داخل منزلها من حيث الغزل و النسيج. و هي بالتالي تبقى في منزلها و مع أبنائها، مع أداء ساعات عمل كاملة.

جدول رقم (١١/٤)

التوزيع النسبي للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب مدى قدرة المرأة على التوفيق بين عملها وواجبات بيتها.

الدرجة	العدد	النسبة المئوية
دائما	٥٢	٦٥,٠٠
غالبا	١٩	٢٣,٧٥
أحيانا	٨	١٠,٠٠
أبدا	١	١,٢٥٠
المجموع	٨٠	١٠٠

٤-٦-٧ التوزيع النسبي للعينة العاملات في المشروع بحسب مدى تأثير عمل المرأة في المشروع على منزلها و أسرتها.

أظهرت نتائج الجدول رقم (١٢/٤) أن ٦٦,٢٥% من النساء العاملات في المشروع لا يؤثر عملهن في المشروع على منزلهن و أسرهن، و نادرا ما يحصل مثل هذا التأثير.

جدول رقم (١٢/٤)

التوزيع النسبي للعينة العاملات في المشروع بحسب مدى تأثير عمل المرأة في المشروع على منزلها و أسرته.

النسبة المئوية	العدد	الدرجة
٣,٧٥٠	٣	دائما
٢٣,٧٥	١٩	أحيانا
٦,٢٥٠	٥	نادرا
٦٦,٢٥	٥٣	أبدا
١٠٠	٨٠	المجموع

٤-٦-٨ التوزيع النسبي لمدى كفاية فرص العمل في مشروع نساء بني حميدة للأسر المقيمة بحسب رأي النساء العاملات في المشروع.

يظهر الجدول رقم (١٣/٤) اتفاق الغالبية العظمى من عينة الدراسة على اعتبار فرص العمل في المشروع غير كافية للأسر المقيمة في هذه القرى، و ذلك بنسبة ٧٠,٠٠ %، في مقابل ١٦,٢٥ % من العينة ممن يرون هذه الفرص كافية.

جدول رقم (١٣/٤)

التوزيع النسبي لمدى كفاية فرص العمل في مشروع نساء بني حميدة للأسر المقيمة بحسب رأي النساء العاملات في المشروع.

النسبة المئوية	العدد	مدى الكفاية
١٦,٢٥	١٣	كافية
٧٠,٠٠	٥٦	غير كافية
١٣,٧٥	١١	لا أعرف
١٠٠	٨٠	المجموع

٤-٦-٩ التوزيع النسبي لمدى نجاح مشروع نساء بني حميدة للنسيج و تحقيقه لأهداف المجتمع المحلي بحسب رأي النساء العاملات في المشروع.

تبين من خلال الجدول رقم (١٤/٤) أن ٦٨,٧٥ % من نساء العينة العاملات في المشروع يرون أن المشروع قد نجح في تحقيق أهداف المجتمع المحلي، و ٢٥ % ممن يرون بأنه ناجح جدا.

جدول رقم (١٤/٤)

التوزيع النسبي لمدى نجاح مشروع نساء بني حميدة للنسيج و تحقيقه لأهداف المجتمع المحلي بحسب رأي النساء العاملات في المشروع.

النسبة المئوية	العدد	مدى النجاح
٢٥,٠	٢٠	ناجح جدا
٦٨,٧٥	٥٥	ناجح
٥,٠٠	٤	غير ناجح
١,٢٥	١	لا أعرف
١٠٠	٨٠	المجموع

٧-٤ نتائج اختبار (ت) T - Test للنساء العاملات و غير العاملات لمقياس المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية.

يظهر من الجدول رقم (١٥/٤) أن متوسط مكانة المرأة العاملة أعلى منه عند المرأة غير العاملة حيث بلغ المتوسط ٨٢,٥٩ و ٧١,٥٨ على التوالي.

كما أظهرت نتائج اختبار (ت) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط المكانة للنساء العاملات والنساء غير العاملات عند مستوى ثقة ٩٥ % حيث بلغت (٠,٠٠٠) و قيمة (ت) (-٨,٦٠٥) و درجة حرية (٢٤٨).

جدول رقم (١٥/٤)

جدول يوضح نتائج اختبار (ت) للنساء العاملات و غير العاملات لمقياس المكانة الاجتماعية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
النساء العاملات	٨٢,٥٩	٩,٨٢	-٨,٦٠٥	٢٤٨	٠,٠٠٠
النساء غير العاملات	٧١,٥٨	١٠,١٧			

٨-٤ نتائج اختبار (ف) F – Test للنساء العاملات في مشروع نساء بني حميدة للنسيج و العاملات في مجالات أخرى و نير العاملات لمقياس المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية.

يظهر من الجدول رقم (١٦/٤) أن متوسط مكانة المرأة العاملة في مشروع نساء بني حميدة للنسيج أعلى منه عند المرأة العاملة في قطاعات أخرى و كذلك غير العاملة، حيث بلغ متوسط مكانة المرأة العاملة في مشروع بني حميدة ٨٢,٩ في حين بلغ متوسط العاملات في قطاعات أخرى ٨١,٦ أما غير العاملات فقد بلغ متوسط مكانتهن ٧١,٦.

و أظهرت نتائج اختبار (ف) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط المكانة الاجتماعية للنساء العاملات في مشروع بني حميدة و العاملات في قطاعات أخرى و بين غير العاملات عند مستوى ثقة ٩٥ %، حيث بلغت (٠,٠٠٠) و قيمة (ف) (٣٧,٠٤٤) و درجة حرية (٢٤٧).

جدول رقم (١٦/٤)

جدول يبين نتائج اختبار (ف) للنساء العاملات في مشروع بني حميدة و النساء العاملات في قطاعات أخرى و بين غير العاملات حسب متغير المكانة الاجتماعية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
النساء العاملات في مشروع النسيج	٨٢,٨٩	٩,٦٥	٣٧,٠٤	٢٤٧	٠,٠٠٠
النساء العاملات في قطاعات أخرى	٨١,٧٥	١٠,٤٣			
النساء غير العاملات	٧١,٥٨	١٠,١٧			

٤-٩ نتائج اختبار (ف) F - Test لجميع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات دخل الأسرة، و المستوى التعليمي و العمر لمكانة المرأة الاجتماعية.

يظهر من بيانات الجدول رقم (١٧/٤) أن متوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية في قرى جبل بني حميدة يزداد مع ارتفاع دخل الأسرة في أول ثلاث فئات للدخل، حيث بلغ متوسط المكانة ٦٧,٦٤ دينار يليه ٧٤,٧٧ دينار و من ثم ٧٩,١٣ دينار على التوالي. و قد يعزى السبب في انخفاض مكانة المرأة عند دخل ٢٠١ دينار فاكثراً إلى انه بعد مستوى دخل ٢٠١ دينار فاكثراً لا يعد للدخل تأثير على مكانة المرأة.

كذلك يظهر من خلال نفس الجدول أن متوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية عند المستوى التعليمي " ابتدائي " بمتوسط مقداره ٨٢,٦٨، مع العلم بأنه قد بدأ بالازدياد من أمي إلى ابتدائي إلا انه تناقص في المرحلة الابتدائية و الثانوية و من ثم ارتفع عند فئة الدبلوم فاكثراً، حيث بلغ متوسط المكانة عند مستوى الدبلوم ٧٧,٤٤ ، و قد يعود السبب في ارتفاع متوسط مكانة المرأة عند مستوى تعليمي ابتدائي إلى أن معظم العاملات مستواهن التعليمي ابتدائي فأقل، حيث شكلن ما نسبته ٥٤,٦% من مجموع العاملات. في حين ان السبب في انخفاض مكانة المرأة عند مستوى تعليمي ثانوي قد يعود إلى أن ٣١% من نساء العينة يقعن ضمن هذه الفئة.

في حين أن متوسط مكانة المرأة الريفية حسب متغير العمر يقع أعلى متوسط عن فئة ٤٠-٤٩ سنة بمتوسط مقداره ٨٠,٨٦ يليها الفئة ٣٠-٣٤ سنة بمتوسط ٨٠,٠٥، و أقل متوسط مكانة عند سن ١٨-٢٤ سنة حيث بلغ المتوسط ٧٠,٨١. و قد يعود السبب في انخفاض مكانة أفراد العينة عن فئة عمرية ٣٥-٣٩ سنة إلى أن المرأة في هذه الفترة العمرية تقترب من سن اليأس، حيث تكون نفسها ليست على ما يرام و هذا يؤثر على علاقاتها مع الآخرين مما يجعل الآخرين يقللوا من تعاملهم معها نتيجة العصبية و الإحباط الذي تشعر به.

و السبب في انخفاض مكانة المرأة عند فئة عمرية ٥٠ سنة فاكثرت قد يعود إلى أن المرأة في مثل هذا السن و نتيجة لانخفاض إنتاجيتها بسبب الأمراض التي تصيبها و كبر سنها تقل مساهمتها مما يؤثر على مكانتها و هذا ما تم ملاحظته ميدانياً.

كما أظهرت نتائج اختبار (ف) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية في هذه القرى لمتغيرات الدخل و المستوى التعليمي و العمر، حيث بلغت (٠,٠٠٠)، و (٠,٠٠٤)، و (٠,٠٠٠) عند مستوى ثقة ٩٥ %، حيث بلغت قيمة (ف) (٥,٢٥٣)، و (٣,٩٨١)، و (٤,٧٥٩) ودرجة حرية (٢٤٥)، و (٢٤٥)، و (٢٤٤) على التوالي.

جدول رقم (١٧/٤)

نتائج تحليل اختبار (ف) لمكانة عينة الدراسة ككل حسب متغيرات دخل الأسرة، والمستوى التعليمي و العمر

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
دخول الأسرة	أقل من ١٠٠	٦٧,٦٤	٥,٢٥٣	٢٤٥	٠,٠٠٠
	١٠٠-١٥٠	٧٤,٧٧			
	١٥١-٢٠٠	٧٩,١٣			
	٢٠٠-٢٥٠	٧٨,٣٨			
	٢٥١ فأكثر	٧٦,٦١			
المستوى التعليمي	أمي	٧٤,٤٩	٣,٩٨١	٢٤٥	٠,٠٠٤
	ابتدائي	٨٢,٦٨			
	إعدادي	٧٦,٣١			
	ثانوي	٧٤,٧١			
	دبلوم فما فوق	٧٧,٤٤			
العمر	١٨-٢٤	٧٠,٨١	٤,٧٥٩	٢٤٤	٠,٠٠٠
	٢٥-٢٩	٧٦,٤٢			
	٣٠-٣٤	٨٠,٠٥			
	٣٥-٣٩	٧٧,٤٠			
	٤٠-٤٩	٨٠,٨٦			
	٥٠ فأكثر	٧٥,٣١			

٤-١٠ نتائج تحليل اختبار (ف) F - Test لمكانة النساء غير العاملات حسب متغيرات دخل الأسرة، و المستوى التعليمي و العمر.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١٨/٤) أن متوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية غير العاملة في قرى جبل بني حميدة يزداد مع ارتفاع دخل الأسرة في أول أربع فئات، حيث بلغ متوسط المكانة ٦٢,٩٣ عند فئة أقل من ١٠٠ دينار، يليه ٧٢,١٥ عند فئة ١٠٠-١٥٠ دينار ومن ثم ٧٤,٦١ عند فئة ١٥١-٢٠٠ دينار، فيما بلغ أعلى متوسط ٧٥,٥٦ عند فئة ٢٠١-٢٥٠ دينار. بعبارة أخرى كلما ازداد دخل الأسرة ازدادت مكانة المرأة. و قد يعود السبب في انخفاض مكانة المرأة عند دخل ٢٠١ دينار فاكتر إلى انه بعد مستوى دخل ٢٠١ دينار فاكتر لا يعد للدخل تأثير على مكانة المرأة.

يلاحظ أيضا أن أعلى متوسط للمكانة الاجتماعية للمرأة الريفية غير العاملة هو عند المستوى التعليمي " إعدادي " بمتوسط مقداره ٧٤,٣٤، يليه المستوى التعليمي " ابتدائي " حيث بلغ المتوسط ٧٤,٠٠ و من ثم " الثانوية العامة " حيث بلغ المتوسط ٧٢,٨٢، و قد يعود السبب في انخفاض مكانة المرأة عند مستوى تعليمي ثانوية فما فوق إلى أن أزواج هؤلاء النسوة لديهم بعض التقاليد الرجعية و التي تتعلق بسلطة الرجل و تبعية المرأة، مما يفقد المرأة جزء من مكانتها.

و كذلك فان متوسط مكانة المرأة الريفية غير العاملة حسب متغير العمر يبلغ ذروته عند الفئة العمرية ٣٠-٣٤ سنة بمتوسط مقداره ٧٥,٨٩، يليها الفئة العمرية ٤٠-٤٩ سنة بمتوسط ٧٥,٨٥، فيما يظهر أقل متوسط مكانة عند سن ١٨-٢٤ حيث بلغ ٦٧,٣٤ .

كما أظهرت نتائج اختبار (ف) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية في هذه القرى لمتغيرات الدخل و العمر، حيث بلغت (٠,٠٠٠) و (٠,٠٠٥) على التوالي عند مستوى ثقة ٩٥%، و بلغت قيمة (ف) (٦,٠٢٢) و (٣,٥٠٨) و درجة حرية (١٣٧)، و (١٣٦) على التوالي.

كذلك أظهرت نتائج اختبار (ف) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية غير العاملة لمتغير العمر، حيث بلغت (٠,١٠٥) عند مستوى ثقة ٩٥ %، و بلغت قيمة (ف) ١,٩٥٣ و درجة حرية ١٣٧ .

جدول رقم (١٨/٤)

نتائج تحليل اختبار (ف) لمكانة النساء غير العاملات حسب متغيرات دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
دخل الأسرة	أقل من ١٠٠	٨,١٣٠	٦,٠٢٢	١٣٧	٠,٠٠٠
	١٠٠-١٥٠	١٠,٧٦			
	١٥١-٢٠٠	٩,٠٨٠			
	٢٠١-٢٥٠	٧,٠٧٠			
	٢٥١ فأكثر	١٠,٠٥			
المستوى التعليمي	أمي	٩,٨٤٠	١,٩٥٣	١٣٧	٠,١٠٥
	ابتدائي	٧,٠١٠			
	إعدادي	٩,٦٧٠			
	ثانوي	١١,٠٩			
	دبلوم فما فوق	٩,٣٨٠			
العمر	٢٤-١٨	٩,٧٠٠	٣,٥٠٨	١٣٦	٠,٠٠٥
	٢٥-٢٩	٨,٩٢٠			
	٣٠-٣٤	٨,٨٧٠			
	٣٥-٣٩	٩,٧٤٠			
	٤٠-٤٩	١٢,٣١			
	٥٠ فأكثر	١٠,٣٥			

٤-١١ نتائج تحليل اختبار (ف) F - Test لمكانة العينة العاملات حسب متغيرات دخل الأسرة، و المستوى التعليمي، و العمر، و المساهمة في ميزانية الأسرة.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (١٩/٤) ارتفاع متوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية العاملة في قرى جبل بني حميدة عند فئة دخل ١٥١-٢٠٠ دينار بمتوسط ٨٤,٤٣. يليه متوسط ٨٢,٥٦ عند فئة ٢٥١ دينار فاكثراً، أي انه كلما ازداد دخل الأسرة ازدادت مكانة المرأة. و بلغ أقل متوسط عند فئة دخل اقل من ١٠٠ دينار، حيث بلغ ٧٧,٧١.

يظهر الجدول أيضاً أن أعلى متوسط للمكانة الاجتماعية للمرأة الريفية العاملة هو عند المستوى التعليمي " ابتدائي " حيث بلغ هذا المتوسط ٨٥,٨٩، يليه المتوسط عند المستوى التعليمي " دبلوم فما فوق "، حيث بلغ المتوسط ٨٣,٨٧.

أما بالنسبة لمتغير العمر فان متوسط مكانة المرأة الريفية العاملة يرتفع عند الفئة العمرية ٤٠-٤٩ عاماً بمتوسط مقداره ٨٤,٩٤ يليها الفئة العمرية ٥٠ عام فاكثراً بمتوسط ٨٤,٧٣، فكلما زاد عمر المرأة العاملة كلما زادت مكانتها الاجتماعية في المجتمع.

أما فيما يتعلق بمتوسط مكانة المرأة العاملة حسب قيمة مساهمتها في ميزانية الأسرة، فيظهر من خلال الجدول رقم (١٩/٤) أنه كلما ازدادت قيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة كلما ارتفعت مكانتها الاجتماعية. حيث بلغ أعلى متوسط عند قيمة مساهمة ١٠٠ دينار فاكثراً و بلغ ٨٤,٣٥، يليه المتوسط عند قيمة مساهمة ٥٠-٩٩ دينار و الذي بلغ ٨٣,٥٥.

كما أظهرت نتائج اختبار (ف) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية العاملة في هذه القرى لمتغيرات الدخل، والمستوى التعليمي، والعمر وقيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة، حيث بلغت (٠,٥٢٤)، و (٠,٠٨١)، و (٠,٣٧٧)، و (٠,٥٥٠) على التوالي عند مستوى ثقة ٩٥ %، حيث بلغت قيمة (ف) (٠,٨٠٦)، و (٢,١٤٠)، و (١,٠٧٧)، و (٠,٧٠٧) و درجة حرية (١٠٣)، و (١٠٣)، و (١٠٢) و (١٠٤) على التوالي. و قد يعود السبب في ذلك إلى تجانس المجتمع و ذلك نتيجة تشابه ظروف و خصائص العمل.

جدول رقم (١٩/٤)

نتائج تحليل اختبار (ف) لمكانة العينة الإجماليات حسب متغيرات دخل الأسرة، والمستوى التعليمي، و العمر و المساهمة في ميزانية الأسرة

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة (ف)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير		
					المتغير	المتغير	
٠,٥٢٤	١٠٣	٠,٨٠٦			اقل من ١٠٠	٧٧,٧١	١١,٨٦
					١٥٠-١٠٠	٨١,٤٤	١٠,٨٩
					٢٠٠-١٥١	٨٤,٤٣	٩,٠١٠
					٢٥٠-٢٠١	٨٢,٠٠	٧,٣٤٠
					٢٥١ فاكتر	٨٢,٥٦	١٠,٥٧
٠,٠٨١	١٠٣	٢,١٤٠			أمي	٨٢,٧٢	١٠,٣٥٠
					ابتدائي	٨٥,٨٩	٦,٧٠٠
					إعدادي	٨٢,٠٠	١١,٠٣
					ثانوي	٧٨,١٧	١٠,٦٧
					دبلوم فما فوق	٨٣,٨٧	٩,٧٣٠
٠,٣٧٧	١٠٢	١,٠٧٧			٢٤-١٨	٨١,٧٧	٨,٧٢٠
					٢٩-٢٥	٧٩,٣٧	١١,٤٩
					٣٤-٣٠	٨٣,٦٤	١١,١٨
					٣٩-٣٥	٨٤,٠٦	٨,٧٨٠
					٤٩-٤٠	٨٤,٩٤	٨,٣٦٠٠
					٥٠ فاكتر	٨٤,٧٣	٤,٧٨٠
٠,٥٥٠	١٠٤	٠,٧٠٧			اقل من ٢٥	٨٠,٦٤	١٢,٣٠
					٤٩-٢٥	٨١,٤٢	٩,٥٥٠
					٩٩-٥٠	٨٣,٥٥	١٠,٥٤
					١٠٠ فاكتر	٨٤,٣٥	٧,٤٤٠

٤-١٢ نتائج تحليل اختبار (ف) F-Test لمكانة العينة العاملات في مشروع نساء بنى حميدة للنسيج حسب متغيرات دخل الأسرة، و المستوى التعليمي، و العمر و قيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (٢٠/٤) إرتفاع متوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية العاملة في مشروع نساء بني حميدة للنسيج عند فئة دخل ٢٠١-٢٥٠ دينار بمتوسط ٨٥,٨٦، يليه مباشرة عند فئة ١٥١-٢٠٠ دينار بمتوسط ٨٤,٥٦.

و يظهر الجدول أيضا أن أعلى متوسط للمكانة الاجتماعية للمرأة الريفية العاملة في مشروع نساء بني حميدة للنسيج هو عند المستوى التعليمي " دبلوم فما فوق " بمتوسط مقداره ٩٤,٠٠، و هو متوسط عال بالمقارنة مع غير العاملات.

أما بالنسبة لمتغير العمر، فيرتفع متوسط مكانة المرأة الريفية العاملة في مشروع نساء بنى حميدة للنسيج عند الفئة العمرية ٥٠ عام، فأكثر بمتوسط مقداره ٨٥,٩. تليها الفئة العمرية ٤٠-٤٩ عام بمتوسط ٨٤,١٧. أي كلما ازداد عمر المرأة العاملة كلما ازدادت مكانتها الاجتماعية في المجتمع.

فيما يتعلق بمتوسط مكانة المرأة العاملة في مشروع نساء بني حميدة للنسيج بحسب قيمة مساهمتها في ميزانية الأسرة، و كما يبين الجدول رقم (٢٠/٤) أنه كلما ازدادت قيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة كلما ارتفعت مكانتها الاجتماعية و العكس صحيح. حيث بلغ أعلى متوسط و هو ٨٤,٣٥ عند قيمة المساهمة ١٠٠ دينار فأكثر، تليها قيمة المساهمة ٥٠-٩٩ دينار بمتوسط ٨٣,٢٩.

كما أظهرت نتائج اختبار (ف) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتوسط المكانة الاجتماعية للمرأة الريفية العاملة في مشروع نساء بني حميدة للنسيج في هذه القرى لمتغيرات الدخل، و المستوى التعليمي، و العمر و قيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة، حيث بلغت (٠,٥٤٦)، و (٠,٤٥٩)، و (٠,٨٢٠)، و (٠,٢١٧) على التوالي عند مستوى ثقة ٩٥ %، و بلغت قيمة (ف) (٠,٧٤٤)، و (٠,٩٣٣)، و (٠,٤٣٨)، و (١,٥١٥) و درجة حرية (٧٥)، و (٧٥)، و (٧٤) و (٧٦) على التوالي. و قد يعزى السبب في ذلك إلى تشابه خصائص و ظروف العمل في المشروع وتشابه الأجور و بالتالي لا يوجد فرق في هذه الفئة.

جدول رقم (٢٠/٤)

نتائج تحليل اختبار (ف) لمكانة العينة العاملات في مشروع نساء بني حميدة بحسب متغيرات دخل الأسرة و المستوى التعليمي و العمر و المساهمة في ميزانية الأسرة

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة (ف)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغير	
					المتغير	المتغير
٠,٥٤٦	٧٥	٠,٧٤٤	٤,٩٠٠	٨٢,٠٠	اقل من ١٠٠	دخل الأسرة
					١٠٠-١٥٠	
					١٥١-٢٠٠	
					٢٠١-٢٥٠	
					٢٥١ فأكثر	
٠,٤٥٠	٧٥	٠,٩٣٣	١٠,٣٧	٨٣,٠٣	أمي	المستوى التعليمي
					ابتدائي	
					إعدادي	
					ثانوي	
					دبلوم فما فوق	
٠,٨٢٠	٧٤	٠,٤٣٨	٨,٣٣٠	٨٣,٤٠	٢٤-١٨	العمر
					٢٩-٢٥	
					٣٤-٣٠	
					٣٩-٣٥	
					٤٩-٤٠	
					٥٠ فأكثر	
٠,٢١٧	٧٦	١,٥١٥	١١,٣١	٧٥,٧١	اقل من ٢٥	قيمة المساهمة في ميزانية الأسرة
					٢٥-٤٩	
					٥٠-٩٩	
					١٠٠ فأكثر	

* مناقشة النتائج:

- مناقشة خصائص العينة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

١. التعرف إلى خصائص المرأة الريفية وأسرتها في قرى جبل بني حميدة. وكذلك التعرف إلى مصادر دخل هذه الأسر.
٢. التعرف إلى دور المرأة الريفية في تنوع مصادر الدخل و مدى مساهمتها في تحسين الوضع المعيشي لأسرتها.
٣. التعرف إلى دور مشاركة المرأة الريفية في تنوع مصادر الدخل في دعم مكانتها الاجتماعية داخل الأسرة و في المجتمع.
٤. التعرف إلى مكانة المرأة الاجتماعية في هذه القرى.

و فيما يتعلق بالهدفين الأول و الثاني للدراسة - والمتعلقين بخصائص عينة الدراسة ومصادر دخل الأسر -، فقد تم استخراج أهم خصائص المرأة الريفية في هذه القرى و هي:

- العمر:

تقع غالبية أفراد عينة الدراسة في هذه القرى ضمن الفئة العمرية ١٨-٣٤ سنة، و هو ما يتفق إلى حد ما مع دراسة عايد وريكات حول محافظة الكرك، حيث كانت الفئة العمرية الغالبة ما بين ٢٠-٣٩ سنة.

- المستوى التعليمي:

أظهرت نتائج الدراسة أن اغلب أفراد العينة ذوات مستوى تعليمي أمي حيث بلغت نسبتهن ٣٢,٤%، و هو ما يتفق مع دراسة بني هاني و الروابدة حول محافظة اربد حيث بلغت نسبة الأمية ٣٣,٢%. في حين اختلفت هذه الدراسة عن وريكات والتي كان المستوى التعليمي

الغالب فيها هو المستوى الجامعي، و قد يعود السبب في ذلك إلى وجود جامعة مؤتة في محافظة الكرك و التي تستقطب عددا كبيرا من الدارسين من أهالي المنطقة.

- الحالة الاجتماعية:

تبين من خلال نتائج هذه الدراسة أن ٧٠,٨ % من عينة الدراسة هن من المتزوجات، و هو ما يتفق مع ما جاء في دراسة وريكات حيث حصلت المتزوجات على اغلب نسبة وهي ٦٦,٥ %، و قد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة العادات و التقاليد التي تسود مجتمع القرية من حيث احترام فكرة الزواج المبكر و كذلك زواج الأقارب.

- حجم الأسرة:

يلاحظ من خلال نتائج هذه الدراسة أن متوسط حجم الأسرة في هذه القرى هو ٧,١٩٢ فردا بانحراف معياري مقداره ٣,٤٢٧، حيث بلغ متوسط عدد الذكور ٣,٨٤ بانحراف معياري ٢,٠٨٦ في حين كان متوسط عدد الإناث ٣,٣٢٥ بانحراف معياري ١,٨٤٩، و هو ما يتفق مع دراسة بني هاني و الروابدة، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة في اربد ٨,١٣ فردا بانحراف معياري مقداره ٣,٨ .

و تبين من نتائج هذه الدراسة أيضا أن مترط عدد الذكور العاملين هو ١,٦٢، بانحراف معياري ٠,٧٣٥. أما الإناث العاملات فقد بلغ متوسط عددهن ١,١٨٥ و بانحراف معياري ٠,٧٠٢. و قد سجلت بعض الأسر (صفرا) من العاملين مما يدل على وجود بعض الأسر التي تتم إعالتها عن طريق الإعانات و المساعدات.

- الدخل:

فيما يتعلق بالدخل دلت نتائج الدراسة على أن متوسط الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة يبلغ ٢٠٠,٠١٢ دينار، و هو ما يتفق إلى حد ما مع دراسة وريكات، حيث بلغ متوسط الدخل الشهري لأسر المبحوثات في محافظة الكرك ٢١٤,٣ دينار.

كذلك تبين من خلال هذه الدراسة أن الزوج هو المعيل الوحيد لأسر ٤٠% من أفراد عينة الدراسة، في مقابل ٣٠,٤% من الأسر التي يعتبر فيها الزوج و الزوجة لهما معيلا الأسرة. و فيما يختص بمصادر دخل الأسرة الأكثر أهمية لدى أفراد عينة الدراسة، فقد تبين أن مصدر دخل الغالبية العظمى من أفراد العينة يركز على الراتب من العمل بنسبة ٧٨,٩%، يليه التقاعد بنسبة ١٤,١%، و هو ما اتفق مع دراسة بني هاني و الروابدة، حيث أن أغلب أسر العينة في اربد تعتمد على الراتب بنسبة ٦٤,١%.

- أوجه الإنفاق:

دلت نتائج الدراسة على أن متوسط الإنفاق الشهري على بند الطعام و الشراب يحتل الدرجة الأولى على سلم أولويات الإنفاق و ذلك بمتوسط مقداره ٧٢,١٨ دينار، يليه بند نفقات أخرى و التي تتركز بشكل أساسي على سداد قروض البنوك، حيث بلغ متوسط الإنفاق على هذا البند ٤٤,٦٣ دينار. في حين أن أقل متوسط للإنفاق كان على الصحف و المجلات بمتوسط مقداره ٥,٢١٤ دينار.

- ملكية السكن:

تعتبر هذه الخاصية من المؤشرات التي تساعد على معرفة المستوى المعيشي للأسر، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أسر العينة تمتلك السكن الذي تقطن به بنسبة ٩٤% وأن ٩٥,٢% من هذه المساكن مبنية من الإسمنت وأن الحد الأعلى لعدد غرف المنزل قد بلغ أربع غرف بنسبة ٣٦%، وهو ما جاء متفقاً مع دراسة بني هاني و الروابدة في إربد.

- مصادر الطاقة و المياه:

أثبتت الدراسة أن الغالبية العظمى من أسر العينة تستخدم أنابيب المياه كمصدر للمياه، والكهرباء كمصدر للطاقة، حيث بلغت نسبة استخدام الأسر لأنابيب المياه ٩٠ % و الكهرباء ٨٨,٨ %، و هو ما يتفق مع دراسة العموش التي أجريت على جنوب الأردن في قرية محي.

- ممتلكات الأسرة:

دلت الدراسة على أن ٩٦ % من أفراد عينة الدراسة يمتلكون جهاز تلفاز، و ٩٥,٦ % يمتلكون ثلاجة و ٨٧,٦ يمتلكون غسالة، بالإضافة إلى العديد من المستلزمات الأساسية في المنزل، و هو ما يتفق ما جاء في دراسة العموش على قرية محي.

أما فيما يتعلق بالهدفين الثالث و الرابع، فقد تم استخراج المتوسطات و الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة، و تبين منها أن تقدير مكانة المرأة في مجتمع الدراسة مرتفع و لا يعتمد بالضرورة على كونها عاملة. و قد يعود السبب في ذلك إلى أن المجتمع الريفي لا ينظر إلى عمل المرأة كواجب أساسي تكلف به اجتماعيا أو اقتصاديا، إذ أن الأساس الذي نشأت عليه عقلية هذا المجتمع ثقافيا و حضاريا يقوم على أساس إعتبار أن الرجل هو المكلف بتوفير الدخل للأسرة بينما تكلف المرأة بواجباتها نحو أسرته و بيتها، و إذا ما خرج البعض عن هذا الأساس بفعل ظروف معينة، فإن هذا يساهم في تعزيز مكانتها التي تحظى بالتقدير و الاحترام أساسا.

- مناقشة الفرضيات:

فيما يتعلق بفرضيات الدراسة، فقد تم اختبارها على النحو التالي:

١. الفرضية الأولى: و التي تنص على أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين النساء العاملات وغير العاملات في قرى بني حميدة بحسب مكانة المرأة الاجتماعية، فقد تم إجراء اختبار (ت)، و أظهرت نتائجه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط مكانة المرأة العاملة والمرأة غير العاملة، و ذلك لصالح الأولى عند مستوى ثقة ٩٥%، و قد بلغت الدلالة الإحصائية (٠,٠٠٠) و قيمة (ت) (-٨,٦٠٥) بدرجة حرية ٢٤٨.

و عليه، نقبل الفرضية بأن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين النساء العاملات و النساء غير العاملات بحسب مقياس المكانة، و يعود السبب في ذلك إلى أن مساهمة المرأة العاملة في ميزانية الأسرة و تحملها للمسؤولية فيها يعزز من مكانتها و تقدير زوجها وأولادها لها من ناحية ، و من ناحية ثانية، فإن اختلاطها و تعاملها مع الآخرين اكسبها درجة عالية من الثقة بنفسها و بقراراتها، بالإضافة إلى الوعي و قوة الشخصية.

و هذا ما جاء متفقاً إلى حد ما مع دراسة وريكات حول اتجاهات المرأة العاملة نحو القيم الأسرية و الاجتماعية و الاقتصادية للعمل في محافظة الكرك، حيث تبين وجود فروق دالة إحصائياً بين النساء العاملات و النساء غير العاملات نحو القيم الاجتماعية للعمل.

٢. الفرضية الثانية: و التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مكانة النساء العاملات في مشروع بني حميدة و العاملات في قطاعات أخرى من ناحية، وبين غير العاملات من ناحية أخرى.

فقد تم إجراء اختبار (ف) لبيان هذه الفروق، و أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين مكانة المرأة العاملة في المشروع و العاملة في قطاعات أخرى من ناحية أخرى، و بين غير العاملات، لصالح المرأة العاملة في مشروع بني حميدة عند مستوى ثقة ٩٥% و بدلالة (٠,٠٠٠) و قيمة (ف) ٣٧,٠٤ و درجة حرية ٢٤٧. و عليه، نقبل الفرضية بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملات في مشروع بني حميدة و العاملات في قطاعات أخرى و بين غير العاملات، و قد يعود السبب في ذلك إلى أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في المشروع يعملن بمهنة الغزل و النسيج، التي تؤديها المرأة في منزلها دون التزام بأوقات محددة للدوام، و غالبا ما تؤدي المرأة عملها بعد الانتهاء من مهماتها و واجباتها المنزلية. لذلك نجد أن مكانتها أعلى لأنها تساعد زوجها في ميزانية الأسرة و لا تهمل شؤون بيتها، بل تحسن من مستواهم المعيشي، و بالتالي فان عملها في المشروع لا يؤثر على حياتها الأسرية.

٣. الفرضية الثالثة: و التي تنص على أن هناك فروق دالة إحصائية في مكانة المرأة الاجتماعية في قرى جبل بني حميدة بحسب متغيرات الدخل، و المستوى التعليمي و العمر. فقد تم إجراء اختبار (ف)، حيث تبين أن هناك فروقا دالة إحصائية في مكانة المرأة الريفية حسب متغير الدخل عند مستوى ثقة ٩٥% و بلغت الدلالة (٠,٠٠٠) و قيمة (ف) ٥,٢٥٣ بدرجة حرية ٢٤٥. و عليه، نقبل الفرضية بوجود فروق دالة إحصائية في مكانة المرأة الريفية بحسب متغير الدخل، و قد يعود السبب إلى أنه كلما زاد الدخل زادت مكانة المرأة، حيث يصبح حل المشكلات التي تواجه الأسرة أكثر قابلية مع ازدياد الدخل، إضافة إلى توفير الاستقرار النفسي و الجو العائلي.

و هذا ما جاء في دراسة الزغل حول اتجاهات طلبة الدراسات المسائية في جامعة اليرموك نحو أمور اجتماعية تخص المرأة في المجمع الأردني، حيث دلت نتائج الدراسة على ارتباط الاتجاهات الإيجابية نحو تعليم المرأة و عملها مع ازدياد المستوى التعليمي و الاقتصادي

والاجتماعي للعائلة، و تؤكد الدراسة على أهمية تعليم الأم و دور العائلة في تقدير الاتجاه الكلي نحو مكانة المرأة (وريكات، ١٩٩٨).

أما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي، فقد وجد أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في مكانة المرأة الريفية بحسب متغير المستوى التعليمي عند مستوى ثقة ٩٥ % و بدلالة إحصائية ٠,٠٠٤ و قيمة (ف) ٣,٩٨١ و درجة حرية ٢٤٥. حيث يلاحظ أن اغلب عينة الدراسة تقع في المستويات التعليمية الدنيا (الأقل من الثانوية العامة)، و قد يعود السبب إلى النظرة التقليدية السائدة حول الزواج المبكر مما يؤدي إلى حرمانها من إكمال دراستها. و عليه، نقبل الفرضية بوجود فروق بحسب متغير المسرى التعليمي.

أما بالنسبة لمتغير العمر، فهناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مكانة المرأة بحسب متغير العمر عند مستوى ثقة ٩٥ % بلغت ٠,٠٠٠ و قيمة (ف) ٤,٧٥٩ و درجة حرية ٢٤٤. حيث أن مكانة المرأة ترتفع كلما زاد عمرها باستثناء بعض الفئات العمرية، و نتيجة الزيادة في الفئة ٣٠-٣٤ هو أن نسبة العاملات ٢٠ % من مجموع النساء العاملات، فيما نسبة النساء غير العاملات ١٣,٤ % من مجموع غير العاملات مما أدى إلى كون المكانة عالية.

٤. الفرضية الرابعة: و التي تنص على أن هناك فروق دالة إحصائية في مكانة المرأة غير العاملة حسب متغيرات الدخل و المستوى التعليمي و العمر، و قد تبين بعد إجراء اختبار (ف) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مكانة المرأة غير العاملة بحسب متغيري الدخل و العمر عند مستوى ثقة ٩٥ % و بلغت (٠,٠٠٠) و (٠,٠٠٥) على التوالي و قيمة (ف) (٦,٢٢) و (٣,٥٠٨) و درجات حرية (١٣٧) و (١٣٦) على التوالي. و عليه، نقبل الفرضية بوجود فروق دالة إحصائية، و قد يعود السبب إلى وجود عنصر المقارنة بين غير العاملة و مثيلاتها اللواتي يماثلنها في السن و الظروف الأسرية من العاملات.

بينما لم يظهر فروق دالة إحصائية بحسب متغير المستوى التعليمي، فقد كان مستوى الثقة ٩٥ % بدلالة إحصائية (٠,١٠٥) و قيمة (ف) ١,٩٥٣ و درجة حرية ١٣٧، و يمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض نسبة التعليم عند عينة الدراسة للنساء غير العاملات.

و عليه، تقبل الفرضية بوجود فروق دالة إحصائية بحسب متغيري الدخل و العمر، بينما نرفض الفرضية بحسب متغير المستوى التعليمي.

٥. الفرضية الخامسة: و التي تنص على أن هناك فروق دالة إحصائية في مكانة المرأة الاجتماعية العاملة في قرى جبل بني حميدة بحسب متغيرات دخل الأسرة، و المستوى التعليمي، و العمر و قيمة مساهمة المرأة في دخل الأسرة.

و قد تم إجراء اختبار (ف)، و أظهرت نتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة ٩٥ % لمتوسط مكانة المرأة العاملة بحسب متغيرات الدخل و المستوى التعليمي و العمر و قيمة مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة. و عليه، نرفض الفرضية بوجود فروق دالة إحصائية بحسب هذه المتغيرات، و قد يعود السبب في ذلك إلى أن طبيعة العمل للنساء العاملات في مشروع بني حميدة و الذي يقدر بنسبة ٧٤% ظروف العمل لديهن متشابهة وخصائصهن متشابهة بالإضافة إلى تجانس مجتمع العاملات و ترابطه.

٦. الفرضية السادسة: و التي تنص على أن هناك فروقا دالة إحصائية في مكانة المرأة الاجتماعية العاملة في مشروع نساء بني حميدة، بحسب متغيرات دخل الأسرة، و المستوى التعليمي، و العمر و قيمة مساهمة المرأة في دخل الأسرة.

فقد تم إجراء اختبار (ف) و تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية في مكانة المرأة العاملة في المشروع بحسب متغيرات الدخل و المستوى التعليمي و العمر و قيمة المساهمة في ميزانية الأسرة، و عليه، نرفض الفرضية، و يعود السبب في ذلك إلى تقارب معظم الرواتب و الأجور للعاملات في المشروع و ذلك بسبب أن معظم العاملات في المشروع يؤدين عملا واحدا و هو النسيج بكافة مراحلها، بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من الوظائف و المهن الموجودة في المشروع لا تتطلب مستوى تعليميا عاليا. نضيف إلى ذلك أيضا أن المقياس الذي يتم على أساسه توظيف العاملات في المشروع هو الكفاءة و الإنتاجية بغض النظر عن عمر العاملة.

** التوصيات:

و في ضوء النتائج السابقة و التي أكدت على مكانة المرأة الريفية في قرى جبل بني حميدة و مدى مساهمتها في ميزانية الأسرة، فقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز مكانة المرأة الريفية العاملة:

- ضرورة زيادة فرص التعليم للمرأة الريفية و إيجاد مراكز محو الأمية.
- ضرورة زيادة عدد المشاريع التنموية التي تساعد المرأة على إيجاد فرص عمل ودخل مناسبين.
- ضرورة زيادة فعالية صناديق الإقراض والتمويل بشروط ميسرة وتوعية المرأة بها.
- ضرورة العمل على توعية المرأة من خلال برامج التعليم من أجل بيان فوائد تنظيم الأسرة و توفير الوسائل الضرورية لذلك.
- إجراء العديد من الدراسات الميدانية على قطاعات أخرى في الريف للتعرف إلى طبيعة الأعمال التي تتوافق مع طبيعة المرأة، و الاهتمام بالبحوث العلمية الخاصة بموضوع المرأة.

المراجع العربية:

- أبو صايمة، عابدة، ١٩٩٧، المرأة في الوطن العربي، ط١، المكتبة الوطنية.
- البنك الدولي، ١٩٧٥، التنمية الريفية.
- الجالودي، جميل، ١٩٩٦، تباين الدخل في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد ١١، العدد ٤، ص ١٢١-١٥٣.
- الحكيم، نادين، ١٩٩٦، دور مركز البيئة و التنمية للإقليم العربي و أوروبا (سيداري) في التنمية الريفية المتواصلة، مقالة مقدمة إلى الندوة القومية عن دور المرأة في التنمية الريفية، الخرطوم، السودان.
- الديب، بثينة، ١٩٩٠، اجتماع مجموعة العمل حول تطوير المؤشرات و تحسين الإحصاءات الخاصة بوضع المرأة العربية، القاهرة، مصر.
- الرفاعي، أحمد، ١٩٩٨، مناهج البحث العلمي - تطبيقات إدارية و اقتصادية - دار وائل للطباعة و النشر، ط١، عمان - الأردن.
- الروابدة، محمد، و عبد الرزاق بني هاني، ١٩٩٣، الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للأسرة الأردنية في محافظة اربد ١٩٩١، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٩، العدد ٣، ص ٩-٤٧.
- الشرعة، فراس، ١٩٩٩، المشاركة السياسية في الريف الأردني - دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الصراف، غادة، دور المرأة في التنمية الريفية، الندوة القومية عن دور المرأة في التنمية الريفية، الخرطوم، ١٩٩٦.
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ١٩٨٥، متابعة و تقييم مبادئ توجيهية للتنمية الريفية - مبادئ توجيهية لتصميم و استخدام المتابعة و التقييم لمشاريع و برامج التنمية الريفية في البلدان النامية، ط١.
- العساف، عفاف، ١٩٩٦، مظاهر التغير في مكانة المرأة الريفية الأردنية - دراسة ميدانية على عينة من النساء الريفيات في محافظة البلقاء - رسالة ماجستير، عمان - الأردن.
- العموش، احمد، ١٩٩٦، الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية المعاصرة لقرية في جنوب الأردن - دراسة ميدانية - مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات، المجلد ١١، العدد ٣، ص ١٥٧-٢٣٢.
- المرسومي، سالم و سمير عثمان، ١٩٨٩، تنمية المجتمع الريفي، الموصل، بغداد.

- المقدم، مهى، ١٩٧٨، مقومات التنمية الاجتماعية، معهد الإنماء العربي، ط١.
- النجار، عايدة، ١٩٩٨، الآليات المؤسسية الوطنية للنهوض بالمرأة العربية-مبادئ توجيهية، الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بكين الاسكوا، بيروت، لبنان.
- النقشبندى، بارعة، ٢٠٠١، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن و بعض الدول العربية، ط١، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، لبنان.
- الوريكات، عايد، ١٩٩٨، اتجاهات المرأة العاملة نحو القيم الأسرية والاجتماعية والاقتصادية للعمل في محافظة الكرك - دراسة ميدانية - مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ١٤، العدد ٣، ص١٨٧-٢٠٤.
- اليونسكو، ١٩٨٤، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط١.
- حيمور، خلود، ١٩٩٤، دور المرأة في التنمية الريفية و الزراعية في منطقة الأزرق، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- خمش، مجد الدين، ١٩٩٩، علم الاجتماع: الموضوع و المنهج، ط١، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.
- خمش، مجد الدين، ١٩٩٤، أزمة التنمية العربية: مفهوم التنمية التقليدي و العلاقة مع النظام العالمي، ط١، دار مجدلاوي للنشر، الأردن.
- دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٨٠، دراسة نفقات الأسرة.
- دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٨٧، دراسة نفقات و دخل الأسرة (١٩٨٦-١٩٨٧).
- دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٩٧، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن عام ١٩٩٤، المجلد رقم ١.
- دائرة الإحصاءات العامة، أبو السندس و آخرون، ١٩٩١، ملخص الدراسات السكانية الخاصة بالأردن للفترة من ١٩٨٠-١٩٩٠، المجلد الأول.
- دائرة الإحصاءات العامة، ١٩٨٧، مسح الصحة و التغذية و القوى البشرية، و الفقر.
- زريق، هدى، ١٩٨٨، دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية، المستقبل العربي، العدد ١٠٩.
- سليم، مريم، ١٩٩٩، أوضاع المرأة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، المرأة العربية بين نقل الواقع و تطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.

- قانون العمل الأردني، ١٩٩٦.
- مبارك، هدى، ١٩٩٤، تنمية المرأة الريفية - دراسة حالة في قرى بني حميدة - لواء مادبا، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- مديرية التنمية الاجتماعية، مركز تنمية المجتمع المحلي (جبل بني حميدة)، ١٩٩٤، دراسة المسح الاجتماعي الشامل لقرى جبل بني حميدة.
- مرعي، إبراهيم، ملاك الرشيد، محمد توفيق، ١٩٨٣، تنمية المجتمعات الريفية و جهود الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث.
- مقابلة، هيثم، ١٩٩٦، دراسة العوامل التي تؤثر في الدور القيادي و المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الأردني اربد، ١٩٩٥ (ملخص الدراسات السكانية الخاصة بالأردن للفترة من ١٩٩٠-١٩٩٦) ، المجلد ٥، اللجنة الوطنية للسكان.
- منصور، كاملة، ١٩٩٦، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية عن دور المرأة في التنمية الريفية، أولويات خطط العمل والبرامج لتدعيم مساهمة المرأة في التنمية الزراعية والريفية، الخرطوم، السودان.
- منظمة العمل العربية، ١٩٩٣، مؤتمر العمل العربي، الدورة العشرين، المرأة العاملة العربية و التنمية.
- نشرة توضيحية من مؤسسة نهر الأردن، ١٩٩٨، مشروع نساء بني حميدة للنسيج.
- وهبة، مراد، ١٩٨٠، أبحاث الندوة الدولية عن المرأة الريفية و التنمية، دار وهدان للطباعة والنشر، القاهرة.

المراجع الأجنبية :

1. Jones, Sue, 1999, *Impact Assessment Study with the Women Interim Report*, Bani Hamida Weaving Project.

ملحق رقم (١/١)

استبيان

المرأة و تنويع مصادر دخل الأسرة الريفية: دراسة ميدانية في قرى بني حميدة - محافظة مادبا

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع معلومات ميدانية حول دور المرأة الريفية في تنويع مصادر دخل أسرتها. و ستعامل هذه المعلومات بسرية تامة، لذا، نرجو منكم تقديم إجابات دقيقة ومفصلة دون ذكر الاسم. شاكرين لكن حسن تعاونكم و مساعدتنا في استكمال هذا البحث.

معلومات أولية :

(١) العمر بالسنوات :

(٢) المؤهل التعليمي :

١. أمي

٢. ابتدائي

٣. إعدادي

٤. ثانوية

٥. دبلوم

٦. بكالوريوس

(٣) المهنة الحالية:

١. حكومية ٢. قطاع الخاص ٣. عمل في مشروع تنموي (مشروع نسيج بني حميدة)

٤. لا تعمل ٥. أخرى (حدي)

(٤) مهنة الزوج :

١. حكومية ٢. قطاع خاص ٣. مهنة خاصة

٤. أخرى (حدي)

(٥) الحالة الزوجية:

١. متزوجة ٢. عزباء ٣. أرملة ٤. مطلقة

٥. غير ذلك (حدي)

- (٦) عدد أفراد الأسرة التي تعيشين معها :
- (٧) عدد الذكور في الأسرة :
- (٨) عدد الإناث في الأسرة :
- (٩) عدد الأفراد العاملين في الأسرة :
- (١٠) عدد الإناث العاملات في الأسرة :
- (١١) من يعيل الأسرة:

١. الزوج ٢. الزوجة ٣. الزوج و الزوجة معاً

٤. الأبناء ٥. غير ذلك (حددي)

(١٢) ما هي مصادر دخل الأسرة : ١.

٢.

٣.

٤.

(١٣) دخل الأسرة الشهري من جميع المصادر:

(١٤) بنود المصروفات الشهرية لكل أسرة :

لا يوجد	القيمة بالدينار	نوع الإنفاق
		١- إجار مسكن
		٢- ملابس
		٣- مواصلات
		٤- طعام و شراب
		٥- رعاية صحية
		٦- صحف و جرائد و مجلات
		٧- تعليم الأبناء
		٨- خدمات (كهرباء، مياه، ... الخ)
		٩- مناسبات اجتماعية (أفراح / أحزان)
		١٠- أخرى (حددي)

(١٥) ملكية السكن:

١. ملك

٢. مستأجر (قيمة الإيجار دينار)

(١٦) نوع البناء:

١. حجر

٢. طوب

٣. باطون

٤. غير ذلك (حددي)

(١٧) عدد غرف المنزل:

(١٨) مصادر المياه:

١. أنابيب المياه

٢. بئر ماء

٣. أخرى (حددي)

(١٩) مصادر الطاقة:

١. سولار

٢. كاز

٣. غاز

٤. حطب

٥. كهرباء

لا	نعم	الممتلكات
		١. تلفاز
		٢. هاتف
		٣. راديو
		٤. مسجل
		٥. سيارة
		٦. لاقط / ستالايت
		٧. ثلاجة
		٨. غسالة
		٩. فرن
		١٠. تدفئة
		١١. سخان شمسي
		١٢. مكواة
		١٣. مكنسة كهربائية
		١٤. خلاط / مولينكس
		١٥. مجفف شعر / سشوار
		١٦. مايكرويف
		١٧. جهاز حاسوب / كمبيوتر
		١٨. أخرى (حددي)

(٢١) مكانة المرأة قبل العمل:

الرجاء وضع إشارة ✓ في المربع المناسب لكل فقرة من الفقرات التالية:

المشاركة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
١. تساهمين في نفقات أسرتك.					
٢. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بأوجه الإنفاق.					
٣. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بتعليم أفراد الأسرة.					
٤. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة.					
٥. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بعمل أحد أبناء الأسرة.					
٦. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بزواج الإناث.					
٧. اتخاذ القرارات في الأسرة فيما يتعلق بزواج الذكور.					
٨. لي الحق في المشاركة في الانتخابات.					
٩. لي الحرية في التصويت.					
١٠. يعاملني أفراد أسرتي باحترام و محبة و تقدير.					
١١. يعاملني أفراد المجتمع باحترام و محبة و تقدير.					
١٢. قراراتي و تصرفاتي تتبع من ثقة عالية بنفسي.					
١٣. لدي القدرة على اتخاذ القرارات حسب قناعاتي بها.					
١٤. لدي القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجهني.					
١٥. لدي الإصرار على تحقيق أهدافي مهما كانت الصعاب.					
١٦. اترك انطباعاً إيجابياً عند الآخرين.					
١٧. أنا راضية عن تصرفاتي.					
١٨. أحاول أن أكون شخصاً أفضل مما أنا عليه.					
١٩. أواجه المواقف المحرجة دون خوف أو حرج.					
٢٠. أغير من تصرفاتي حسب الموقف الذي يواجهني.					

٢٢. كم تبلغ قيمة مساهمتك في ميزانية الأسرة شهرياً بالدينار (مصاريف):

٢٣. كيف يظهر زوجك تقديره لمساهمتك في دخل الأسرة:

٢٤. كيف يظهر أولادك تقديرهم لمساهمتك في دخل الأسرة:

٢٥. إذا كنت تعملين فهل لك حرية التصرف بدخلك أو جزء منه: ١. نعم ٢. لا

العمل في مشاريع التنمية (للمستفيدات من مشروع نساء بني حميدة):

(٢٦) طبيعة عملك في المشروع :

(٢٧) مدة العمل في المشروع : سنة

(٢٨) من أين حصلت على معلومات عن مشروع نساء بني حميدة؟

(٢٩) الراتب الذي تتقاضينه من العمل في المشروع:

(٣٠) عدد ساعات العمل في المشروع:

(٣١) المهارات المطلوبة للعمل في مشروع بني حميدة:

(٣٢) ما هو موقف زوجك من عملك في المشروع؟

١. مؤيد بشدة ٢. مؤيد ٣. محايد

٤. معارض ٥. معارض بشدة

(٣٣) ما هو موقف أسرتك من عملك في المشروع؟

١. مؤيد بشدة ٢. مؤيد ٣. محايد

٤. معارض ٥. معارض بشدة

(٣٤) هل تستطيعين التوفيق بين العمل في المشروع و بين واجبات أسرتك؟

١. دائماً ٢. غالباً ٣. أحياناً

٤. نادراً ٥. أبداً

(٣٥) هل عملك يؤثر سلباً على علاقتك مع زوجك و تربية أطفالك؟

١. دائماً ٢. غالباً ٣. أحياناً

٤. نادراً ٥. أبداً

(٣٦) هل تعتقدين أن فرص العمل المتاحة في مشروع نساء بني حميدة كافية للأسر المقيمة في المنطقة؟

١. كافية ٢. غير كافية ٣. لا اعرف

(٣٧) باعتقادك هل تعتبرين أن مشروع مثل مشروع نساء بني حميدة نجح في تحقيق أهداف المجتمع الريفي؟

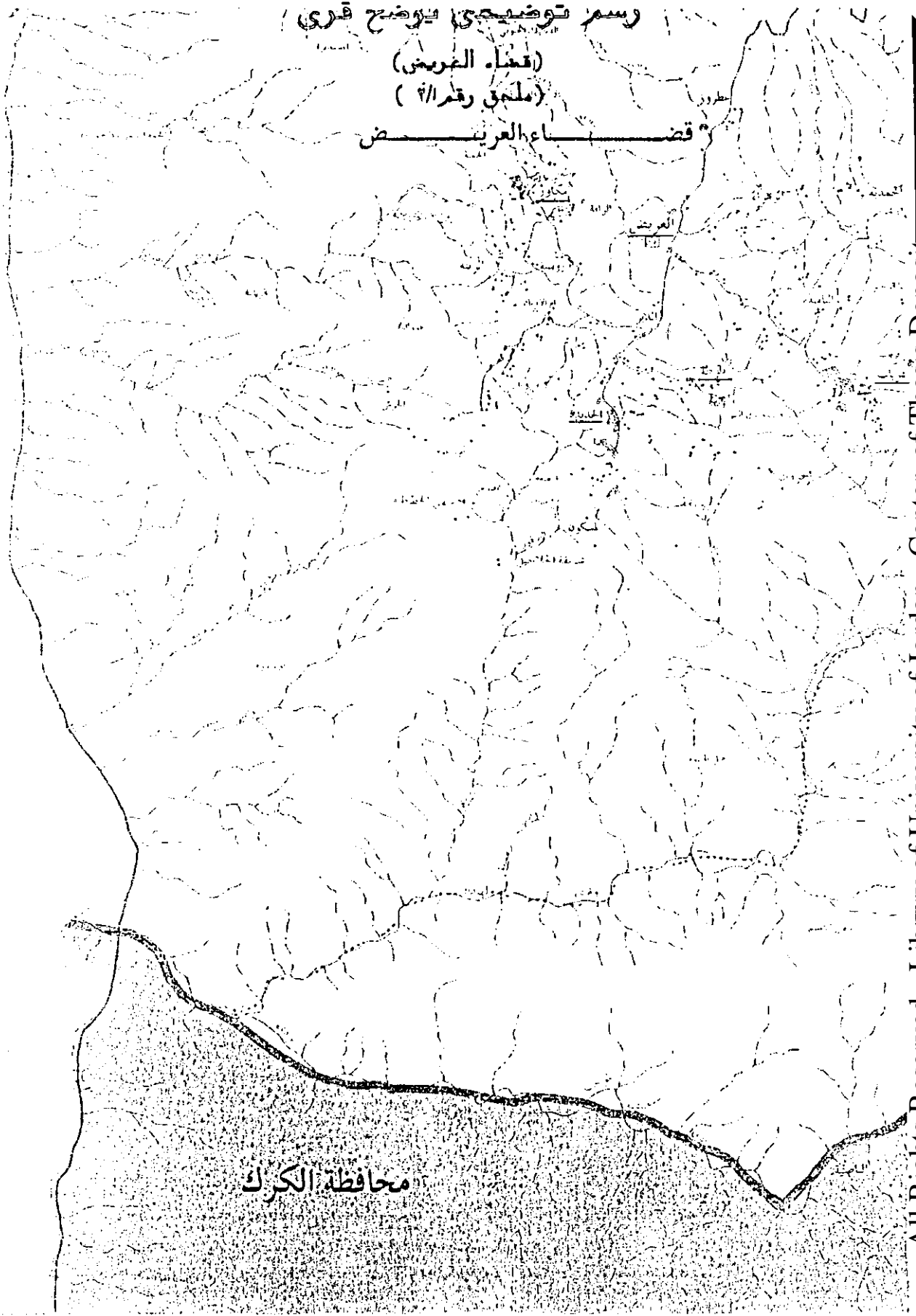
١. ناجح جداً ٢. ناجح ٣. غير ناجح ٤. لا اعرف

رسم توضيحي يوضح قري

(قطاع الغريش)

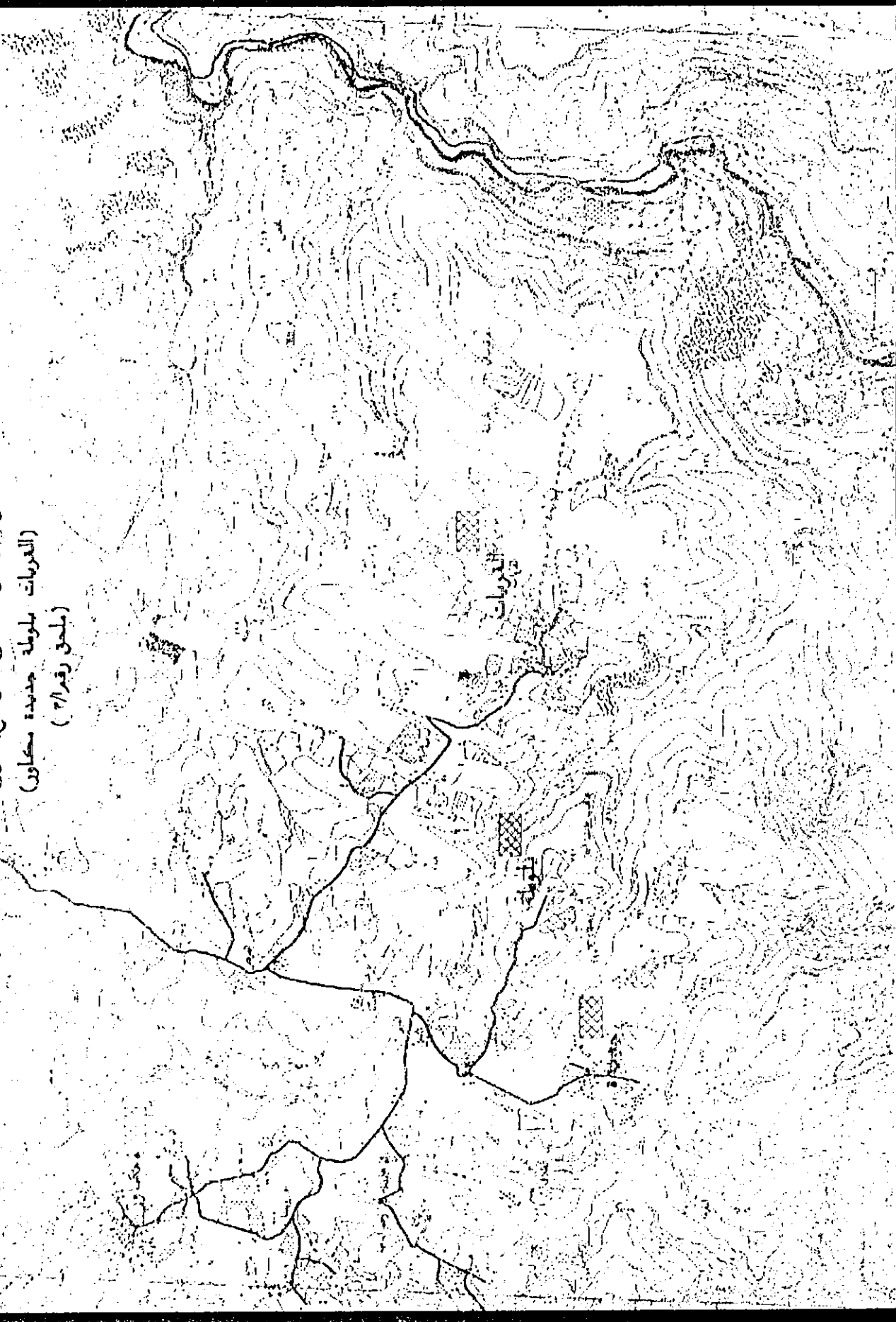
(ملحق رقم ١)

قضاء العريش



محافظة الكرك

رسم توضيحي يوضح قري
الغريبات بلولة جديدة سكاور
(ملحق رقم ٢)



Abstract

Women and Diversification of Rural Family Income

A Field Study In Bani Hamida Villages, Madaba, Province.

by:

RANIA FAYEZ ISMAIL SALEEM

Supervisor:

DR. MAJD EDDIN KHAIRI KHAMESH

This study dealt with the subject of women and variation of countryside family income resources in Jabal Bani Hameeda Villages. It aimed at recognizing the characteristics of the countryside women and the resources of her family income, in addition to her role in varying these resources and the effect of this activity on her social position, thus identifying the countryside women social position inside the family in particular and within the outside surrounding in general.

A questionnaire was prepared as a tool for gathering information and data at the study community from which a representing sample of 250 ladies was taken on the basis of Regular Random Sample.

The questionnaire consisted of four parts: the first one dealt with the characteristics of the study sample, whereas the second part focused on the subject of the family income resources and the

way of distributing it in monthly spending (Family consumption) and their properties. The third part included the questions relating to the countryside women's social position and the extent to which the man (Paterfamilias) and the society appreciate her , whereas the fourth part concentrated on a developing project, Bani Hameeda Women Project for Weaving, which helped a number of ladies to increase the family income resources by showing the effect of work in this project on the women and her family, and also the adequacy of work opportunities that the project supplies for the whole villages, in addition to how much this project succeeded in achieving the goals of the local society.

In this study, the Descriptive Analysis Method was applied in the study. It states the most important characteristics of the sample through: repetition, Rates, averages, mediums and cross schedules which clarify the relationship between the independent varieties and the secondary ones, in addition to using pictures and charts to explain some rates and averages. The T-Test and F-Test were also dealt with to examine the differences according to women's characteristics.

Through analyzing a number of the study sample were identified, the most important of which were: Demographic and Social Characteristics (age, educational level, social status, housing ownership and family properties) , average income of the family, family income resources, the monthly spending of the family. Moreover, the characteristics of the working women in Bani Hameeda Project were identified in particular.

The analysis shows the existence of important statistical indication between the working women position and the non-working women in Jabal Bani Hameeda villages. A statistical differences were identified between the working women position in Bani Hameeda Project for Weaving and the working women in other sectors on one hand, and the non working women on the other hand. It was found that there are no statistical differences in the working women – in Bani Hameeda Project - position according to the income varieties, educational level, age and the value of the women participation in the family budget.

The study concluded the following recommendations:

- The necessity of increasing education chances for countryside women and finding Literacy centers.
- The importance of increasing the number of developing projects which help women find suitable work chances and good income.
- The necessity of increasing the effectiveness of Finance and Lending Funds with easy conditions, and to make women aware of that.
- The importance of designing education programs for women so as to show the advantages of organizing the family and supplying it with the necessary means for that purpose.